338.003

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

2011 171

تخصص: تمويل التنمية

السياحة وتحدي تحقيق التنمية المستدامة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية

تخصص تمويل التنمية

إعداد الطلبة:

* غزالي ذهبية
* هوام أحلام

إشراف الأستاذ:

قاسمي شاكر

السنة الجامعية: 2011/1010

تشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا، يا ربنا لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، أسألك بأسمائك الحسنى أن تجعل عملنا هذا خالصا لوجهك الكريم.

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي على والدي وأن اعمل صالحا ترضاه، وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين. فالحمد لك حتى ترضى.ولا يسعنا في ساعة التخرج هذه إلا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف"قاسمي شاكر" الذي كان لنا عونا، كما نشكر كذلك كل الأساتذة الذين أشرفوا على تدريسنا طوال هذه الفترة الدراسية، والى كل من ساعدونا من قريب أو من بعيد خاصة " محمود، منير، حمه، النوري"

جزآهم الله خيرا.

مقدمة

حسب توقعات أحد العلماء الأمريكيين فان اقتصاد العالم في القرن المقبل سوف تقوده ثلاث صناعات خدمية هي : صناعة الاتصالات تكنولوجيا المعلومات وصناعة خدمات السياحة.

وهذه التغيرات تحتم على صانع القرار في دول العالم التكيف مع الواقع الجديد، وإعطاء الاهتمام المطلوب لمثل هذه الصناعات، وخاصة صناعة السفر والسياحة.

باتت السياحة اليوم من أكثر القطاعات نموا على مستوى الاقتصاد العالمي، فالناظر إلى الإحصائيات السياحية الصادرة عن منظمة السياحة العالمية فيما يتعلق بعدد السياح وإنفاقهم يجدها في نمو مستمر فكل سنة تزداد الأرقام عن السنة التي تسبقها بغض النظر عن الاعتبارات السياسية والطبيعية التي قد تؤثر على تراجع الحركة السياحية في بعض المناطق ومثل هذا الأمر يعد سلاحا ذو حدين، إذ تشير بالدرجة الأولى إلى النتائج والتوقعات الاقتصادية المستقبلية المتولدة من صناعة السياحة والتفاؤل الرقمي حول مردودها على اقتصاديات كلا من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء خاصة في دعم ميزان المدفوعات، وتوليد العملة الصعبة، وتشغيل الأيدي العاملة، ودعم القطاعات الاقتصادية الأخرى من زراعة وصناعة،وصحة وتعليم، وغيرها. وعلى هذا الأساس بدأت هذه الدول بادراك القيمة الاقتصادية للسياحة، وبالتالي خلق مناطق جذب سياحية لتأخذ نصيبها من الثروة السياحية، فازدادت الأهمية الاقتصادية للسياحة في الدول النامية ومن بينها الجزائر لما تتوفر عليه من موارد سياحية، وعوامل جذب سياحية قد تؤهلها لاحتلال مكانة مناسبة في السوق العالمية. وقد أصبحت السياحة اليوم تحتل حيزا بارزا في الخطاب السياسي الجزائري، وفي البرامج التنموية المقترحة باعتبارها أحد أهم المتطلبات الأساسية والضرورية لتحقيق التنمية المستدامة ووسيلة فعالة للمساهمة في دفع عجلة النمو وترقية المجتمع بصفة عامة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:

كيف يمكننا الوصول إلى تحقيق ضروريات النمو الاقتصادي من خلال صناعة سياحية متقدمة دون المساس بسلامة البيئة أو مبادئ التنمية المستدامة؟. وبمعنى آخر تجنب الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية التي وبكل تأكيد تؤثر في صناعة السياحة واستمراريتها وديمومتها.

وللإجابة عن الإشكالية السابقة، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما ماهية السياحة والتنمية السياحية ؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟
- كيف يمكن إدخال مبدأ الاستدامة على التنمية السياحية ؟
- ما حقيقة السياحة الجزائرية ومختلف تأثيراتها على جوانب التنمية المستدامة ؟

من أجل التعامل مع الإشكاليات السابقة وعلى أساس مبادئ البحث العلمي، وكمنطلق للدراسة والبحث، ارتأينا وضع الفرضية التي قد تمكننا من الوصول إلى أهداف هذا البحث والتي تتمثل في:

- يمكن تطوير القطاع السياحي في إطار مبادئ التنمية المستدامة .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في أهمية القطاع السياحي من خلال مساهمته في زيادة القدرة الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على الموازين الخارجية والداخلية، وكذا إسهامه في توفير الفرص الوظيفية للأعداد المتزايدة من القوى العاملة الوطنية هذا من جهة ومن جهة أخرى الأهمية التي بدأت توليها الجزائر للقطاع السياحي من خلال إستراتيجية تطوير القطاع وسن جملة من القوانين التنظيمية لبناء سياحة مستدامة مع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025. تلك الإستراتيجية المستدامة شاملة للبعدين الاجتماعي –ثقافي والاقتصادي، وتحافظ على توازن متواصل بينهما داخل المحيط الذي يحويهما (مفهوم التنمية المستدامة)، بمعنى أنها تدعو السياسات التنموية عادة والبرامج العملية النابعة

منها إلى حُسن تدبير مجموعة معقدة من المصالح والرهانات المتضاربة والضغوط والتحديات المتباينة بهدف توفير أسباب الحياة الكريمة والصحية للإنسان.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- توضيح وتحديد ماهية السياحة ومختلف مقوماتها وكذا مفهوم التنمية السياحية.
- توضيح مفهوم التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشراتها ومن ثم الوصول إلى تحديد مفهوم ومكونات السياحة المستدامة.
- تتبع تاريخ السياحة في الجزائر، أنواعها ومقوماتها.
- إدراك واقع السياحة في الجزائر، معوقاتها وآفاقها.
- رصد الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للتنمية السياحية، ومحاولة إيجاد أساليب للحد من الآثار السلبية.

مناهج الموضوع:

لمسنا في دراستنا لموضوعنا هذا ضرورة اللجوء إلى مناهج مختلفة لأن المعلومات المراد الوصول إليها من حيث المصدر، وكذا الكيفية التي يمكن على أساسها تجمع تلك المعلومات، ولأجل حصر جوانب الموضوع وإثراء الدراسة تم اعتمادنا على الأدوات التالية:

- **المنهج التاريخي**، من خلال تتبع الوقائع الزمنية لبعض المراحل التاريخية مثل: تاريخ ومراحل السياحة، تطور فكرة التنمية والتنمية المستدامة، وكذا تتبع تاريخ السياحة في الجزائر.
- **المنهج الوصفي**، يعتبر البداية التي تبدأ بها المناهج البحثية الأخرى فهو عادة يشتمل على دراسة الظاهرة وبيان خصائصها وحجمها، وقد اعتمدنا على هذا المنهج بشكل كبير في معظم نقاط البحث كحتمية أملتها علينا طبيعة، لأنه لابد من الإحاطة بالظاهرة محل الدراسة وجمع وتلخيص الحقائق المرتبطة بها.
- **المنهج التحليلي**، من خلال تحليل الأبعاد، المؤشرات والآثار المختلفة.

أقسام البحث:

انطلاقًا من المعلومات المتوفرة لدينا وبناءًا على طرح الفرضيات، وأهداف الموضوع بغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات الموضوعة، ارتأينا تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول هي:

- **الفصل الأول**: تناول ماهية السياحة والتنمية السياحية. وتعرض إلى مفهوم السياحة، أنواعها ومقوماتها، وكذا مفهوم التنمية السياحية، أهدافها وأشكالها وكيفية التخطيط لها.
- **الفصل الثاني**: تعرض إلى كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة من مفهوم، مؤشرات، أبعاد، أهداف ومن ثم إدخال مبدأ الإستدامة على التنمية السياحية من أجل تحقيق التنمية السياحية المستدامة.
- **الفصل الثالث**: سلطنا فيه الضوء على السياحة في الجزائر من حيث المقومات، العوائق وأساليب التأهيل، وأخيرًا الإستراتيجيات المتبعة من طرف الدولة لتطوير القطاع.

صعوبات الموضوع:

إن من بين أهم الصعوبات التي اعترضتنا في إنجاز هذه الدراسة هي تلك التي تقف عادة أمام الباحث محاولته الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة معينة وواقعها، وفي هذا الإطار نذكر:

- غياب المعلومات والإحصائيات الكافية وعدم الدقة عند ذكرها خاصة ما يتعلق بالجزائر.

تمهيد:

اهتم الباحثون خلال العقود الماضية بدراسة السياحة كصناعة مستقلة بحد ذاتها، ولم يتم تناول السياحة بمنظور تنموي من وجهة نظر اقتصادية، والاجتماعية، فقد برزت خلال الآونة الأخيرة أهمية تأثيرات السياحة الاقتصادية والاجتماعية، فمع الاهتمام بدور السياحة في تنمية اقتصاديات الدول وخاصة النامية منها، واهتمام الباحثين بالتنمية السياحة من خلال طرح تساؤلات بخصوص الدور الذي يمكن أن تسهم به السياحة في تنمية اقتصاديات تلك الدول. فالتنمية السياحية يمكن أن تكون إحدى الوسائل التي تساعد على تقدم الدول النامية من خلال استغلالها لمواردها الطبيعية وتوفير قاعدة اقتصادية والمساهمة في توفير فرص العمل واعتدال ميزان المدفوعات والفوائد الاجتماعية فمع تزايد حجم الحركة السياحية بين الدول في أواخر القرن العشرين والاهتمام بالتأثيرات العديدة للسياحة أصبحت تنمية السياحة تمثل قطاعات التنمية بمفهومها الشامل شأنها في ذلك شأن التنمية الصناعية أو التنمية الزراعية أو غيرها .وأصبح ينظر لها كقطاع إنتاجي يعتمد على المنافسة مع القطاعات الإنتاجية الأخرى.

وتم تناول ما سبق بشيء من التفصيل من خلال ثلاث مباحث تناولنا في الأول ماهية السياحة، وفي الثاني مقومات السياحة، وفي الثالث التنمية والتخطيط السياحيين.

المبحث الأول: ماهية السياحة.

أصبحت الصناعة السياحية مصدرا مهما وأساسيا للدخل والتشغيل وخاصة في الدول النامية التي تعوزها القاعدة الاقتصادية المتينة، وكذلك لا يمكن تجاهل الصناعة السياحية كمصدر للتفاهم السياسي والثقافي ومحفز للنمو الاقتصادي المتوازن .

المطلب الأول: مفهوم السياحة وأهميتها

I. مفهوم السياحة:

تشير المعلومات التاريخية المتوفرة أن كلمة رحلة Tour قد حصلت على القبول الرسمي من قبل اللجان البريطانية المختصة كان في حوالي القرن الثامن عشر، حيث كانت الرحلات الأوروبية (Grand Tour of Euroupe) مقتصرة على طبقة النبلاء ورجال الأعمال وصفوة المجتمع من المثقفين والمتعلمين، ثم اتسعت لتشمل تنقل وسفر الشباب الانجليز إلى أوروبا لغايات التعلم والدراسة مع وجود ميل واضح لديهم باتجاه الجوانب الثقافية والجمالية والطبيعية وذلك من خلال سفرهم إلى عدد من المدن الأوروبية لهذه الغاية مثل روما وغيرها من البلدان الأوروبية.

وتدل المعلومات المتوفرة على أن صناعة السياحة أو صناعة التسلية كما كانت تسمى قد ولدت واتسعت آفاقها في بريطانيا منذ القرن الثامن عشر، وقد ساعدها على ذلك احتلال بريطانيا للمرتبة الأولى بين الدول الصناعية في أوروبا، الأمر الذي جعلها تهتم بالبحث عن كل ما من شأنه المساهمة في الترويح والترفيه عن العاملين فيها وذلك من جانب رغبة أصحاب العمل في تجديد طاقات العمال لديهم، وتقليل درجة شعورهم بالملل المتحقق لهم جراء العمل المستمر والطويل تحت ضغط العمل و الرأسمالية الصناعية وقد اتسع هذا المفهوم فيما بعد لتشمل ما أصطلح على تسميته بالسياحة الثقافية، والتي تركزت بشكل خاص في التي تركزت بشكل خاص في السياحة الصحية الاستجمامية، و التي تكونت بفعل حركة تنقل المواطنين الانجليز، وخاصة كبار السن والمتقاعدين منهم خلال الفصول الحارة إلى جنوب أوروبا حيث المناخ المعتدل، فكانوا يقضون فيها فصل الشتاء وفي أحيان كثيرة البقاء والعيش فيها بقية حياتهم[1].

أما عند الحديث عن مفهوم السياحة فتشير الأدبيات السياحية في هذا المجال إلى عدم وجود اتفاق بين المختصين على تعريف واحد متفق عليه، فهناك ما يزيد عن ثمانين تعريفا للسياحة وما يزيد عن ثلاثة وأربعين تعريفا لمصطلح المسافر Traveler، والسائح Tourist والزائر Visitors وفي ما يلي نورد أهم هذه التعاريف(2):

فتعريف "شراتنهو" (1910) اعتبر أن السياحة:"هي التفاعلات الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن وصول زوار من خارج الدولة إلى إقليم أو دولة أخرى بعيدة عن موطنهم الأصلي، وهذه الدولة توفر لهم الخدمات المختلفة التي يحتاجونها خلال إقامتهم، وتساهم هذه الخدمات في إشباع رغباته المختلفة"

كما رأى Jober 1980 بان السياحة هي:"ظاهرة من ظواهر عصرنا التي تنبثق عن الحاجة المتزايدة لدى الأفراد للراحة وتغيير البيئة والمتنفس والإحساس بالمتعة من خلال تغيير مكان الإقامة إلى مناطق أخرى لها طبيعتها الخاصة، بالإضافة إلى النمو والتحسن في وسائل النقل والاتصالات ما بين الشعوب، وجماعات مختلفة من الجماعات الإنسانية،وهذا التطور فيها ما هو إلا نتيجة لاتساع نطاق وحجم التجارة والصناعة، وذلك على اختلاف أحجامها سواء كانت كبيرة أم صغيرة".

(1) إياد عبد الفتاح النسور،" أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2008، ص 22.
(2) نفس المرجع،ص ص 23-24.

وأضاف Macintosh and Goeldner 1986 بأن السياحة هي: جميع الظواهر والعلاقات الناجمة عن التفاعل الإنساني بين رجال الأعمال والمؤسسات المختلفة والمكونات المحلية في الدول المضيفة في سعيها المستمر لجذب واستقطاب السائحين ". وقد عاد كلا الباحثين وعرف السياحة بأنها: "علم وفن ومهنة نقل السائحين وإسكانهم، وتأمين خدمات الطعام والشراب وفقا لحاجاتهم ورغباتهم".

كما أشار Dann 1988 إلى مفهوم جديد للسياحة حيث يعتبرها: "نشاط سياسي أكثر من كونه اقتصادي، وهو الذي يرى أن السياحة لا تقتصر في كونها عملية تفاعل، وإنما هي وسيلة وأداة مهمة لتحقيق السلام في العالم".

أما Pearce (1991) فرأى بأنها مجموعة من العلاقات والظواهر الناجمة عن الرحلات والسفر والإقامة المؤقتة لأفراد مسافرين أساسا بهدف الترويح والاستجمام.

تبين المفاهيم السابقة أنها تعاريف غير شمولية لأركان، ونطاق ومقومات السياحة كما نجد ميلها الواضح نحو علم النفس وعلم الاجتماع في وصفها عملية تفاعل إنسانية أو مجتمعية بين مجموعة من الأفراد، وكذلك على أساس أنها ظاهرة ناجمة عن عملية التفاعل هذه، وبالتالي فان السياحة باعتبارها ظاهرة فلابد لها أن تتلاشى وتختفي بانتفاء العوامل والظروف المسببة لها،لذلك لابد من البحث عن المفهوم الذي يجعل هذه الظاهرة قابلة للاستمرار والتطور، وهنا سنورد بعض التعريفات التي أوردتها المؤسسات والمنظمات الدولية المختصة بنشاط السياحة[1]:

ترى منظمة السياحة العالمية World Tourism Organisation أن السياحة هي مجموعة من النشاطات التي يقوم بها أشخاص مثل نشاط السفر، والإقامة في أماكن بعيدة أو خارج البيئة الاعتيادية التي يعيشون فيها لمدة لا تزيد عن سنة متتالية ويكون ذلك بهدف التسلية أو العمل ،أو أي نشاطات أخرى ليست ذات علاقة بالنشاط الذي يمارسه الشخص داخل بيئته الأصلية.

كما أشارت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا ESCWA التابعة للأمم المتحدة أن السياحة هي: "أي يقوم برحلة بين دولتين أو أكثر،لمدة تزيد عن 24 ساعة وتقل عن السنة،وذلك بغرض قضاء عطلة أو وقت فراغ، أو ممارسة أعمال معينة أو أية أغراض أخرى".

وأضافت اللجنة في مكان آخر أن الخدمات التي يتضمنها النشاط السياحي تتكون من ما يلي:

- خدمات الفنادق والمطاعم وتشمل خدمات التزويد بالأطعمة.
- خدمات وكالات السفر ومنظمي ومشغلي الرحلات.
- خدمات الإرشاد السياحي.
- خدمات أخرى تتمثل في النقل والاتصالات والتنزه والمتاحف.

أما بريطانيا فعرفت السياحة بأنها السفر بهدف الترويح ويتوسع التعريف في التفصيل بأنها السفر بعيدا خارج مكان العمل والإقامة الاعتيادي. كما بين أن السياحة نشاط اقتصادي يتضمن عددا من العناصر الضرورية المساندة والمكملة له وهي تشمل:

- الدخل المتاح: مقدار من المال المنفق على الحاجات غير الأساسية أو الضرورية.
- الوقت اللازم لإتمام النشاط السياحي.
- البنية التحتية المتمثلة بخدمات السكن ووسائل النقل.

كما جاء مجلس رعاية السياحة الوطنية الأمريكية NTRRC 1972 بتعريفها على أنها مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأشخاص المسافرين لمسافة لا تقل عن 50 ميلا خارج بيئتهم الاعتيادية، ثم قام مكتب خدمات الأسفار السياحية الأمريكية بتعديل المسافة السابقة عام 1993 إلى 100ميل ويعود

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 24-25.

السبب في ذلك التغيير إلى وجود العديد من الأشخاص ينتقلون من موقع إقامتهم الدائمة إلى موقع لمسافة تزيد عن 50 ميلا لذلك وجب التمييز بين مسألة الإقامة الدائمة عن النشاط السياحي.

وعلى ذلك يمكن تعريف السائح على أنه الشخص الذي يسافر ويبقى بعيدا عن وطنه لأسباب مختلفة مثل الترفيه recreation ، البحث عن السرور والسعادة، pleasure، قضاء الإجازات vacationingالتجارة، business...الخ ولفترة زمنية لا تقل عن 24 ساعة دون قصد الإقامة الدائمة ، هؤلاء السياح يقومون بإشباع حاجات مختلفة خلال حلهم و ترحالهم وتتباين هذه بين الحاجات الفسيولوجية مثل الراحة والطعام والشراب، الحاجات الأمنية الاجتماعية، الاحترام، وتحقيق الذات، كما عرفها العالم Maslow في نظرية هرم الحاجات[1].

II. أهمية السياحة:

ينصح المتخصصون في السياحة البلدان الساعية للتقدم أن تبدأ تنميتها السياحية بالاعتماد الكبير على السياحة الداخلية، لقلة احتياجاتها من الاستثمارات المالية النادرة في تلك البلدان من جهة ثم تدعيمها التنمية الإقليمية من جهة أخرى، كما ينبغي أن تعتمد هذه التنمية السياحية على الأقاليم المتطورة والمتحضرة في المقام الأول لارتفاع مستويات الدخل والوعي بها، وثمة مبررات عدة تبرز أهمية السياحة وحتمية الاهتمام بها اهتماما مكثفا،ويأتي في مقدمة هذه المبررات ما يلي[2]:

- إن السياحة- متى توافرت مقوماتها- يمكن اعتبارها بترول من لا بترول له وعماد اقتصاد من لا اقتصاد له ولا تعدين ولا صناعة كافية عنده.
- أن السياحة أداة مناسبة لتحويل المجتمعات النامية من مجتمعات زراعية تقليدية إلى مجتمعات متحضرة راقية.
- إن السياحة تصحح الخلل في هيكل الصادرات في البلدان الساعية للتقدم بتنويع الصادرات من خلال تقديمها منتجا سياحيا تصديريا جديدا تهيمن بمفردها على أسعاره داخلها.
- إن السياحة ممثلة في الإيرادات السياحية تمثل مصدرا حيويا من مصادر الدخل القومي من العملات الصعبة فتساهم بذلك في دعم ميزان المدفوعات وسد العجز فيه.
- إن السياحة تمثل تنمية عدد ضخم من الخدمات المتكاملة والمركبة كثيفة العمالة، بمختلف مستوياتها فهي تعمل على توليد ثلاثة أنواع من العمالة هي:

-العمالة المباشرة في الفنادق والمطاعم السياحية ووكالات السفر وغيرها.

-العمالة غير المباشرة، وتشمل فرص العمل التي تتولد في القطاعات التي يعتمد عليها القطاع السياحي كالزراعة والصناعة في توريد الطعام والأثاث والملابس والمباني...الخ.

- إن السياحة تؤدي من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطور وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية.
- تعمل السياحة على دفع عجلة التنمية الاجتماعية وتساعد على تطوير الأماكن الريفية والصحراوية.
- تدعم السياحة البنية الأساسية وتحسن مستواها لاسيما في مجالات النقل والإيواء وشبكات المياه والصرف والكهرباء.

(1) خالد مقابلة " التسويق السياحي والفندقي ، مدخل شامل" دار زهران، عمان ،2009،ص8.
(2) محمود محمود ذهبية، الجغرافيا السياحية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 8-10

- تشجع السياحة الدولة على تنمية الزراعة والصناعة لحاجتها الملحة إليها ولذا يتحتم تذليل كل العقبات وتسخير كل الطاقات وتوظيف كافة المواهب استثمار جميع الموارد السياحية واستخراج كافة الكنوز السياحية الدفينة، وتسويقها داخليا وخارجيا لمضاعفة الجذب السياحي.

وبالتالي فان السياحة من منظور اقتصادي هي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات، ومصدر للعملات الصعبة، وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة، وهدف لتحقيق برامج التنمية. ومن منظور اجتماعي وحضاري، فان السياحة هي رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد.

وعلى الصعيد البيئي تعتبر السياحة عاملا جاذبا للسياح وإشباع رغباتهم من حيث زيارة الأماكن الطبيعية المختلفة والتعرف على تضاريسها وعلى نباتاتها، بالإضافة إلى زيارة المجتمعات المحلية للتعرف على عاداتها وتقاليدها[1].

المطلب الثاني: التطور التاريخي للسياحة

لقد عرفت ظاهرة السفر منذ القدم بوصفها ظاهرة طبيعية تحتم على الإنسان الانتقال من مكان لآخر لأسباب متعددة، وكانت ظاهرة السفر في فجر التاريخ بسيطة وبدائية في مظاهرها وأسبابها وأهدافها ووسائلها،ثم تطورت هذه الظاهرة البسيطة حتى أصبحت في هذا العصر تشكل علما يدرس،ونشاطا له أسسه ومبادئه وقواعده وتأثيراته المباشرة وغير المباشرة على مختلف شؤون الحياة .

وقد مرت السياحة في تطورها التاريخي بثلاث حقب زمنية على النحو التالي[(2)]:

I. الحقبة الأولى منذ ظهور الإنسان حتى 1840

وسيلة الانتقال التي كانت متاحة للإنسان في هذه المرحلة هي وسيلة بدائية. الانتقال على قدميه أو باستعمال دواب الحمل (الحمار، الحصان، الجمل) للسير في الطريق البرية، أما القوارب والسفن الشراعية الصغيرة فكان يستخدمها في المساحات المائية وكانت أهداف انتقال البشرية في هذه الحقبة هي:

أولا انتقال رجال الأعمال والتجار إلى الأسواق الجديدة سواء داخل دولهم أو إلى الدول المجاورة بغرض التجارة والعمل من أجل بيع منتجاتهم البدائية.

ثانيا: انتقال أعداد كبيرة نسبيا إلى المعالم الدينية للأديان المختلفة، وزيارة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة للمسلمين والقدس وروما للحجاج المسيحيين.

ثالثا: أبناء الملوك والأمراء للدراسة والتعليم في المراكز العلمية العالمية في لندن، باريس وروما.

رابعا: السفر إلى أماكن الاستشفاء في مياه العيون المعدنية كالعيون المعدنية بألمانيا الغربية.

خامسا: الانتقال إرضاء لفضول البشر وخاصة الأغنياء القادرين منهم على تحمل مصاريف السفر والإقامة في الدول البعيدة لمشاهدة كل جديد وغريب في الدنيا سواء كانت من هبات الطبيعة (شلالات، غابات وبراكين) أو من صنع الإنسان (الأهرام والآثار القديمة) واكتسبت أماكن الزيارة شهرة واسعة في تلك الفترة واحتلت عجائب الدنيا السبع في ذلك الوقت مكانة عالية كأماكن لزيارة السائحين الأوائل فقد جذبت هذه الأماكن السائحين الأرستقراطيين وكذلك الفلاسفة ومحبي العمارة.

II. الحقبة الثانية 1840-1914:

(1) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، "الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2007، ص 5.

(2) ماهر عبد الخالق السيسي، " مبادئ السياحة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2001، ص ص 15-17.

زاد فيها انتقال البشر نتيجة اختراع القطار والسيارة وتطور سعة وسرعة هذه المركبات وتطور وسائل النقل البحري إلى السفن الكبيرة وبدأ تنظيم عمليات انتقال البشر. بعدها بدأ بعض الأفراد باستثمار واستغلال ظواهر انتقال البشر التي زادت بتنظيم رحلات جماعية لهم. وكان أول من برز توماس كوك الانجليزي الذي نظم رحلات جماعية بالقطار داخل انجلترا أو الدول الأوروبية، ونظم رحلات بحرية إلى أمريكا، كما نظم أول الرحلات الطويلة حيث وصل إلى بلاد الشرق،وبهذه الرحلات بدأت المفاهيم الجديدة للسياحة الحديثة حيث قام بتنظيم الرحلة بمسؤولية تدبير وسائل السفر البرية والبحرية والانتقال من دولة لأخرى وتدبير وسائل الإقامة والنقل داخل الدول التي تتم زيارتها.

III. الحقبة الثالثة سنة1914 حتى الآن:

كان تحديد هذه الحقبة بسبب اختراع الطائرة التي بدأ استعمالها في الأغراض الحربية في الحرب العالمية الأولى والتي بدأت سنة 1914 وانتهت سنة1919 بدخول الطائرة في مجال النقل المدني وخاصة بعد تطور سرعتها ووسائل الأمان بها أصبح لها الدور الأول في السياحة، وان كانت وسائل النقل البحري قد حاولت الإبقاء على دورها في السياحة، فظهرت سياحة البحر وتتمثل في متعة السفر الطويل بالبحر مع زيارة الموانئ المختلفة.

ظهر في الدول المتقدمة علماء ومتخصصون في النشاط السياحي، وأخضعوا هذا النشاط للعلم والدراسة وخصصوا له الكليات والمعاهد التي وصلت إلى نحو 1000 جامعة وكلية على مستوى العالم.

ففي أمريكا مثلا نحو 195 جامعة للدراسات السياحية والفندقية،و في بريطانيا نحو 45 وفي أستراليا نحو 15، وفي ايطاليا 35 وفي كوريا الجنوبية 57 بالإضافة إلى مراكز التدريب التي لا حصر لها، وبدأ وضع إطار علمي للسياحة بعد أن أصبحت صناعة وعلما.

ومن خلال هذه النظرة السريعة لتاريخ السياحة نستطيع القول بأن لكل حقبة سمات تميزها عن الحقبة التي تسبقها[1]:

سمات الحقبة الأولى: وهي:

- وسائل نقل بدائية (برا وبحرا فقط).
- أعداد قليلة من البشر واقتصر السفر على الأغنياء والقادرين مع انتقال الأفراد على مسؤولياتهم.

سمات الحقبة الثانية:وهي:

- تطور وسائل النقل البري والبحري بظهور السيارة والقطار والسفن الكبيرة، وزيادة أعداد المسافرين نسبيا،ودخول الطبقات الوسطى ضمن المسافرين ودخول الوسطاء لتنظيم الرحلات وبدأ ظهور شركات السياحة.وبعد تكامل وسائل النقل (بري، بحري وجوي)وبانتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية بدأ سفر الأفواج البشرية بأعداد كبيرة، وهنا بدأت السياحة بمفهومها الحديث... وأصبحت تسمى باسم (صناعة السياحة) ووجد الاسم الجديد (Tourisme) وهو تعبير جديد وليد القرن العشرين وبدأت الدول والمنظمات العالمية وعلى رأسهم الأمم المتحدة بالاهتمام بالسياحة لأنها أصبحت صناعة لها أهميتها لعائدها السريع والعالي.

سمات الحقبة الثالثة: هي:

- تطور هائل لوسائل النقل بكل أنواعها إلى خدمة النشاط السياحي.
- انتقال أعداد هائلة من البشر من دولهم إلى دولة أخرى.

(1) نفس المرجع السابق، ص17.

- لم تعد السياحة قاصرة على الأغنياء فقط بل أصبحت الطبقة الوسطى من البشر تمثل أغلب السائحين.
- أصبحت السياحة علم حديث وصناعة عملاقة لها أصولها وعلومها المتقدمة جدا.

المطلب الثالث:أنواع السياحة

يمكن أن نميز بين الأنماط السياحية المتعددة طبقا لمجموعة من المعايير ونذكر فيما يلي:

I. معيار الحدود السياسية:

ويعتمد هذا المعيار على حركة السياح فيما إذا كانت داخل حدود البلد السياسية أم تتعداها،ونميز بين شكلين من السياحة:

I-1. السياحة الداخلية (السياحة المحلية): هي الزيارات والانتقالات التي يقوم بها المواطنون داخل حدود دولهم والسياحية الداخلية تضم نمطين أساسين هما:

- رحلات ترفيهية وتكون مدتها أقل من 24 ساعة.
- رحلات سياحية داخلية وتكون مدتها أكثر من 24 ساعة.

ومن أهم المزايا التي تتحقق عن السياحة الداخلية فيما يلي[1]:

- زيادة الاستثمارات السياحية في مجال الفندقة والمطاعم والمحلات العامة .
- الانتعاش الاقتصادي للمناطق السياحية نتيجة لزيادة الإنفاق السياحي بها.
- رفع الوعي الثقافي والفكري والسياحي لدى المواطنين.
- تحقيق الارتباط الشديد بين السياحة الداخلية والسياحة الدولية من حيث أن الاهتمام بالمناطق السياحية وتشجيع السياحة الداخلية ينعكس على زيادة الحركة السياحية الدولية.

I-2. السياحة الخارجية(الدولية أو العالمية): وتشمل حركة السياح من الجنسيات المختلفة عبر الحدود السياسية الدولية، وهذا النمط من السياحة يتطلب مجموعة من الإجراءات المعقدة أهمها الحصول على إذن بالدخول إلى البلد(تأشيرة دخول)، وإجراءات تصريف العملة وغيرها من الإجراءات الأخرى[2].

ومن بين أهم العوامل الايجابية المؤثرة على حجم واتجاه السياحة الدولية هي[3]:

- اهتمام الدول المختلفة بالسياحة والعمل على تخطيطها وتنميتها.
- ميل الأفراد للسفر ورغبتهم في الاستزادة من العلم والمعرفة ومشاهدة البلدان والشعوب الأخرى، وحاجتهم للراحة الذهنية وللترفيه.
- إتباع الوسائل والأساليب العلمية الحديثة في الدعاية والترويج السياحي.

أما العوامل السلبية المؤثرة على حجم واتجاه السياحة الدولية هي كما يلي[4]:

- الاضطرابات والصراعات العسكرية والسياسية سواء كانت بين الدول أو كانت داخل الدولة مثل الحروب الأهلية.
- الإرهاب وعمليات التعدي على السائحين.
- ارتفاع أسعار الخدمات المقدمة إلى السائحين في مناطق كثيرة بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في أسعار النقل الجوي.
- هبوط مستوى المعيشة والفقر والزيادة السكانية التي تعاني منها دول العالم الثالث.

(1) نفس المرجع السابق،ص ص44-45.
(2) أحمد فوزي ملوخية،" مدخل إلى علم السياحة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 63.
(3) ماهر عبد الخالق السيسي، مرجع سابق، ص50.
(4) نفس المرجع السابق، ص ص 51-56.

- عدم اهتمام الدول النامية بالتسويق السياحي وبأدوات التنشيط ووسائل الإعلان والدعاية.

II. معيار الإقامة:

ويعتمد هذا المعيار على مدة الرحلة السياحية، ويمكن التمييز بين نوعين من السياحة[1]:

II-1. السياحة الموسمية: وسميت بالموسمية لأن الطلب السياحي يتحقق في موسم معين من السنة، حيث تتدفق الأفواج السياحية بأرقام كبيرة على المواقع السياحية، ويمكن أن تقسم السياحة الموسمية إلى ثلاثة أشكال:

II-2. السياحة الصيفية: وهي التي تتحقق في موسم الصيف ومن أشهر المناطق العالمية في هذا المجال منطقة حوض البحر المتوسط، وتستحوذ السياحة الصيفية على نصيب كبير من السياحة العالمية.

II-3. السياحة الشتوية: وتتحقق في موسم الشتاء وتشمل نمطين:سياحة الاستمتاع بدفء الشمس ويتحقق هذا النمط في منطقة حوض البحر الكاريبي في أشهر الشتاء، إضافة إلى ولاية فلوريدا الأمريكية،كوبا..الخ.

سياحة التزلج على الجليد: وتتحقق أيضا في موسم الشتاء وأهم منطقة هي سلسلة جبال الألب في أوروبا حيث تتوافد الأفواج السياحية للمشاركة في هذه الرياضة.

II-4. سياحة المناسبات: وقد تكون ذات طابع ديني، أو سياسي، أو اقتصادي، أو فني كالمهرجانات الموسيقية أو السينمائية، أو المعارض الفنية، وكل هذه المناسبات تتحدد بمواعيد معينة خلال السنة.

II-5. سياحة الإقامة: وتعني أن السياح يستقرون فترة طويلة نسبيا في موقع سياحي واحد قد تصل إلى شهر أو أكثر والسياح الذين يمارسون هذا النوع من السياحة هم فئات المتقاعدين الذين اعتزلوا أعمالهم، ويختارون الأماكن الهادئة، ويلتمسون العلاج.

III. المعيار الاجتماعي:

بموجب هذا المعيار تنقسم السياحة إلى معيارين[2]:

III-1. السياحة الفردية: وتعني أن السائح يقوم بمفرده أو بصحبة أفراد عائلته أو بعض أصدقائه بتنفيذ رحلة سياحية على حسابه الخاص وفي هذا النوع فالسائح هو الذي يتولى عملية الحجز في شركات النقل، والحجز في أماكن الإيواء،وهو الذي ينفق بشكل مباشر على تناول وجبات الطعام والشراب، وفي الغالب تكون الرحلات الفردية المستقلة أكثر تكلفة من الرحلات الجماعية.وهي بذلك تمارس من قبل فئات السياح الذين يتمتعون بإمكانيات مادية عالية .

وهذا النوع من السياحة بالإضافة إلى كونه يتطلب إمكانيات مادية عالية فهو يتطلب أيضا خبرة وثقافة وجهودا ذاتية من الفئات السياحية.

III-2. السياحة الجماعية(الرحلات الشاملة mass tourism): وتسمى أيضا بسياحة المجاميع وفيها تقوم الشركات السياحية المتخصصة بتنظيم رحلات في مجموعات أو أفواج سياحية شاملة لكل عناصر الرحلة السياحية (النقل، الإيواء، الطعام والشراب، والزيارات إلى الأماكن المختلفة...الخ) وتتميز هذه الرحلات بأنها تكون شاملة لكل تكاليف الرحلة السياحية ، وأن السائح يدفع تكلفة الرحلة مقدما للشركة، والشركة هي الوسيط الذي يكون حلقة الاتصال ما بين السائح وأصحاب المنشآت السياحية.

IV. معيار القيود الإدارية:

ويعتمد هذا المعيار على حرية السائح وتأثير التشريعات والقيود المحلية و العالمية، و تنقسم السياحة حسب هذا المعيار إلى نوعين[3]:

(1) احمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص ص 64-67.
(2) نفس المرجع السابق، ص ص 68-70.
(3) نفس المرجع السابق، ص ص 75-76.

IV-1. السياحة الحرة: وتعني أن السائح يتمتع بحرية مطلقة من دون أن يكون خاضعا للقوانين وقلما تتحقق مثل هذه الحرية في الحياة العصرية.

IV-2. السياحة المقيدة: وتسمى أيضا بالسياحة الموجهة، وتعني أن الحركة السياحة المحلية والدولية تكون محكومة بمجموعة كبيرة من التشريعات والقوانين التي تقيد من حرية السائح. وتهدف هذه التشريعات إلى حماية البلد والمحافظة على أمنه، بالإضافة إلى أهداف سياسية واقتصادية أخرى.

V. معيار الفئة العمرية للأفراد:

ويتضمن هذا المعيار الأنواع التالية من السياحة[1]:

V-1. سياحة فئة الصغار: وترتبط بالأطفال حيث يكتسبون من خلالها مجموعة مهارات وسلوكيات ومعارف لازمة لنضوجهم، وتأخذ شكل معسكرات صيفية أو رحلات التعرف على الطبيعة وزيارة المدن أو الأماكن التاريخية وعادة ما تقوم بها المدارس.

V-2. سياحة فئة الشباب: ويمتاز هذا النوع من السياحة بالبحث عن الإثارة والحياة الاجتماعية المتجددة، وتكوين الصداقات، وعادة ما تقوم بها الجامعات من خلال الشركات السياحية.

V-3. سياحة فئة الناضجين: تتميز بكونها سياحة الاسترخاء من عناء العمل والإرهاق طوال العام، وهي تركز على الاستمتاع بالشواطئ الدافئة أو هدوء الصحاري أو حياة الأرياف والتعرف على التقاليد القديمة.

V-4. سياحة فئة المتقاعدين: وهي على نوعين، أحدهما يقدم عليه أفراد هذه الشريحة فور تقاعدهم، وهو يتميز بالبحث عن الاستجمام والراحة والهدوء، ولذلك يتم اختيار الأماكن التي تبتعد عن المدن المزدحمة والحياة الصاخبة، والأجواء التي تذكر السائح بالاكتئاب ومتاعبه، وثانيهما يتميز بزيارة يحلم بها السائح طيلة حياته، ولكنه لم يكن لديه الوقت الكافي للقيام بها قبل تقاعده.

VI. معيار الباعث على السياحة:

إن البواعث على السياحة تحركها عوامل متعددة، وفي ما يلي إشارة إلى أنماط السياحة تبعا لهذا المعيار[2]:

VI-1. السياحة الدينية: يمكن تعريف السياحة الدينية بأنها ذلك التدفق المنظم من السياح القادمين من الداخل أو الخارج بهدف التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها وبما تمثله من قيم روحية لهذا الدين أو المعتقد، وتجدر الإشارة هنا إلى أن السياحة الدينية تعكس من وجهة نظر أصحابها جزءا من احترامهم لمعتقداتهم كما أنها تمثل عاملا نفسيا وحافزا للمتدينين من السياح الدينيين للحصول على المزيد من المعرفة حول هذا الموقع السياحي والدلالات الروحية والنفسية المرتبطة به.

على الجانب المقابل تولي السلطات المركزية التي يتواجد في بلدانها مواقع دينية العناية والرعاية من حيث صيانتها وترميمها من جهة بالإضافة إلى تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لإدارتها بما يضمن حسن استقبال الزوار إليها مع توفر كافة أسباب الراحة والأمان و الطمأنينة عند زيارتها.

VI-2. السياحة الرياضية: وهي مراكز سياحية تقدم خدمات رياضية لقطاع سياحي مهم. وهذا النوع من السياحة يشهد تطورات نوعية في عدد كبير من البلدان السياحية مثل اسبانيا وتركيا واليونان ولبنان، حيث تتوفر خدمات سياحية رياضية متكاملة، بالإضافة إلى توفر الخدمات الترفيهية المكملة، وكذلك الخدمات السياحية[3].

(1) إبراهيم خليل بظاظو،" السياحة البيئية وأسس استدامتها"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان ، 2010،ص ص 43-44.
(2) محمد عبيدات،" التسويق السياحي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2005، ص 142
(3) حميد الطائي، "أصول صناعة السياحة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2001، ص188.

VI-3. سياحة المعارض: وهي سياحة تشمل جميع أنواع المعارض وأنشطتها المختلفة مثل المعارض الصناعية، والتجارية والفنية التشكيلية ومعارض الكتاب، فمن خلالها يستطيع الزائرون التعرف على آخر الانجازات التكنولوجية والعلمية للبلدان المختلفة والتي تعتبر من عوامل الجذب السياحي وتنشيطه وقد ارتبط هذا النوع من السياحة بالتطور الصناعي الكبير الذي حدث في مختلف أنحاء العالم.

ويعتمد النهوض السياحي في هذا القطاع على توافر عوامل عدة مثل اعتدال المناخ، توافر المرافق ووسائل الاتصالات، وجود الفنادق، القاعات المجهزة لعقد الاجتماعات، المطارات الدولية...الخ[1]

VI-4. سياحة المغامرة: وهي تلك السياحة التي تتميز بعنصر التحدي للظواهر الطبيعية من جبال وأودية وسهول وصحاري والصيد في المناطق المسموح بها للصيد، ومن خصائص هذا النوع من السياحة[2]:

- موجهة للشباب راغبي التحدي.
- لا تتطلب خدمات سياحية إنما يعمل السائح على حمل مستلزماته وخدماته معه من طعام وشراب وحقيبة نوم.
- مدة الإقامة متوسطة في الغالب أو قصيرة.

VI-5. سياحة المؤتمرات: شهدت سياحة المؤتمرات خلال السنوات القليلة الماضية ازدهارا كبيرا نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم.

وتعتبر سياحة المؤتمرات من الأنماط السياحية الحديثة التي ظهرت في أواخر القرن العشرين، حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الكبير الذي يشهده العالم في السنوات الأخيرة، وما تبع هذا النمو من تطور كبير في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية بين دول العالم.

وتمثل سياحة المؤتمرات حاليا نسبة 15% من تقسيم اتجاهات السياحة الدولية لذلك أصبحت من أهم أنماط السياحة الواعدة.

وقد شهد العالم في العقدين الأخيرين نموا متزايدا ومستمرا في عقد المؤتمرات الدولية أكثر من أي وقت آخر سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي لمواجهة المشكلات المتجددة والمتشابكة التي تهم البشرية من تلوث البيئة، الإدمان، تكنولوجيا الاتصال...وغيرها .

وتعد سياحة المؤتمرات فرصة مواتية لتنشيط السياحة وذلك بدعوة ضيوف المؤتمر لمشاهدة مواطن الجذب السياحي أو دعوة رجال الإعلام للزيارة ونقل ما رأوه إلى بلادهم[3].

ومن أهم مزايا سياحة المؤتمرات ما يلي[4]:

- تحسين الصورة الذهنية للبلد المستقبلة للسائحين.
- خلق وزيادة وعي المواطنين بأهمية السياحة .
- تحسين مستوى الخدمات السياحية المتقدمة.
- خلق فرص العمل للمواطنين.

VI-6. السياحة الترفيهية: من الطبيعي أن كل نوع من أنواع السياحة يوفر الترفيه للسياح، ولكنه يأتي كهدف مكمل للأهداف الأخرى، إلا أنه في السياحة الترفيهية أو كما تسمى بسياحة الاستجمام

(1) عبد الكريم حافظ، "الإدارة الفندقية والسياحية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 226.
(2) أكرم عاطف رواشدة،"السياحة البيئية، الأسس والمرتكزات"،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 32-33.
(3) إيمان محمد منجي، "سياحة المؤتمرات ودورها في التنمية السياحية المصرية"، الملتقى العربي الثاني الاتجاهات الحديثة في السياحة نحو سياحة عربية غير نمطية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007، ص 4.
(4) نفس المرجع، ص 5.

يكون الهدف الأساسي من وراء الرحلة هو تحقيق الترفيه ولذلك يسمى هذا النمط من السياحة بالسياحة الأهلية.

ويقصد بالترفيه أن تحقق الرحلة السياحية الاستجمام والراحة للسياح ويتحقق ذلك من خلال الموقع السياحي الذي يوفر هذه الراحة من خلال مجموعة من الظروف والعوامل التي تحقق للجسم والذهن الراحة المنشودة.

وتعتبر السياحة الشتوية والصيفية من أهم حركات السياحة الترفيهية وبشكل عام تمتاز السياحة الترفيهية بطول فترة بقاء السائح التي تصل في العادة إلى ما بين 10-20 يوم[1].

VI-7. السياحة الثقافية: تهدف إلى التعرف على الحضارات القديمة وزيارة المناطق الأثرية ذات الماضي والتاريخ الهام، لذلك فهي تجتذب نوعيات معينة من السائحين الذين يرغبون في إشباع رغبة المعرفة وزيادة معلوماتهم الحضارية والتمتع بما هو متاح من التراث القديم للبشرية من خلال المتاحف والمعابد وغيرها ، بالإضافة إلى معايشة الشعوب المختلفة بعاداتها وتقاليدها وفنونها وقيمها[2].

VI-8. السياحة العلاجية: يهدف هذا النوع من السياحة إلى إمتاع النفس والجسد معا بالعلاج أو هي سياحة العلاج من أمراض الجسد مع الترويح عن النفس ويقسم هذا النوع من السياحة إلى قسمين[3]:

- السياحة العلاجية: وتعتمد على استخدام المراكز والمستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية وكوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز.

- السياحة الاستشفائية: وتعتمد السياحة الاستشفائية على العناصر الطبيعية في علاج المرضى وشفائهم مثل: الينابيع المعدنية والكبريتية والرمال والشمس بهدف الاستشفاء من الأمراض الجلدية والروماتيزم ويتميز كلا النوعين من السياحة بما يلي [4]:
- مدة الإقامة طويلة نوعا ما.
- يطلب السائح فيه خدمات سياحية خاصة منها الشقق لإسكان ذويه في حالة مرافقته.
- تعتمد مدى جاذبية المقاصد السياحية لهذا النوع على سمعة المقصد طبيا أو ما يتوفر به من مياه معدنية.

وفي النهاية نود التنويه إلى أن هذه التصنيفات لأنواع السياحة المختلفة وعملية العزل بينها والتمييز بين الأنواع المختلفة منها يحقق أغراضا علمية على صعيد الدراسة النظرية، أما في الواقع العملي فلا توجد سياحة اقتصادية بحد ذاتها أو سياحة ثقافية بحد ذاتها ولا سياحة استجمام ، وإنما الواقع يقول أنه في الغالب يجمع السائح بين عدة أنماط سياحية في آن واحد خلال رحلة سياحية واحدة[5].

(1) أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص ص 83-84
(2) نفس المرجع، ص54.
(3) أكرم عاطف رواشدة، مرجع سابق، ص 26.
(4) نفس المرجع، ص27.
(5) أحمد فوزي ملوخية، مرجع سابق، ص 86.

المبحث الثاني: مقومات النشاط السياحي

إن السياحة هي مناطق جذب وخدمات تقدم في هذه المناطق، وراحة ذهنية مستقاة من تجربة السائح مع هذه المناطق، وعليه ارتأينا التطرق في هذا المبحث إلى كل من الطلب والعرض السياحيين

المطلب الأول: الطلب السياحي

I. **تعريف الطلب السياحي:** يمكن تعريف الطلب السياحي بأنه تعبير عن اتجاهات السائحين لشراء منتج سياحي معين أو زيارة منطقة ودولة سياحية بذاتها قوامه مزيج مركب من عناصر مختلفة تمثل الدوافع والرغبات والقدرات والميول والحاجات الشخصية التي يتأثر بها المستهلكون السياحيين من حيث اتجاهات الطلب على منطقة معينة كما يمكن تعريف الطلب السياحي بأنه السوق السياحي المرتقب الذي تهدف إلى إثارته وتنشطه جميع الدول السياحية من مختلف دول العالم لتحقيق أكبر حركة سياحية وافدة منه[1].

II. خصائص الطلب السياحي:

يتميز الطلب السياحي ببعض السمات والخصائص التي تميزه بشكل خاص أهمها[2]:

II-1. الحساسية Sensitivity: تعني هذه الخاصية أن الطلب السياحي ذو حساسية شديدة نحو الظروف والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في الدول المستقبلة للسياحة، لأنه إذا واجهت هذه الدول مشكلات اقتصادية حادة كانهيار النظام الاقتصادي بها وتدهوره، أو مشكلات اجتماعية كحدوث مجاعات وكوارث طبيعية كالبراكين والزلازل و الأعاصير والسيول إلى غير ذلك، أو تعرضت لانقلابات عسكرية، أو مشكلات سياسية شديدة كما حدث في بعض دول العالم كالاتحاد السوفياتي، ويوغسلافيا، ولبنان والعراق وفلسطين وغيرهم مما أدى إلى تقليص المد السياحي إلى هذه الدول وانسحابه منها وانخفاضه بشكل مفاجئ وملحوظ لأن السائح يبحث دائما عن المتعة والترفيه والثقافة والهدوء ولا يبحث عن القلاقل والمشكلات و التوترات الدولية المختلفة. فالدول التي تحدث بها توترات سياسية أو ظواهر اجتماعية أو مشكلات اقتصادية خطيرة يصبح مناخها السياسي غير ملائم للحركة السياحية، ويقل الطلب السياحي عليها مهما كانت تتمتع بمقومات سياحية عديدة. وبذلك يتضح مدى الارتباط القوي بين أمن واستقرار المنطقة المستقبلة للسياحة وزيادة حجم الطلب السياحي عليها.

II-2. المرونة Flexibility: يقصد بالمرونة قابلية الطلب السياحي للتغير تبعا للظروف والمؤثرات المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في السوق السياحي الداخلي أو الخارجي ، فالظروف الاقتصادية السائدة في الدول المستقبلة للسائحين التي ترتبط بتغير أسعار

(1) صبري عبد السميع، "التسويق السياحي والفندقي وتجارب بعض الدول العربية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص ص 103-104.

(2) الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، "تسويق سياحي- سفر وسياحة-"، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص ص 43-46.

الخدمات السياحية التي تؤثر هي أيضا في مرونة الطلب السياحي، لأنه كلما انخفضت هذه الأسعار اتجه الطلب إلى الارتفاع والعكس صحيح .

شكل رقم(01)العلاقة بين الطلب السياحي والأسعار

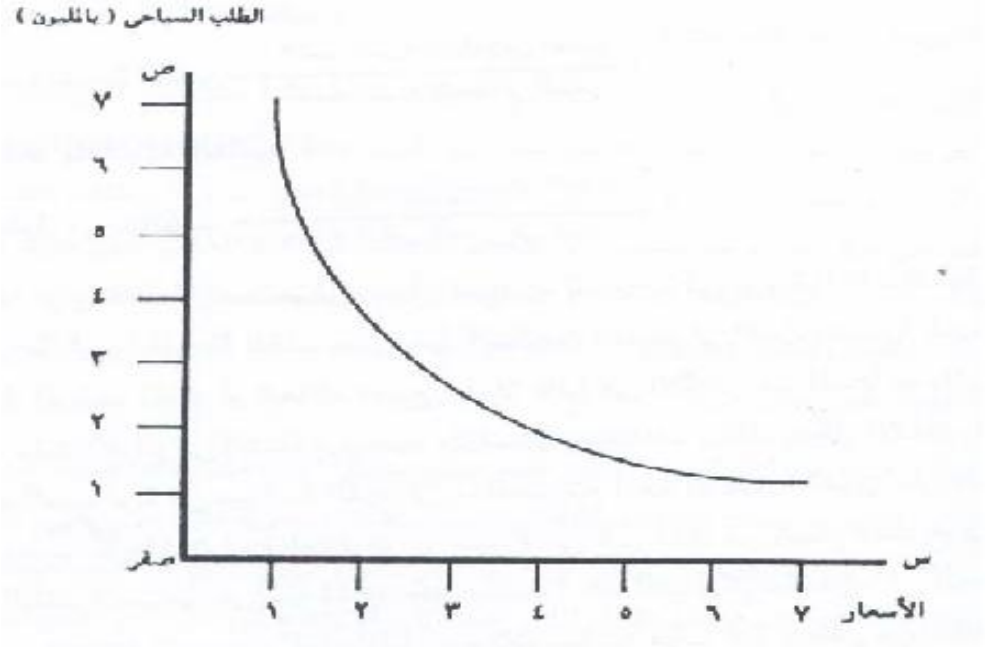

المصدر: الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، "تسويق سياحي- سفر وسياحة-"، المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر، ص45

لذلك فانه يجب على الدول المستقبلة للسائحين دراسة مرونة الطلب في الدول المصدرة لها دراسة جيدة حتى يمكن معرفة درجة الارتباط بين زيادة الأسعار وانخفاض الطلب السياحي وبين انخفاض الأسعار وارتفاع الطلب. ويمكن إيجاد معامل مرونة الطلب السياحي باستخدام المعادة التالية:

$$\text{معامل مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{معدل التغيّر النسبي في الطلب}}{\text{معدل التغيّر النسبي في السعر}}$$

فالأسعار السائدة في الدول المستقبلة للحركة السياحية تؤثر في مرونة الطلب السياحي مثلما تؤثر عوامل أخرى في هذا الطلب مثل دخول السائحين أنفسهم، فالدخل المرتفع للفرد والعائلة يصبح عاملا مهما ومشجعا في الاتجاه نحو السياحة والسفر وقضاء وقت الفراغ في أنشطة ترويحية وترفيهية مختلفة، وبذلك يشترك الإنفاق على الأنشطة السياحية في ميزانية الفرد مع أوجه الإنفاق الأخرى على السلع المادية الملموسة مثل شراء قطعة أرض أو سيارة إلى غير ذلك من السلع، فتصبح درجة مرونة الطلب السياحي في هذه الحالة منخفضة، أما إذا كانت دخول الأفراد في المجتمع الزائر منخفضة ولا تسمح بسهولة القيام برحلات سياحية فان معامل مرونة الطلب السياحي يصبح في ظل هذه الظروف مرتفعا، حيث يفاضل السائح بين الاختيارات المتعددة التي تواجهه مثل القيام برحلة سياحية أو شراء سيارة تساعده في الوصول إلى عمله براحة وسهولة، فتظهر العلاقة واضحة بين الدخل والاتجاه نحو السياحة والسفر. فزيادة الدخل ترتبط بها زيادة في الطلب السياحي وانخفاض في معمل مرونة الطلب أما انخفاض الدخل فيرتبط به انخفاض في الطلب السياحي وزيادة في معامل مرونة الطلب.

$$\text{مرونة الطلب الدخلية} = \frac{\text{التغيّر النسبي في الطلب}}{\text{التغيّر النسبي في الدخل}}$$

وتنطبق العلاقة السابقة على الأفراد ذوي الدخول المتوسطة والمحدودة أما بالنسبة لذوي الدخول المرتفعة جدا فان زيادة الميل إلى السياحة لا ترتبط كثيرا بزيادة الدخل، بل تتوقف على عوامل أخرى كثيرة.

II-3. التوسع Expansion: يميل الطلب السياحي عادة إلى التوسع والزيادة سنويا ولكن ليس بمعدل ثابت، بل بمعدلات متفاوتة متغيرة من سنة إلى أخرى تبعا للظروف المختلفة في الدول المصدرة للسائحين والدول الأخرى المستقبلة لهم، وهذا يعني أن ظاهرة السياحة أصبحت من الظواهر الاجتماعية والإنسانية في العالم التي مرت بمراحل كثيرة من التطور، فبعد أن كانت مجرد ظاهرة تطورت و أصبحت حركة ثقافية واجتماعية، وعلما له قواعده وأسسه ونظرياته، ثم أصبحت في النهاية صناعة مركبة من الصناعات المهمة غير التقليدية.

ويمكن أن نرجع التوسع والزيادة في الطلب السياحي العالمي بشكل عام إلى العوامل الآتية:

- التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الذي حدث في العالم مما أدى إلى التقدم الكبير في وسائل النقل البري والبحري والجوي.
- ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة الدخول في كثير من دول ا لعالم المصدرة للسائحين مما أدى إلى الاهتمام بالسياحة كنشاط إنساني له أهميته وضرورته في مجتمعات هذه الدول .
- التقدم الكبير في مجال المعلومات والاتصالات الذي أدى إلى توفير المعلومات والبيانات وتحقيق الاتصال الجيد بين الدول المصدرة للسائحين والدول المستقبلة لهم.
- ظروف العمل وأساليب الحياة السائدة في الدول المصدرة للسائحين جعلت غالبية شعوب ومجتمعات هذه الدول تتجه إلى السياحة والسفر وزيارة الدول الأخرى لممارسة مختلف الأنشطة والأنماط السياحية المعروفة.
- اهتمام الكثير من الدول السياحية بمقوماتها الطبيعية والصناعية وخدماتها السياحية بشكل ملحوظ مما أدى إلى إقبال الكثيرين لزيارتها والاستمتاع بما فيها من مغريات سياحية.
- ظهور الرحلات السياحية الشاملة التي تنظمها الشركات السياحية العالمية في معظم دول العالم بالتعاون مع شركات الطيران بأسعار منخفضة مما ساعد كثيرا على اتساع الطلب السياحي في مختلف الدول السياحية.

II-4. الموسمية Seasonality: يقصد بموسمية الطلب السياحي اتجاه هذا الطلب إلى الارتفاع في أوقات معينة مرتبطة بأعياد أو مواسم معينة حيث يصل في هذه الفترات إلى أعلى مستوياته خلال العام، والموسمية لا ترتبط فقط بالمواسم الموجودة بالدول المصدرة للسائحين، ولكنها ترتبط أيضا بمواسم الدول المستقبلة لهم، ففي الدول المصدرة توجد مواسم خاصة بها تزداد فيها الحركة السياحية القادمة منها حسب كل منطقة من مناطق السوق السياحي الخارجي فدول أوروبا وأمريكا تزداد الحركة السياحية القادمة منها بشكل ملحوظ في فصل الشتاء ، أما المنطقة العربية فتزداد حركتها السياحية في فصل الصيف. وكذلك تزداد الحركة السياحية بصفة عامة في فترات الأعياد الدينية والإجازات الجامعية والمدرسية مثل مواسم الحج والعمرة وأعياد الميلاد والربيع...الخ. من المواسم المختلفة التي يرتفع فيها الطلب السياحي بشكل ملموس من الدول المصدرة للسائحين. لذلك فانه من الواجب على الأجهزة والهيئات والشركات السياحية أن تقوم بدراسة وافية لهذه المواسم المختلفة في كل سوق سياحي حتى تتمكن الدول المستقبلة للسائحين من وضع الخطط السياحية لمواجهة الطلب السياحي المتزايد في هذه الفترات الزمنية.

III. مراحل الطلب السياحي:

يمر الطلب السياحي في الأسواق السياحية المصدرة للسائحين بعدد من المراحل المختلفة التي تساعد على دراسة هذه الأسواق وتشخيص ما بها من مشكلات وتحديد الآثار المترتبة عن ذلك في الدول المستقبلة لهم من حيث درجة نمو النشاط السياحي بها ومستوى ما تقدمه من خدمات وتسهيلات سياحية لمقابلة اتجاهات الطلب السياحي في الأسواق المختلفة . وتنقسم مراحل الطلب السياحي التي يوضحها الشكل رقم(02) إلى الآتي:

الشكل رقم (02) يوضح مراحل الطلب السياحي

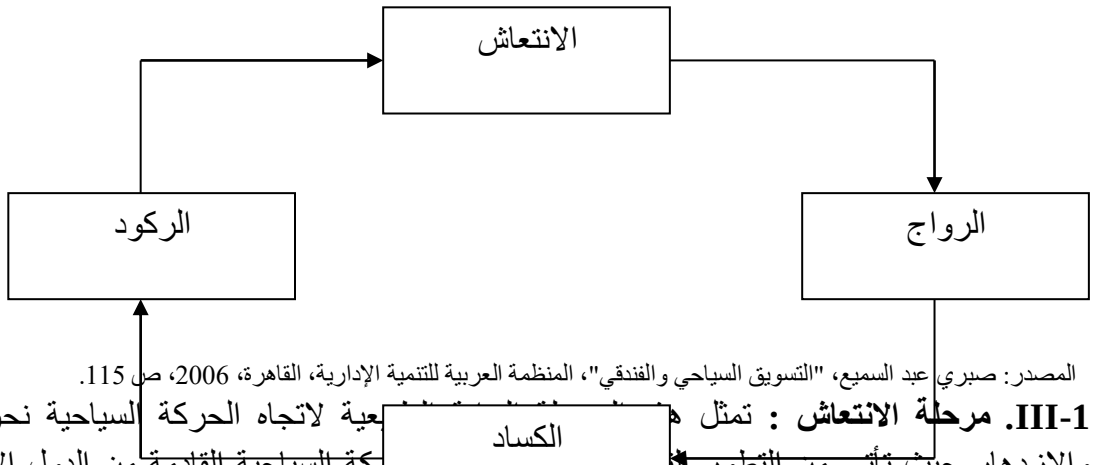

المصدر: صبري عبد السميع، "التسويق السياحي والفندقي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص 115.

III-1. مرحلة الانتعاش : تمثل هذه المرحلة الاتجاه الإيجابي لاتجاه الحركة السياحية نحو النمو والازدهار حيث تأتي من التطور الذي يحدث في حركة السياحة القادمة من الدول الأخرى، وتنشأ هذه المرحلة نتيجة للجهود والأنشطة التسويقية الكبيرة التي تقوم بها الأجهزة السياحية الرسمية والشركات والوكالات السياحية المختلفة في الأسواق الخارجية والاعتماد على إدخال برامج سياحية جديدة مميزة، مما يساعد على زيادة وتوسع الطلب السياحي واتجاهه نحو الاستقرار، الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على الدخل السياحي المحقق الذي يساهم في تغطية بعض الخسائر التي قد تنتج في المراحل الأخرى للطلب السياحي كمرحلتي الكساد والركود.

III-2. مرحلة الرواج: تعبر هذه المرحلة عن حالة الازدهار الحقيقي للطلب السياحي حيث يكون قد وصل إلى درجة كبيرة من النمو والتزايد والاستقرار والنشاط. وتأتي هذه المرحلة كنتيجة طبيعية وامتداد منطقي لمرحلة الانتعاش فتزداد الإيرادات السياحية زيادة كبيرة وتجد الشركات السياحية نفسها قد حققت أرباحا كبيرة وأن البرامج السياحية التي تقدمها قد لاقت قبولا ورضا كبير من السائحين، مما يجعل هذه الشركات تحافظ على المستوى الذي وصلت إليه وذلك بالتطوير المستمر لهذه البرامج دون النظر إلى أن ذلك يمثل قمة ما كانت تسعى إليه. أما بالنسبة للأجهزة السياحية الرسمية في الدولة فان هذه المرحلة المهمة وهذا المستوى المرتفع للطلب السياحي الذي وصلت إليه الدولة من خلال جهودها التنشيطية يتطلب زيادة الاهتمام بوضع السياسات والخطط التي تحقق التنمية السياحية المتوازنة وذلك للمحافظة على درجة ومستوى الطلب السياحي الذي وصل إليه وتطوير المرافق العامة والخدمات السياحية لمواجهة واستيعاب التزايد الكبير في التدفق السياحي.

III-3. مرحلة الكساد: نتيجة لبعض العوامل المؤثرة في الأسواق السياحية الخارجية أو الداخلية(الدول المستقبلة للسائحين) كالمشكلات الطبيعية والاجتماعية والسياسية الحادة التي قد تحدث في هذه الدول يتجه الطلب السياحي إلى الانخفاض بنسبة كبيرة في فترات زمنية قصيرة بحيث يدخل هذا الطلب في مرحلة جديدة هي مرحلة الكساد، مثل ما حدث في مصر في عام 1990 عند حدوث الغزو العراقي لدولة الكويت وترتب عن ذلك دخول الطلب السياحي في هذه المرحلة الحساسة التي كانت تتطلب جهودا مضاعفة من الأجهزة السياحية والإعلامية الرسمية في الخارج لتوضيح الوضع السياحي في الدولة، وتحليله تحليلا علميا موضوعيا للتأثير في اتجاهات الرأي العام وتعديلها، وكذلك

اتجاهات الطلب السياحي حتى لا تصل إلى الدرجة التي وصلت إليها في هذه الفترة السياسية والسياحية الحرجة.

أما بالنسبة للشركات السياحية والوكالات السياحية فإنها تميل في هذه المرحلة إلى الانكماش وعدم التوسع في أنشطتها السياحية وعدم تطوير البرامج السياحية التي تقدمها خوفا من المخاطر المترتبة على انخفاض حجم الطلب السياحي، بينما نرى أن هذه المرحلة بالذات تتطلب قدرا كبيرا من الجهود التنشيطية والتسويقية باستخدام الوسائل الدعائية والإعلانية المتنوعة والمبتكرة بصورة مكثفة حتى يمكن العبور من هذه المرحلة إلى مرحلة الانتعاش.

III-4. مرحلة الركود: نتيجة لمرحلة الكساد التي يمر بها الطلب السياحي وبعض العوامل الأخرى المؤدية لاستمرارها فانه يدخل في مرحلة أخرى أكثر انخفاضا وتدهورا، وهي ما يعبر عنها المخططون وخبراء السياحة بمرحلة الركود، وهي المرحلة التي تستمر فترة أطول من المرحلة السابقة، كما أنها تأخذ شكلا أكثر عنفا وشدة ويتميز فيها الطلب السياحي بالتوقف والجمود . ويمر السوق السياحي الخارجي بحالة من التراجع الكبير في الحركة السياحية التي تؤثر تأثيرا في حيوية وفعالية النشاط السياحي للدول المستقبلة للسياحة ، وتنشأ هذه المرحلة من العوامل الكثيرة المؤثرة في دول هذا السوق أو للقصور الواضح في السياسات التسويقية التي تسير عليها الدول المستقبلة للسائحين.

المطلب الثاني: العرض السياحي

I. مفهوم العرض السياحي: هو جميع ما تقدمه وتعرضه المنظمة السياحية إلى سياحها الفعليين والمتوقعين ويتضمن عوامل الجذب الطبيعية والتاريخية والصناعية والتي هي من صنع الإنسان أو الطبيعة وكذلك الخدمات السياحية التي تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين وتفضيله عن بلد آخر أو مكان آخر[1].

يتألف العرض السياحي أيضا من الخبرة السياحية والواقع السياحي فيها، العوامل الرأسمالية والموارد المتاحة[2].

II. مكونات العرض السياحي: يتألف العرض السياحي في أي دولة من الدول من عناصر أساسية يصعب أن تكون غير موجودة بها لأنها تمثل عصب صناعة السياحة والأساس الذي يقوم عليه النشاط السياحي فلا يمكن تصور دولة سياحية لا تملك مغريات أو عناصر جذب طبيعية أو صناعية وليس بها مرافق أساسية تحتية أو فوقية. وفيما يلي عرض لأهم مكونات العرض السياحي بشكل عام وهي:

II-1. العناصر الطبيعية: وتشمل هذه المقومات كل ما خلقه الله سبحانه وتعالى وأوجده في أي دولة سياحية من دول العالم مثل[3]:

- البحار التي تحيط بها والأنهار التي تنساب خلالها، وما يرتبط بها من سواحل أو شواطئ بحرية أو نهرية.
- الموقع الجغرافي: ومدى توسط الدولة السياحية للدول الأخرى المصدرة للسائحين وقربها منها.
- التضاريس: أي أن طبيعة الأرض بما تشتمل عليه من سهول وجبال ووديان إلى غير ذلك تكون عامل جذب للسياح.

(1) عصام حسن السعيدي، " الدلالة والإرشاد السياحي"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 86.
(2) خالد مقابلة، " فن الدلالة السياحية "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص29.
(3) إبراهيم إسماعيل الحديد، " إدارة التسويق السياحي"، دار الإعصار للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص ص 131-132.

- المناخ: وما يتصل به من عوامل مختلفة كدرجات الحرارة، الرطوبة والأمطار والثلوج والشمس والهواء... إلى غير ذلك من العناصر المناخية.
- المناطق الزراعية والغابات الكثيفة ومناطق الصيد والحدائق الطبيعية... الخ.
- العيون المعدنية والكبريتية، والرمال الدافئة وغيرها من العناصر الطبيعية التي تصلح كمقومات للسياحة الاستشفائية.
- الخصائص الاجتماعية للمجتمعات والشعوب التي تميز الدول السياحية.

II-2. عناصر الجذب من صنع الإنسان:

وتضم المواقع الأثرية التاريخية القديمة، والمتاحف والأبنية الأثرية، أماكن المواقع الحربية الشهيرة، والمراكز التجارية الدولية، ومراكز المؤتمرات ، المنتجعات الصحية العلاجية و الاستشفائية، مستشفيات الجراحات والعلاج الطبيعي المتخصصة ، المزارات الدينية ، وكل الصور الأخرى للنتاج الحضاري القديم والحديث والمعاصر في الدولة [1].

II-2-1. المناطق التاريخية: وهي المناطق التي تحتضن الحضارة التاريخية والشواهد الشامخة، وكذلك المتاحف وغيرها من المراكز الفلكلورية، وهذه جميعها تحتاج إلى صيانة مستمرة وتنقيب، وغالبا ما تكلف أموال طائلة للحفاظ عليها بشكل لائق ، وخوفا من اندثارها لأنها تمثل ثروة وطنية، قومية وعالمية، لا يمكن تعويضها. وتوجد مناطق تاريخية ذات طابع تعليمي، بينما توجد مناطق تاريخية شاخصة تمثل مناطق جذب لملايين السياح مثل بعلبك في لبنان، وبابل في العراق، والأهرامات في مصر وغيرها كثير[2].

II-2-2. الثقافية والحضارية: وهي عبارة عن الطريقة التي يعيشها مختلف الناس، وبيئة العمل واللهو والعبادة، حيث توجد العديد من الثقافات والحضارات التي تتميز بالإرادة بحيث نالت إعجاب السياح من مختلف أنواع العالم، وهذه أيضا تحتاج إلى رعاية خاصة، لأن بعض الحضارات المثيرة أصبحت مهددة، وتحتاج إلى حماية دولية أحيانا[3].

II-3. الخدمات السياحية:

II-3-1. مفهومها: تمثل نشاط غير ملموس تهدف إلى إشباع رغبات واحتياجات المستهلك مقابل ثمن معين ويجب أن لا تقترن بيع منتجات أخرى[4].

أو هي زيادة الطلب على سلسلة من الخدمات لأجزاء هذه الرحلة فكل منها يمكن أن يخلف طلبا أكثر من مرة في الرحلة الواحدة في أثناء هذه الرحلة أو الزيارة، وتشمل الخدمات السياحية الإيواء، والتجهيز السياحي والأطعمة والمشروبات والترفيه...الخ[5].

II-3-2. خصائص الخدمات السياحية: وتتمثل خصائص الخدمات السياحية في ما يلي[6]:

أ. **<u>المعنوية(غير ملموسة)</u>:** أي أن الخدمات غير ملموسة وغير مادية يكون من المستحيل تذوقها أو تحسسها أو رؤيتها قبل شرائها وهذه الخاصية تضع بعض القيود أمام عملية التسويق.

ب. **<u>التلازم(عدم إمكانية الفصل)</u> :** أي لا يمكن فصل الخدمة السياحية عن منتجها، بمعنى أن عملية إنتاج الخدمة وتقديمها للزبون في نفس الوقت ومن الشخص الذي يقدم الخدمة، عكس

(1) سعيد محمد المصري، "مقدمة في إدارة وتنظيم المنشآت السياحية والفندقية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص 84.
(2) حميد الطائي، مرجع سابق، ص 226.
(3) نفس المرجع السابق، ص 226.
(4) عمر جوابرة الملكاوي، " مبادئ التسويق السياحي والفندقي"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 17.
(5) عصام حسن السعيدي،" التسويق والترويج السياحي والفندقي"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 55
(6) سراب إلياس وآخرون، " تسويق الخدمات السياحية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص ص 26-27.

السلع المادية، مثلا عندما تقوم بإنتاج الخدمة السياحية في المطعم والتي تقدم مباشرة من منتج الخدمة إلى السائح.

ج. **التغاير(عدم التشابه):** أن يكون من المستحيل وضع نمط معين من الخدمات بحيث لا يمكن تقديم الخدمة نفسها في كل مرة، فشركة النقل الجوي لا تقدم نوعية الخدمة نفسها في كل رحلة وبالتالي لا يمكن الحكم على الخدمة قبل شرائها، وبذلك يصعب الحكم على الخدمة من التجربة أو الاستخدام الأول وأيضا لطبيعة الأشخاص المقدمين لتلك الخدمات لأنها تتكامل بالأساس مع العناصر البشرية التي تختلف خدمتها من وقت إلى آخر، وأيضا حسب النفسية والمزاجية عكس المنتجات المادية التي يمكن فحصها ورؤيتها قبل شرائها.

تتسم الخدمات السياحية بأنها لا يمكن نقلها إلى حيث يتواجد الزبون كما هو الحال في السلع وإنما يتوجب على السائح أو الزبون الانتقال إلى حيث تتواجد خدمة الضيافة أو الموقع الأثري أو المتحف، وفي هذا المجال لابد من التطرق إلى التطورات الحاصلة في قطاع المطاعم والتسويق، حيث استطاعت هذه المؤسسات توصيل خدماتها إلى المكان الذي يرغب به الزبون، وإزاء هذه السمة فان الكلمة المنطوقة تلعب دورا هاما في التأثير على الزبائن وبالتالي جذبهم تجاه الخدمات المقدمة للبيع من قبل مؤسسات الضيافة[1].

II-3-3. أنواع الخدمات السياحية: ويمكن إيجازها فيما يلي[2]:

أ. **خدمة الإقامة**: تقدمها جميع وسائل الإقامة السياحية المعروفة مثل الفنادق والقرى السياحية و الشقق، والمخيمات.

ب. **خدمات النقل السياحي**: تتولى شركات النقل السياحي العامة والخاصة ووسائل النقل العامة وشركات السياحة وبعض الفنادق تأجير السيارات تقديم هذه الخدمة تيسيرا على السائحين في التنقل من مكان إلى مكان داخل الدولة.

ج. **خدمات شركات ووكالات السياحة والسفر** : تقوم هذه الشركات بتقديم خدماتها المختلفة للسائحين مثل الحجز بالفنادق ووسائل التنقل الداخلية والحجز للرحلات الجوية الدولية، والمحلية، وتقدم هذه الخدمات بعض الفنادق الكبرى، ومكاتب الاستعلامات السياحية الرسمية والخاصة للدول السياحية سواء داخل الدولة أو خارجها في مكاتبها الموجودة في الدول الأخرى.

د. **خدمة المشتريات السياحية**: تقدمها محلات بيع الهدايا والتذكارات السياحية، وبعض المحلات العامة التي تبيع مثل هذه السلع السياحية.

ه. **خدمات الطعام والشراب**: التي تقوم بخدمة السياح في طريقهم إلى المنطقة السياحية وفي المنتجعات السياحية.

و. **خدمات الرياضة والترفيه**: تمكن السائح من المشاركة الفعالة في الأنشطة الرياضية المختلفة أو من مشاهدتها، وتقدم هذه الخدمات محلات السياحة ووسائل الترفيه السياحي العاملة في الدول السياحية وتكون متنوعة لتلبية رغبات واحتياجات السائحين المتعددة.

ز. **الخدمات الثقافية**: وتتمثل في المسارح، ودور السينما، ومواقع الاحتفالات، وأماكن العبادة الدينية.

ح. **الخدمات الخاصة بالسياح**: مثل محلات تصفيف الشعر،ورشات التصليح، المصانع، ومكاتب تبديل العملة .

ط. **خدمات الاستقبال والتنظيم**: وتشمل مكاتب السفر ودوائر ومراكز الاستعلامات.

(1) صفاء أبو غزالة،"إدارة الخدمات السياحية"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 13.
(2) سراب إلياس وآخرون، مرجع سابق، ص ص 28-30.

ي. **الخدمات الاجتماعية**: وهي التي تشكل جزءا من اللبنية التحتية العامة، مثل المرافق الصحية، والمراكز العلاجية، والحمامات العامة، ومرافق الأمن، وتشمل كذلك الخدمات الإدارية في المنتجعات السياحية، وشبكات المياه، والكهرباء، والاتصالات...الخ

ومن بين أهم العوامل الكثيرة التي تؤثر على حجم الخدمات السياحية:

- الطلب السياحي.
- التقدم في الخدمات السياحية مثل التطور في مجال النقل.
- الشروط الجغرافية التي تحدد نوع المنطقة.

III. خصائص العرض السياحي:

يتصف العرض السياحي في أي دولة من الدول السياحية بعدد من الخصائص المهمة التي تحدد ملامحه وهي[1]:

III-1. قلة المرونة (الجمود) Rigidity: يقصد بقلة مرونة العرض السياحي انخفاض قابلية العرض للتغير طبقا لأذواق ورغبات واتجاهات المستهلكين السياحيين بعكس ما نراه في السلع المادية الأخرى التي تتصف بالمرونة لإمكانية تغييرها وتعديلها بسهولة حتى تلائم مطالب السوق وأذواق المستهلكين والمشترين المرتقبين. أما في مجال السياحة فان العرض السياحي يصعب تغيير المكونات الرئيسية له كالمقومات الطبيعية والصناعية أما بالنسبة للخدمات السياحية فانه يمكن تطويرها وتعديلها بشكل يلائم رغبات وميول شرائح سوقية معينة في حدود القوانين والتقاليد والعادات السائدة في كل دولة.

III-2. استقلال العناصر المكونة له:من الملاحظ أن العناصر المكونة للعرض السياحي مستقلة عن بعضها البعض حيث يتضح أن المقومات الطبيعية المستقلة عن المقومات الصناعية ومستقلة عن الخدمات والتسهيلات السياحية، بحيث يمكن التمييز بين كل عنصر وآخر وتحديد معالمه الرئيسية بدون تداخل بينهم، بعكس السلع المادية التي تتصف بالاندماج الكامل للعناصر المكونة لها مثل السيارات والأثاث والأجهزة الكهربائية... إلى غير ذلك.

III-3. استخدامه في أماكن وجوده : يتميز العرض السياحي بان المستهلكين السياحيين يتنقلون إلى الدول والمناطق التي يتواجد بها المنتج السياحي المناسب لهم حيث يستمتعون بكل المقومات السياحية الموجودة ويستخدمون مختلف الخدمات السياحية كوسائل الإقامة والإعاشة والترفيه، والاتصالات، والانتقالات وغيرها، وبذلك ينتقل مشتري السلعة السياحية إلى مكان إنتاجها لاستخدامها مقابل ما يدفعه من مبالغ نقدية. أما في حالة العرض السلعي المادي فان السلعة هي التي تنتقل إلى المستهلك في مكان وجوده حيث تنتقل إليه ملكية وحيازة هذه السلعة، وهذا هو وجه الاختلاف بين العرض السياحي والعرض السلعي.

III-4. خضوع العرض السياحي للمنافسة الكاملة: نظرا لأن السوق العالمي يتميز بكثرة السائحين باعتبارهم المشترين للسلعة السياحية وكثرة عدد الدول السياحية في العالم المصدرة والمستقبلة للحركة السياحية والتجانس الشديد في طبيعة ومكونات المنتج السياحي في هذا السوق، وعدم تأثير المشترين والبائعين السياحيين بصورة منفردة في أسعار السلعة السياحية لأن السعر يتم تحديده بناءا على الطلب من جانب ملايين المشترين السياحيين ، وأما العرض فأنه يتم بواسطة عدد كبير من البائعين وبذلك فان السلعة السياحية يتنافس معها جميع السلع والخدمات الأخرى وبخاصة السلع والخدمات الأساسية التي تمثل حاجات إنسانية ضرورية لكل فرد، وبذلك يخضع العرض السياحي للمنافسة شبه الكاملة.

(1) صبري عبد السميع، مرجع سابق، ص ص 132-134.

شكل رقم (03) خصائص العرض السياحي

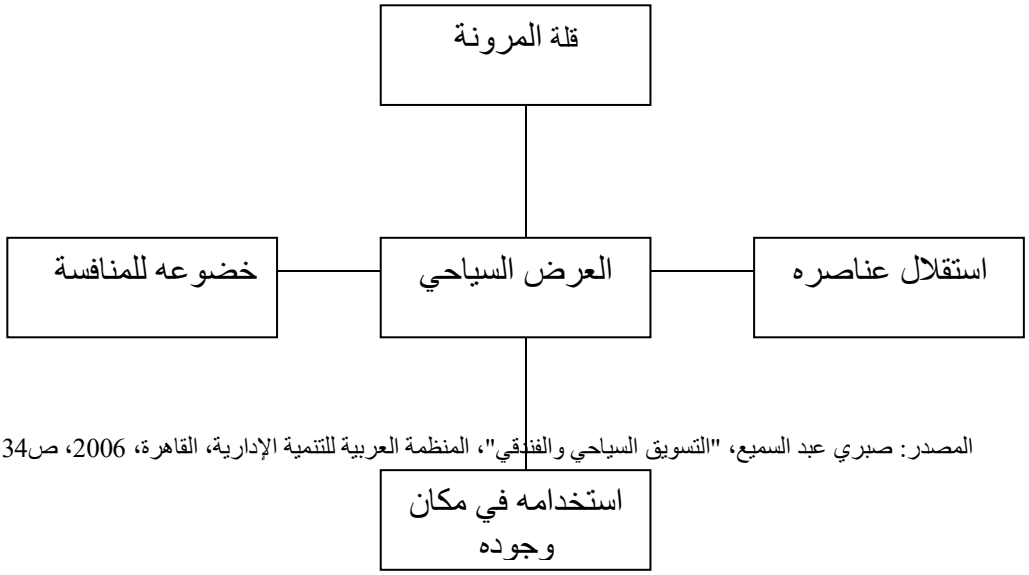

المصدر: صبري عبد السميع، "التسويق السياحي والفندقي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006، ص134.

المطلب الثالث: الأسس التي تقوم عليها السياحة ومؤشراتها

I. الأسس التي تقوم عليها السياحة:

تشير الأدبيات السياحية أن العملية السياحية في أي دولة تتضمن عددا من الأسس التي تقوم عليها، وتعتمد عليها في قيام هذا النشاط وهي كما يلي[1]:

I-1. ينصب اهتمامنا على مجموعات من النشاطات المتناسقة والمجانسة رغم الاختلافات و الفروقات الكبيرة التي تبدو أحيانا في الأهداف و المنطلقات أو أماكن الوصول إليها، ولكنها تتسم جميعا بسعيها لتحقيق الراحة البدنية والعقلية والنفسية للسائحين.

I-2. أن النشاطات التي تتضمنها تخلو من عنصر الإلزام والإجبار، وأنها تتم بشكل طوعي الأمر الذي يتعلق بعنصر الانتفاع لدى السائحين، وبالتالي أثره على الناحية الاقتصادية بالدرجة الأولى.

I-3. أن النشاطات المعنية التي يمارسها الأشخاص الطبيعيين بشكل منفرد أو جماعي، وبشكل منظم أو غير منظم، فهي تقود إلى تصنيف السائحين إلى ثلاثة مجموعات كما يلي:

- مجموعة الأشخاص الذي يمارسون السياحة بشكل منفرد، ويمكن هنا الإشارة إلى عدم التجانس بين السائحين كل على انفراد وليس هناك تجانس مطلق بينهم.
- مجموعة الأشخاص الذين يمارسون السياحة بشكل منظم، وهنا يظهر مجال عمل المؤسسات السياحية المتخصصة في التخطيط وتوجيه النشاطات السياحية نحوهم، وكلما كانت الفترة الزمنية المتعلقة بالنشاطات السياحية التي تمارسها هذه المجموعة أطول ، كلما زادت كفاءة إدارة النشاط السياحي الذي تقوم به هذه المؤسسات، وبالتالي سوف يتحقق نوعا من التكامل في الخصائص السلوكية لها وإيجاد نوع من التغذية العكسية الراجعة لها.
- مجموعة من الأشخاص الذين يقومون بالسياحة بشكل غير منتظم : وتتمثل هذه المجموعة بالأشخاص الذين يمارسون النشاط السياحي بشكل تطوعي في أوقات العطل، وذلك بهدف الاطلاع على بعض المواقع السياحية أو للعمل،ولاشك بأن التأثيرات السلوكية يتم تبادلها بين

(1) إياد عبد الفتوح النسور، مرجع سابق، ص ص 25-28.

أفراد هذه المجموعة، وإذا زادت حدة هذا التبادل سوف يؤثر بشكل سلبي على تلك المجموعات لسبب عدم وجود جهات رقابية تقوم بتلك العملية بشكل رسمي ومنظم.

I-4. تتضمن عملية تعزيز الراحة البدنية، والنفسية والعقلية للسائحين:تمثل تلك العملية جوهر مفهوم التجانس في مختلف النشاطات السياحية التي تتضمنها العملية السياحية، وتنعكس في تعزيز التفكير في عملية التفاوض التجاري بين السائح والبائع حول التفاصيل المختلفة عن المنتجات السياحية التي يعرضها.

I-5. السفر لمسافات كافية والإقامة لفترة مؤقتة: إن المسافة التي يجتاحها السائح لم تحدد بشكل واضح وذلك بسبب الظروف والخصائص المكانية المميزة للدول المختلفة، فمثلا تكون المسافة بين المناطق المختلفة في الدول الصحراوية التي تطول فيها الأبعاد المكانية و بين تجمع سكاني وآخر. تختلف تماما عن المسافة التي نحددها في بلد آخر يزدحم بالسكان.

أما بالنسبة للزمن، فان الأدبيات السياحية حددتها للسائح في المدى القصير بأن لا تقل عن 24 ساعة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية للسكان وتشجيع الزيارات والانتقال إلى المواقع السياحية الجاذبة للسكان.

I-6. تحديد الأهداف السياحية للسائح و تشمل:

أ. زيارة المواقع السياحية الجاذبة والمتميزة، وتطلق كلمة المتميزة هنا لأنها تعني نقطة جذب للسائحين المحتملين، ويتم الاستناد عليها في تصنيف تلك المواقع الأثرية التاريخية، والمواقع الدينية للطوائف والأديان المختلفة، كما يجري عليها تصنيف المناطق التي شهدت كوارث، ونكبات أو المواقع الاستجمامية الترويحية فتسام تلك المواقع في توجيه السائحين وفقا لرغباتهم في الوصول إلى مناطق دون أخرى . فالذي يبحث عن الآثار الدينية أو مواقع العلاج الاستشفائي الطبيعي، قد لا يهتم بمناطق الكوارث ، وهنا عملت الدول المختلفة على محاولة تمييز هذه المواقع بمختلف الوسائل والأساليب لجذب السياح مثل الإعلام والمعلومات المختلفة، والتسهيلات والخدمات المختلفة.

ب. إجراء اللقاءات والمقابلات والتي يدخل ضمنها كافة أنواع وأشكال اللقاءات التجارية والثقافية والسياسية والعلمية، كما أنها تتم إما بشكل ثنائي أو متعدد الجهات، هذا وتخلف اللقاءات آثارا مادية على النشاط السياحي المحلي، إضافة إلى الآثار غير المادية في الإعلام والترويج، لذلك تلجأ المؤسسات والمجتمعات السياحية إلى إقامة العديد من تلك الفعاليات مثل مؤتمرات القمة، والمؤتمرات العلمية و الندوات الثقافية، وغيرها في المناطق المؤهلة لتكون نقاط سياحية جاذبة .

ج. اقتناء السلع والخدمات Shopping: فكثيرا ما ينتقل السائحين من مكان إلى آخر بحثا عن بعض السلع والخدمات الترويحية، لذلك تلجأ معظم الدول إلى إيجاد الأسواق المتنوعة والمتخصصة في آن واحد لجذب أكبر عدد ممكن من السائحين .

د. ممارسة الألعاب التنافسية : لاشك أن كثيرا من الألعاب البدنية والفكرية تدخل ضمن هذا المجال ، وأبرز مثالا على ذلك : منافسات الألعاب الأولمبية المختلفة، والمسابقات الرياضية، وقد قامت تلك الدول بإنشاء المرافق والبنى التحتية اللازمة لذلك.

ه. الاستثمار في خصائص البيئة المحلية: قد تكون تلك الخصائص دائمة أو مؤقتة فالدائمة تتضمن الاستثمار في المصايف والمشاتي السياحية. أما المؤقتة فتتضمن مناطق الكوارث والبراكين وهي التي أوجدت معالم مختلفة يمكن الاستفادة منها للأغراض الصحية مثل المياه المعدنية والحارة.

II. المؤشرات الأساسية للنمو السياحي:

تتعد المؤشرات التي يمكن أن يبنى عليها الحكم في ازدهار أو كساد قطاع السياحة في بلد ما مثل إجمالي عدد السائحين، وإجمالي الليالي السياحية، وإجمالي العائد السياحي سنويا. هذا بالإضافة إلى حجم ونوع المنشآت من شركات سياحية، وفنادق، وعدد الغرف، وعدد العاملين في قطاع السياحة، ومدى تنوع الأنشطة السياحية. وتنوع جنسيات السياح فيها ويمكن إيجاز أهمها في[1]:

II-1. إجمالي عدد السياح: يعد مؤشر عدد السائحين من أهم المؤشرات في تقدير حجم النشاط السياحي في أي دولة من الدول، حيث يمكن على أساس هذا المؤشر تحديد مدى إسهام السياحة في الاقتصاد القومي.

II-2. عدد الليالي السياحية: يشير هذا المؤشر إلى عدد الليالي السياحية التي يقضيها السائح في البلد المضيف، ويرتبط هذا المؤشر بمتوسط إقامة السائح في هذا البلد و في هذا الشأن تبرز مسألة أسعار السلع والخدمات، وحجم الأماكن السياحية ونوعها والعلاقة بين البلد المضيف والدول المجاورة له.

كل هذه الأمور لها علاقة محورية بعدد الليالي السياحية، وبقسمة عدد الليالي على عدد السائحين نحصل على متوسط عدد الليالي التي يقضيها السائح، وهذا العدد يختلف باختلاف الظروف الأمنية المحلية والظروف السياسية المحلية والإقليمية.

ولاشك أن زيادة مدة الإقامة تعني زيادة معدل الإنفاق وبالتالي زيادة الدخل السياحي وعكس ذلك فان انخفاض مدة الإقامة يؤدي إلى انخفاض عدد الليالي السياحية وانخفاض الدخل السياحي.

II-3. جنسيات السائحين: يشير عدد السائحين الأجانب إلى درجة النمو والتطور السياحي في البلد المضيف، فكلما ازداد تنوع جنسيات السائحين دل ذلك على درجة عالية من النمو والتطور في حركة السياحة. ومما لاشك فيه أن لكل سائح ميوله الخاص في طريقة السكن ووسيلة النقل ونوع النشاط السياحي المفضل لديه...الخ

فالسائح العربي مثلا يهتم عادة بالسكن الخاص (فيلات، أو شقق) كما يهتم بالترفيه والذهاب إلى السينما والمسارح.

والسائح الغربي له اهتمامات أخرى فيسكن في الفنادق أو القرى السياحية كما يقبل عدد كبير من السياح الغربيين على السياحة الثقافية الأثرية.

(1) محمد الصيرفي،" مهارات التخطيط السياحي"، المكتب الجامعي الحديث ، دون بلد نشر، 2009، ص ص 25-28.

المبحث الثالث: التنمية والتخطيط السياحيين:

نتناول في هذا المبحث كل من التنمية السياحية من حيث المفهوم الأهداف والأشكال ثم التخطيط السياحي الجيد وأخيرا وسائل النهوض بالسياحة.

المطلب الأول: التنمية السياحية

I- تعريف التنمية السياحية:

تعرف على أنها توفير التسهيلات والخدمات لإشباع حاجات ورغبات السياح، وتشمل كذلك بعض تأثيرات السياحة مثل: إيجاد فرص عمل جديدة ودخول جديدة.

وتشمل التنمية السياحية جميع الجوانب المتعلقة بالأنماط المكانية للعرض والطلب السياحيين، التوزيع الجغرافي لمنتجات سياحية، التدفق والحركة السياحية، تأثيرات السياحة المختلفة.

فالتنمية السياحية هي الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وتتطلب التنمية السياحية تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا عمليًا يستهدف تحقيق أكبر معدل ممكن من النمو السياحي بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت، ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية الدولية[1].

كما يعبر اصطلاح التنمية السياحية عن: "مختلف البرامج التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة المتوازنة في الموارد السياحية، وتعميق وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي، وهي عملية مركبة ومتشعبة تضم عدة عناصر متصلة ببعضها، ومتداخلة بعضها بعض، وتقوم على محاولة علمية، وتطبيقية للوصول إلى الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي الأولية من إطار طبيعي وإطار حضاري، والمرافق الأساسية العامة والسياحية من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي، وربط كل ذلك بعناصر البيئة واستخدامات الطاقة المتجددة، وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها المرسوم في برامج التنمية"[2].

ويذهب "دوجلاس بيرس" إلى أنه يمكن تعريف التنمية السياحية بأنها: "مد أو توسيع قاعدة التسهيلات والخدمات لكي تتلاقى مع احتياجات السائح".

وبلا شك أن التنمية السياحية أحد أساليب شتى لتحقيق التنمية الإقتصادية في الدولة عن طريق التزام التجانس والتوافق والتنسيق بين مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية لإحراز التقدم في أسلوب الحياة ومستوياتها، وتحقيق الرخاء للمواطنين، ولا يتصور أن تحقيق كل ذلك كهدف نهائي أسمى إلاّ بتحقيق الأهداف المرحلية في كل قطاع إنتاجي أو خدمي، ومن بين هذه القطاعات القطاع السياحي. فالعمل على تحقيق التنمية السياحية بالمعنى المتكامل هو هدف في ذاته وفي ذات الوقت هو مرحلة من مراحل تحقيق هدف أكبر هو تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية في الدولة. فكأن الأهداف في الحقيقة هي حلقات في سلسلة متصلة يؤدي تحقيق كل هدف منها إلى هدف آخر يعتبر الهدف الأول مقدمة له أو وسيلة لتحقيقه[3].

II- أهداف التنمية السياحية:

---

(1)عصام حسن السعدي،" التسويق والترويج السياحي والفندقي"، ص 133.

(2) نشوى فؤاد" التنمية السياحية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008م، ص 09.

(3)نفس المرجع السابق، ص 09-10.

تهدف التنمية السياحية إلى تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية، وإن أول محور في عملية التنمية هو الإنسان الذي يعد أداتها، لهذا فإن الدولة مطالبة بالسعي إلى توفير كل ما يحتاج إليه لتبقى القدرات البدنية والعقلية والنفسية لهذا الإنسان على أكمل وجه.

إنّ عملية تنمية تطوير السياحة تكون بجرد المصادر التي يمكن استخدامها في الصناعة السياحية وتقويمها بشكل علمي بل وإيجاد مناطق جديدة قد تجذب إليها السائحين مثل القرى السياحية أو الأماكن المبنية خصوصا للسياحة، والتقويم هنا ليس مجرد تخمين نظري، وإنما تقويم مقارن مع المنتجات السياحية للدول المنافسة واعتمادها على *اتجاهات* وخصائص الطلب السياحي العالمي والذي يعد الأساس في تحديد وإيجاد البنية التحتية والقومية للسياحة عبر تشجيع الاستثمار السياحي وتسهيل عمل شركات الاستثمار من خلال تخفيض الضرائب والإجراءات الجمركية على الأجهزة والمعدات اللازمة لمشاريعهم.

إن تنمية النشاط السياحي بحاجة إلى تعاون كافة العناصر والإمكانيات والجهود العاملة في الحقل السياحي، لأن السياحة قطاع اقتصادي يضم مرافق عديدة ونشاطات اقتصادية مختلفة، لذلك فإنّ أي تخطيط للتنمية السياحية يجب أن يهدف إلى وضع برامج من أجل استخدام الأماكن والمناطق والمواد سياحيًا، ثم تطويرها لتكون مراكز سياحية ممتازة تجذب السائحين إليها[1].

إنّ التنمية السياحية تحكمها عدة اعتبارات لا بد من مراعاتها وهي على النحو التالي[2]:

- تدريب الجهاز البشري الذي يحتاج إليه القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها بالشكل المطلوب.
- المحافظة على حقيقة المواقع السياحية، لأن جذب السيّاح إلى هذه المناطق قد تعتمد على المناخ أو الطبيعة أو التاريخ أو أي عامل آخر تتميز به المنطقة السياحية.
- الاستغلال الجيد للموارد السياحية المتاحة مع توفير المرونة لها لتتمكن من مواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي.
- إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الإقتصادية للاستثمارات السياحية المقترحة وفيما إذا كان الاستثمار سيدر أرباحًا أم لا.
- دعم الدولة للقطاع السياحي، عبر معاونة للقطاع الخاص في تنفيذ البرامج السياحية ويكون ذلك عبر خطة إعلانية تسويقية متكاملة.
- تحديد المشاكل التي قد تعترض التنمية السياحية ثم وضع خطط بديلة في حال حدوث طارئ معين.
- دراسة السوق السياحي المحلي، من أجل معرفة نوعية السياح الوافدين وما هي تفضيلاتهم للسعي إلى تأمينها قدر الإمكان.
- توفير شبكة من الفنادق المناسبة لكل شكل من أشكال الدخل، ولكل نماذج الرغبات، خاصة المناسبة منها لذوي الدخول المحددة، وحركة السياحية لم تعد مقتصرة على الأغنياء.
- رفع مستوى النظافة والخدمات السياحية لأنهما يؤديان دورهما في تطوير التنمية السياحية، فحين يتم الحفاظ على نظافة الشوارع والشواطئ وغيرها من عوامل الجذب السياحي، تجعل السائح يرغب في العودة إلى هذا البلد.

وباختصار تحدد أهداف التنمية السياحية في مجموعة من الأهداف كالتالي[1]:

(1)نور الدين هرمز،" التخطيط السياحي والتنمية السياحية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والعلوم القانونية، عدد 03، 20-12-2006، ص 19-20.

(2) عصام حسين السعيدي،" التسويق والترويج السياحي"، ص 135.

II-1. <u>على الصعيد الاقتصادي:</u>

- تحسين وضع ميزان المدفوعات.
- تحقيق التنمية الإقليمية خصوصًا إيجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية.
- توفير خدمات البنية التحتية.
- زيادة مستوى الدخل.
- خلق فرص عمل جديدة.

II-2. <u>على الصعيد الاجتماعي:</u>

- توفير تسهيلات ارفيه واستجمام للسكان المحليين.
- حماية وإشباع الرغبات الإجتماعية للأفراد والجماعات.

II-3. <u>على الصعيد السياسي والثقافي:</u>

- نشر الثقافات وزيادة التواصل بين الشعوب.
- تطوير العلاقات السياسية بين الحكومات في الدول السياحية.

III- أشكال التنمية السياحية:

تأخذ التنمية السياحية أشكالاً متعددة منها[2]:

III-1. تطوير المنتجات السياحية:

وهذا النوع من التنمية يركز على سياحة الإجازات والعطل، وتعرف المنتجات على أنها المواقع التي توفر الاكتفاء وتتوفر فيها أنشطة سياسية مختلفة وخدمات متعددة لأغراض الترفيه والاستراحة والاستجمام.

III-2. القرى السياحية:

وهي شكل من أشكال السياحة المنتشرة جدا في أوربا، كما بدأت تنتشر في العديد من دول العالم، في القرية نموذج يختلف عن حياة المدن، وتستهوي سكان المدن حبًا في التغيير والبساطة.

ويعتمد قيام القرى السياحية على وجود عنصر الماء (الشاطئ)، مناطق الموانئ، أنشطة التزلج، الجبال، الحدائق العامة، مواقع طبيعية، مواقع تاريخية أثرية، مواقع علاجية، أنشطة رياضية وترفيهية أخرى.

تختلف مساحات هذا النوع من المواقع وتتعدد فيها أنواع مرافق الإقامة ومنشآت النوم والمرافق التكميلية مثل الأسواق والمناطق التجارية، خدمات ترفيهية وثقافية، ومرافق سكنية خاصة مختلف الأحجام.

يتم التخطيط لإنشاء القرى السياحية عادة في وقت واحد أي ضمن خطة سياحية واحدة يأخذ التنفيذ مراحل متعددة وعلى فترات زمنية طويلة تحددها عناصر الطلب السياحي والطاقة الاستيعابية.

III-3. منتجعات المدن:

يتطلب هذا النوع من المنتجات دمج برامج استعمالات الأراضي والتنمية الإجتماعية مع عدم إهمال البعد الاقتصادي الذي يوفر فرص الجذب الاستثماري للمشاريع في المنطقة، وتحتاج إقامة هذا

(1) نور الدين هرمز، مرجع سبق ذكره، ص 21.
(2) عصام حسن السعيدي: التسويق والترويج السياحي والفندقي، مرجع سابق، ص ص 137-138.

النوع من المنتجعات وجود نشاط سياحي مميز أو رئيسي في المواقع مثل: التزلج على الجليد، وجود شاطئ، أنشطة سياحية علاجية، مواقع أثرية أو دينية.

III-4. منتجعات العزلة (eatreat Resorts):

أصبح هذا النوع المفضل في جميع أنحاء العالم، وتتميز هذه المنتجعات بصغر حجمها ودقة تخطيطها وشموله، وعادة يتم اختيار مواقعها في مناطق بعيدة عن المناطق المأهولة، والوصول إليها يتم بواسطة القوارب، المطارات الصغيرة أو الطرق البرية الضيقة، وتقام مثل هذه المنتجعات للسياح الراغبين بالابتعاد عن الضجيج واللجوء إلى الهدوء والراحة، وتمتاز هذه المنتجعات كذلك بارتفاع تكلفتها وحاجتها إلى إعداد دراسة جدوى إقتصادية خاصة، وكذلك برامج تسويقية خاصة[1].

III-5. السياحة الحضرية:

وهي نوع من السياحة الدراجة والمعروفة، وتوجد في الأماكن الحضرية الكبيرة، حيث يكون للسياحة أهمية بالغة، لكنها لا تكون النشاط الاقتصادي الوحيد في المنطقة، وتُشكل مرافق والسياحة جزءًا لا يتجزأ من الإطار الحضري العام للمدينة وتخدم سكان المدينة أو المنطقة، وكذلك السياح القادمين إليها، وقد أخذت الكثير من الحكومات حاليًا على عاتقها تطوير وتنمية السياحة في المناطق الحضرية التي تتوفر فيها الموارد والمعطيات السياحية والتي يمكن تطويرها مثل: المواقع التاريخية والأثرية وذلك من أجل إشباع رغبات السكان المحليين من ناحية وجلب الزوار والسياح إلى المدينة من ناحية أخرى[2].

III-6. سياحة المغامرة:

وهذا النوع من السياحة موجه للمجموعات السياحية التي تهدف إلى ممارسة ومعايشة خصائص معينة، وهي تعتمد على فترة إقامة السائح بحيث تسمح له هذه الإقامة بالترفيه والإستجمام وفي نفس الوقت التعايش مع العادات والتقاليد الإجتماعية والثقافية والمناظر الطبيعية المتوفرة في المنطقة.

ولا يتطلب هذا النوع من السياحة تنمية كبيرة أو استثمارات ضخمة أو خدمات ومرافق عديدة، لكنه يتطلب إدارة جيدة وتوفر عناصر لدلالة سياحية مؤهلة وخبيرة، خدمات نقل، مرافق إقامة أولية وأساسية، وكذلك خدمات ومرافق لاستقبال المجموعات السياحية عالية النوعية وبحالة مؤكدة السلامة[3].

III-7. سياحة الرياضة البحرية:

يعتمد هذا النوع من السياحة على وجود الماء (البحار أو البحيرات)، تتفاوت المدة التي يقضيها السائح في ممارسة الرياضات البحرية المختلفة مثل: الغوص، التزلج على الماء، العوم، سباق اليخوت أو القوارب ...إلخ[4].

المطلب الثاني: التخطيط السياحي

I- مفهوم التخطيط السياحي:

يُعرّف التخطيط السياحي بأنه رسم صورة تقديرية مستقبلية للنشاط سياحي لدولة معينة وفي فترة زمنية محددة، ويقتضي ذلك حصر الموارد السياحية في الدولة من أجل تحديد أهداف الخطة

(1) عثمان محمد غنيم، نبيل سعد،" التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل"، دار الصفاء والنشر والتوزيع، الأردن، 1999م، ص 58.
(2) نفس المرجع السابق، ص 59.
(3) عصام حسن السعيدي،" التسويق والترويج السياحي والفندقي"، ص 138.
(4) نور الدين هرمز، مرجع سبق ذكره، ص23.

السياحية وتحقيق تنمية سياحية سريعة ومنتظمة من خلال إعداد وتنفيذ برنامج متناسق يتصف بشمول فروع النشاط السياحي ومناطق الدولة السياحية.

وينبغي ألا يُنظر إلى التخطيط السياحي على أنه ميدان مقصور على الجهات الرسمية، وإنما يجب أن يُنظر إليه على أنه برنامج عمل مشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والأفراد.

لذا يجب أن يكون التخطيط السياحي عملية مشتركة بين جميع الجهات المنظمة للقطاع السياحي وبين الجهات الحكومية المشرفة على هذا القطاع، ومقدمي الخدمات السياحية (مؤسسات ورجال الأعمال)، والمستهلكين لهذه الخدمات (السياح)، والمجتمع المضيف للسياحة[1].

II- أهمية التخطيط السياحي وأهدافه:

يلعب التخطيط السياحي دورًا بالغ الأهمية في تطوير النشاط السياحي، وذلك لكونه منهجًا علميًا لتنظيم وإدارة النشاط السياحي بجميع عناصره وأنماطه، فهو يُوفر إطار عمل مشترك لاتخاذ القرارات في إدارة الموارد السياحية ويُزود الجهات المسؤولة بالأساليب والاتجاهات التي يجب أن تسلكها، مما يُسهّل عملها ويُوفر كثيرًا من الجهد الضائع.

التخطيط السياحي يساعد على توحيد جهود جميع الوحدات المسؤولة عن تنمية قطاع السياحة وتنسيق عملها، ويُقلل من ازدواجية القرارات والأنشطة المختلفة.

ومن بين المزايا وفوائد الأخذ بأسلوب التخطيط السياحي ما يلي[2]:

- يساعد التخطيط السياحي على تحديد وصيانة الموارد السياحية والاستفادة منها بشكل مناسب في الوقت الحاضر والمستقبل.
- يساعد التخطيط السياحي على تكاملية وربط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى.
- يُوفر المعلومات والبيانات والإحصائيات والخرائط والمخططات والتقارير ويضعها تحت يد طالبيها.
- يساعد على زيادة الفوائد الإقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تطوير القطاع السياحي، وتوزيع ثمار تنميته على أفراد المجتمع. كما يقلل من سلبيات السياحة.
- يساعد على وضع الخطط التفصيلية لرفع المستوى السياحي لبعض المناطق المتميزة والمختلفة سياحيًا.
- يساهم في استمرارية تقويم التنمية السياحية ومواصلة التقدم في تطوير هذا النشاط، والتأكيد على الإيجابيات وتجاوز السلبيات في الأعوام اللاحقة.

وقد أثبتت التجارب في العديد من دول العالم أنه يمكن تحقيق عائدات سياحية دائمة من خلال اعتماد التخطيط السليم والمناسب، ويمكن لهذه العائدات أن تتضاعف في حال استمرار التخطيط الواعي والناضج الذي يسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[3]:

- تحديد أهداف التنمية السياحية القصيرة والبعيدة المدى، وكذلك السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها.
- ضبط وتنسيق التنمية السياحية التلقائية والعشوائية.
- تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في مجال التسهيلات أينما كان ذلك ضروريًا.
- مضاعفة الفوائد الإقتصادية والاجتماعية للنشاطات السياحية لأقصى حد ممكن وتقليل كلفة الاستثمار والإدارة لأقل حد ممكن.

(1) نفس المرجع السابق، ص 19.
(2) نفس المرجع السابق، ص 45.
(3) عثمان محمد غنيم، نبيل سعد، مرجع ص 40.

- الحيلولة دون تدهور الموارد السياحية وحماية النادر منها.
- صنع القرارات المناسبة وتطبيق الاستخدامات المناسبة في المواقع السياحية، وكذلك تنظيم الخدمات العامة وتوفيرها بالشكل المطلوب في المناطق السياحية، والمحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة، والعمل على توفير التمويل من الدّاخل والخارج اللازم لعمليات التنمية السياحية وتنسيق النشاطات السياحية مع الأنشطة الإقتصادية الأخرى بشكل تكاملي.

III- خصائص التخطيط السياحي الجيد:

يمتاز التخطيط السياحي الجيد بأنه يركز على المنتج السياحي، وكذلك على عمليات الترويج والتسويق بأسلوب يحقق التوازن بين الأهداف الإقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن إطار التنمية السياحية المستدامة والشاملة والتخطيط السياحي الجيد لا بد أن تتوفر فيه كذلك عدة مواصفات أخرى أهمها[1]:

- تخطيط مرن "Flexible"، مستمر "Continuos"، وتدريجي "Incrémental" يتقبل إجراء أي تعديل إذا ما تطلب الأمر.
- تخطيط شامل لجميع جوانب التنمية السياحية، الإقتصادية، الإجتماعية.
- تخطيط تكاملي، تعامل فيه السياحة على أنها نظام متكامل، حيث كل جزء مكمل للأجزاء الأخرى وكل عنصر يُؤثر ويتأثر ببقية العناصر.
- تخطيط بيئي يحُول دون تدهور عناصر الجذب السياحية الطبيعية والتاريخية، ويعمل على توفير الإجراءات اللازمة لصياتنها بشكل مستمر، ويضمن المحافظة عليها لأطول فترة زمنية ممكنة.
- تخطيط واقعي وقابل للتنفيذ، أي أن لا تتجاوز أهدافه حدود الإمكانيات والطموح ولا تخرج عن دائرة ما هو متاح من موارد طبيعية ومالية وبشرية.
- تخطيط مرحلي منظم، يتكون من مجموعة من الخطوات والنشاطات المتتابعة والمتسلسلة.

المطلب الثالث: وسائل النهوض بالسياحة

سنتناول أهم الوسائل الممكن استخدامها لتطوير السياحة والنهوض بها[2]:

I- العمل على تشجيع مدة إقامة السائح في بلد ما للوصول إلى أطول فترة ممكنة وذلك عن طريق ما يلي:

- إعطاء تخفيض معين للسائح الذي يبقى في الفندق لفترة تزيد عن خمسة أيام أو أسبوع، وعلى سبيل المثال: أن يتم إعطاء الضيف الذي يحجز في الفندق لأيام متتالية يومًا مجانيًا أو إعطاءه تخفيضًا معينًا بهدف لتشجيعه على البقاء في البلد أطول فترة ممكنة مما يُتيح له الفرصة لزيادة أماكن أكثر.

- العمل على زيادة الخدمات السياحية وتطويرها، والعمل على توفيرها في كافة الأماكن والمواقع السياحية بهدف تشجيع السائح على زيارة مختلف المواقع السياحية .

- زيادة الرحلات والبرامج السياحية سواء الداخلية أو الخارجية، وتنويعها بحيث أصبح التوجه الحديث للفنادق. هو العمل على تنظيم الرحلات السياحية من مدينة إلى مدينة أو من دولة إلى دولة أخرى، وذلك من خلال الاتفاق مع شركات الخطوط الجوية العالمية إضافة إلى قيام بعض الفنادق بتنظيم برامج السفرات والجولات السياحية الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار أن نجاح السياحة الخارجية

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 45 – 47.
(2) سراب إلياس وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 20 – 26.

لا يمكن أن يتحقق بدون نجاح السياحة الداخلية والتي تبدأ بمواطني البلد نفسه. بحيث يتعرف المواطن على الآثار والأماكن الملائمة في بلده وبالتالي سوف يكون سفيرًا يعمل على تسويق الأماكن السياحية الموجودة في بلده، إضافة إلى توفير جو الاحترام للسياح وعدم الحقد عليهم لأن المواطن سيتمتع بنفس الخدمات التي سيتمتع بها السائح الأجنبي، وهنا لا بد أن لا تركز مكاتب السياحة والسفر على السياحة الخارجية فقط بل لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار السياحة الداخلية وأن تعمل على تشجيعها من خلال القيام بتنظيم رحلات وعمل برامج سياحية وزيارة الأماكن المختلفة وبأسعار أقل من أسعار السياحة الخارجية.

- إنشاء فنادق بمختلف المستويات والدرجات بحيث يتناسب مع مستويات الدخل المختلفة وأن لا يتم التركيز على إنشاء الفنادق ذات المستويات والدرجات العليا.

ولا شك أن إطالة فترة بقاء السائح تعني زيادة في دخل الدولة من العملات الصعبة.

II- تحسين الهيكل الأساسي للخدمات السياحية وتوسيعه عن طريق زيادة استيعاب المطارات والموانئ مراكز الحدود وتحسين أجهزة السيطرة على الحركة الجوية والبرية والبحرية: وهنا لا بد من العمل على توفير الخدمات السياحية الضرورية في مراكز الحدود سواء كانت برية أو بحرية أو جوية، لأن مراكز الحدود مهمة جدًا لأنها تعطي الانطباع الأول لدى السائح عن البلد الذي يزوره والمقابلة اللطيفة وتسهيل إجراءات الدخول، بدون مشاكل وبدون تعطيل، وكذلك ضرورة الاهتمام بالمراكز ومدى توفر المطاعم والخدمات السياحية المساندة فهي تعطي شعورًا للسياح بالراحة ومدى اهتمام الدولة بالسائح.

III- **إنشاء مراكز سياحة وطنية:** يجب على الدولة التي ترعى صناعة السياحة إنشاء مراكز سياحية وطنية في مراكز الحدود وأماكن تجع السياح وتواجدهم وفي مراكز المدن التجارية لغرض تقديم الخدمات التالية:

- توفير الكتيبات والمنشورات السياحية التي توزع مجانًا والتي تشارك في إصدارها الشركات والفنادق السياحية.
- توفير خدمات الحجز المركزي للفنادق والمطاعم والمسارح والسينما والنقل السياحي والخدمات السياحية الأخرى.
- تقديم النصح والاستشارة للسياح في كافة المجالات سواء كانت سياحية أو غير سياحية.

IV-**وسائل أخرى:** وتتمثل في:

IV-1. القضاء على السوق السوداء والتعامل بالعملات الصعبة: إن التعامل في السوق السوداء يؤدي إلى ضعف ثقة السائح بالبلد إضافة إلى إضعاف القيمة الحقيقية للعملة، من خلال تنظيم ومراقبة التعامل بالعملة الصعبة، وتتم بصورة قانونية بغرض القضاء على السوق السوداء والذي يؤدي بدوره إلى هدم الإقتصاد الوطني.

IV-2. تبسيط الإجراءات الجمركية لدخول البضائع التي يحتاجها السياح: لا شك أن تبسيط الإجراءات الجمركية وإعطاء الإعفاءات الجمركية على بعض الأجهزة والمعدات التي تستخدمها المنشآت السياحية سوف يؤدي إلى تخفيض أسعار الإقامة في المنشآت السياحية إضافة إلى تبسيط الإجراءات الجمركية على المعدات التي يجلبها السائح لغرض الاستعمال الشخصي وليس البيع، مثل: كاميرات الفيديو والهواتف النقالة، وهذه الإجراءات ستؤدي إلى خلق انطباع جيد لدى السائح عن البلد المستهدف سياحيًا.

IV-3. تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق: ويتم ذلك من خلال إعفاء الشركات الاستثمارية في مجال السياحة والفنادق من الضرائب في بداية افتتاحها والعمل على تسهيل الإجراءات

الجمركية للأجهزة والمعدات التي تحتاج إليها هذه المشاريع والعمل على تقديم القروض الطويلة، إضافة إلى تشريع القوانين التي تُسهِل عملية الاستثمار السياحي وتسهيل إجراءات تسجيل هذه الشركات في الدوائر المختصة.

IV-4. تطوير المصادر البشرية العاملة في قطاع السياحة والفنادق: تعتبر صناعة السياحة والفنادق صناعة خدمات وهذه الخدمات تعتمد اعتمادًا كليًا على العنصر البشري، بحيث يعتبر كل شخص يعمل في مجال السياحة ممثلاً وسفيرًا لبلده لتوليد الانطباع الجيد لدى السائح عن البلد السياحي، مما يستوجب ضرورة الاهتمام بهذا العنصر والعمل على تدريبه وتطويره وذلك من خلال الاهتمام بالمدارس والمعاهد والكليات والجامعات التي تُدرّس مواد السياحة بهدف تخريج كادر سياحي مثقف ومُدرب ومُؤهل للعمل في هذا الحقل.

IV-5. تطوير قطاع النقل السياحي: وهنا لا بد من الاهتمام بقطاع النقل السياحي اهتماما كاملاً والتركيز على النقل بأنواعه سواء النقل الجوي وذلك من خلال التركيز على تطوير النقل البحري والنقل الجوي، وذلك من خلال توفير حافلات السياحة مختلفة الأحجام، والعمل على وضع قانون واضح لمنعها من استغلال السياح، ولمراقبتها من حيث متانتها ومدى توفر وسائل الأمان فيها والتجهيزات الأخرى فيها.

IV-6. تنشيط السياحة ونشر الوعي السياحي: إنّ مهمة تنشيط السياحة بالدرجة الأولى تقع على عاتق الأجهزة الحكومية وبالدرجة الثانية على عاتق القطاع الخاص وهنا لا بد على الدولة من استحداث جهاز حكومي مدرب ومؤهل لغرض القيام بمهمة تنشيط السياحة في البلد وإعطائه صلاحيات واسعة وموازنة خاصة. ويتم تنشيط السياحة عن طريق ما يلي:

- إقامة المهرجانات الثقافية والرياضية والفنية.
- إقامة المسابقات الدولية.
- إقامة المعارض الدولية.
- أي نشاط أو أفكار أخرى من شأنها زيادة الطلب السياحي.

ويعتبر الوعي السياحي من أهم مقومات السياحة في الوقت الحالي حيث أن السياحة تقوم على مقومات أثرية وتاريخية لذا لا بد من المحافظة على تلك الثروات من خلال التثقيف والوعي السياحي على مختلف المستويات ومنها:

- تثقيف السياح: ويتم من خلال استخدام وسائل الإعلان والترويج والاهتمام بإصدار النشرات والكتب والخرائط السياحية والسفر والشرطات السياحية ومكاتب السياحة الوطنية والعمل على توزيعها على السياح عند دخولهم البلاد عن طريق المطارات، الموانئ ومراكز الحدود البرية.
- تثقيف العاملين بالسياحة: وذلك عن طريق إدخال العاملين بالسياحة في دورات تثقيفية وتعليمية لغرض اكتساب مهارات فنية إضافة إلى اطلاعهم على تجارب الدول المتقدمة في مجال السياحة.
- تثقيف مواطني البلد: وذلك عن طريق عقد الدورات والدراسات التي تبين للمواطنين أهمية السياحة والسياح ودور السياحة في تطوير الدولة ومدى استفادة المواطن العادي من السياحة وأن تتم هذه الندوات في وسائل الإعلام الرسمية وكذلك إدخال مواد السياحة ضمن المناهج التدريبية في المدارس والجامعات والمعاهد.
- تخصيص جزء من إيرادات السياح لتنمية موارد السياحة والخدمات السياحية بهدف تقديم خدمات متطورة وحديثة وبصورة مستمرة.

IV-7. تشريع قانون سياحي: لا بد من العمل على تشريع قانون منظم واضح يحمي السائح من الغش والخداع والاستغلال مما يستوجب إصدار تشريعات سياحية قانونية بحيث تبدأ هذه التشريعات بتنظيم إنشاء المشاريع السياحية إلى تشريع قانوني يحمي السائح من الغش من الإعلانات والخدمات بالنسبة للأسفار السياحية التي يتم الإعلان عنها من قبل المكاتب السياحية.

IV-8. تطوير وسائل السلامة والأمن: وذلك عن طريق إصدار قانون معين يحدد إجراءات السلامة على طرق المواصلات ووسائل النقل البرية والبحرية والجوية وكذلك العمل على التقليل من الجرائم وتوفير الأمن في المجتمع لأن السياح بصورة عامة لا يفضلون الذهاب إلى بلد لا يتمتع بالأمن والاستقرار.

IV-9. تسهيل إجراءات الحصول على تأشيرة الدخول: وهنا لا بد من تقليل القيود والإجراءات وتسهيلها لغرض الحصول على الفيزا السياحية وخاصة بالنسبة للأسفار السياحية المنظمة. وأن يكون هناك إمكانية في إصدار الفيزا السياحية عن طريق مراكز الحدود البرية والبحرية والجوية، وذلك أن صعوبة وتعقيد إجراءات الحصول على الفيزا تفرض على السياح البحث عن بلد بديل لا يوجد لديه قيود أو إجراءات صعبة للحصول على الفيزا.

IV-10. تأسيس جهاز متكامل لتشجيع صناعة السياحة ومساندتها فيما يتناسب مع البيئة: يجب العمل على تأسيس جمعية أو منظمة حكومية تعنى بشؤون التنمية السياحية والغرض منها تقديم الطاقات للمستثمرين في المجالات السياحية مع مراعاة البيئة المحيطة بتلك المشاريع خوفًا من تدهور البيئة الخارجية، والعمل على إنشاء المحميات الطبيعية للمحافظة على الثروة الحيوانية وعدم انقراضها.

IV-11. الانفتاح على الأسواق التجارية ودعم القطاع الخاص والتجارة الحرة: حيث نلاحظ أن الدولة لا تحقق النجاح في إدارة المنشآت مع الأخذ بعين الاعتبار بأن تبقى تحت إشراف الحكومة في المراقبة والمتابعة خوفًا من استغلال السياح ورفع الأسعار بصورة غير طبيعية.

خلاصة الفصل:

مما تقدم نجد بأن السياحة من بين الظواهر التي ينجذب إليها الإنسان بغية الراحة والترفيه عن النفس عن طريق التمتع بمختلف المناظر والمواقع الخلابة والتعرف على مختلف عادات وتقاليد وخصوصيات المنطقة السياحية ، وقد كانت السياحة في قديما مقتصرة على عينة خاصة من الأشخاص ، لكنها اليوم أصبحت ظاهرة جماعية تخص مئات الملايين من الأفراد عكس ما كانت عليه. وتنقسم السياحة إلى عدة أنواع وفقا لعدة معايير مختلفة منها معيار الإقامة ومعيار الباعث على السياحة معيار الفئة العمرية...الخ.

والسياحة كظاهرة تتبلور في طلب يكمن في الدول المصدرة للسياحة، وفي عرض قوامه المغريات السياحية والمعالم السياحة والخدمات والتسهيلات المختلفة في الدول المستقبلة للسائحين.

ونظرا لأهمية قطاع السياحة في اقتصاديات الدول وإدراكا منها لذلك فقد لاقى هذا القطاع مزيدا من العناية والاهتمام باعتباره أحد روافد التنمية الاقتصادية بما يدره من عوائد للبلدان المستقبلة للسياح خاصة العملات الصعبة، وتشغيله لأعداد كبيرة من اليد العاملة البسيطة والمؤهلة، وهو أحسن وسيلة للتعريف بالبلدان، ويخلق علاقات حميمة بين مختلف السياح مهما كان بلدهم أو مستواهم. إذ تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من دول العالم من القضايا المعاصرة فهي تعد من أحدث ما ظهر من أنواع التنمية العديدة وتعني الارتقاء والتوسع بالخدمات السياحية واحتياجاتها وبالتالي فهي تتطلب تدخل التخطيط السياحي باعتباره أسلوبا علميا يستهدف تحقيق أكبر قدر من النمو السياحي و بأقل تكلفة ممكنة وفي أقرب وقت ومن هنا فالتخطيط السياحي يعتبر ضرورة من ضرورات التنمية السياحية الرشيدة لمواجهة المنافسة في السوق السياحية العالمي.

المبحث الأول:ماهية التنمية المستدامة

التنمية المستدامة نمط تنموي حديث يمتاز بالعقلانية و الرشد و يتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة و مع إجراءات المحافظة على البيئة و الموارد الطبيعية من جهة أخرى ، على أنها عمليات مكملة لبعضها البعض و ليست متناقضة، و ينظر لذلك على أنه السبيل الوحيد لضمان تحقيق نوعية حياة جيدة للسكان في الحاضر و المستقبل.

المطلب الأول: مقاربات مفاهمية حول التنمية و التنمية المستدامة

I.التنمية:

لقد أصبحت التنمية مسالة اجتماعية سياسية تحتل مكانا بارزا في الفكر الاقتصادي العالمي خاصة بعد اتساع الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة مما زاد اهتمام الاقتصاديين بها.

وتجدر الإشارة في البدء إلى أن بعض الاقتصاديين كانوا يميلون إلى استعمال مصطلحي النمو والتنمية بمعنى واحد ويعتبرونهما مترادفين في جوهرهما وان كانت هناك فروق جوهرية في معنييهما، ويجد المتتبع ان مفهوم التنمية قد ارتبط بالنمو الاقتصادي، وبالتالي فان مضمونه قد تطور مع البعد الانمائي في الفكر الاقتصادي السائد بينما يعتبراخرون ان التمييز بينهما لا يستند الى اسس علمية بل يهدف الى تحقيق اغراض اخرى محددة لوضع فواصل بين مجموعتين البلدان النامية والدول المتقدمة لذلك فهم يرفضونها [1].

وقد ميز الاقتصاديون بين النمو والتنمية الاقتصادية على اساس ان المفهوم الاول يعني زيادة كمية في مستوى الدخل بدون ان يصاحبها تغيير في هيكل الإنتاج و الاقتصاد القومي، أما التنمية الاقتصادية فتعني إلى جانب نمو الدخل حدوث تحولات أخرى مثل: التغير في هيكل الاقتصاد بحيث يتقلص النصيب النسبي للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لصالح إسهام قطاع الصناعة فيه وتزيد نسبة السكان في الحضر أكبر من نظيرها في الريف، وتدخل أساليب حديثة في مجال الإنتاج ويزيد الاعتماد على النقود كوسيط للتبادل بدلا من المقايضة، وتزداد نسبة الإنتاج المسوق بدلا من الإنتاج المعيشي وهكذا. إلا أن المفهوم الأساسي للتنمية ارتبط برفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2]. وقد ارتفعت أصوات عديدة تعبر عن عدم الرضا من المقاربة التي تقوم على تعريف التنمية الاقتصادية على أساس مستوى الدخل وتمت مع الوقت صياغة مفاهيم أخرى نعرض أهمها:

I-1. التنمية المستقلة:

استطاعت مجتمعات معينة إن تنطلق في تطورها الاقتصادي بالاعتماد على مواردها المحلية بشكل أساسي، وبتوجيه تنميتها داخل بلدانها بالاستفادة بأقصى ما يمكن مما يتيح لها من موارد طبيعية وبشرية، وبالتالي استطاعت قطع شوط التطور بشكل مستقل عن الخارج.

ويمكن القول إن المجتمعين الياباني والسوفياتي (سابقا) كانا من ابرز هذه المجتمعات في نموذجهما المستقل على الرغم من اختلاف الفلسفة الاجتماعية التي استندا عليها في تطورهما إذ كان الأول رأسماليا في حين اتبع الثاني تطورا لا رأسماليا.

ويمكن اعتبار بول باران رائدا في الدعوة إلى تحقيقها في تحليله للتطور الحاصل في المجتمع الهندي في كتابه الشهير الاقتصاد السياسي للتنمية، إذ ربطها بالسيطرة على الفائض الاقتصادي و استغلاله أفضل استغلال ممكن واخذ الفكرة عن باران اقتصاديون من أسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية و حاولوا تطوير تحليله لاستخلاص مفهوم التنمية المستقلة وتحديده، وقد اجمع غالبيتهم على ربطها

(1) محمد حسن دخيل، " إشكاليات التنمية المتوازنة-دراسة مقارنة-"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009، ص 28.
(2) محمد علي أبو سلطان،" نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها"، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007، ص 49.

بالتطور اللاراسمالي، بل ذهب بعضهم إلى استحالة تطبيق النموذج الرأسمالي في التطور في ظل النظام الاقتصادي العالمي السائد، وان تطبيقه سيؤدي إلى تطوير التخلف بدلا من التنمية.
في حين أكد آخرون على أن التطور الرأسمالي والاستفادة من التطور التقني للبلدان الرأسمالية المتقدمة و العمل ضمن التقسيم الدولي للعمل تعد من ضروريات التنمية في البلدان النامية.
وعلى الرغم من عدم تبلور مفهوم محدد للتنمية المستقلة في كتابات هؤلاء الاقتصاديون، إلا إن غالبيتهم يتفق على أنها تتمثل في اعتماد المجتمع على نفسه في تطوير قدرات أفراده الخاصة مع إعطاء أولوية لتعبئة الموارد المحلية و تضييع المعدات الإنتاجية، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية محلية بكل مقتضياتها[1].

I-2.التنمية البشرية:

لقد درج البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام 1990 على إصدار تقرير بمفهوم جديد للتنمية حول التنمية البشرية المستدامة وهي تعني كما صاغتها التقارير الدورية بأنها عملية توسيع خيارات الناس أي الفرص التي يجب توفيرها للناس والتي من خلالها تتحقق عملية التنمية، ويتفق البنك الدولي في هذا أيضا مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في انه يختزل التنمية إلى مجرد عملية توسيع لخيارات الناس، فقد جاء في تلخيص تقرير البنك الدولي في عام 2003 عن التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما يلي: أن التنمية هي في المحصلة النهائية تنمية بشرية نوعية نحو معيشة أفضل مع خيارات وفرص أوسع ليتمكن الإنسان من تحقيق قدراته بالإضافة إلى الضمانات غير المادية التي تميز المجتمعات المتقدمة، المساواة في المعاملة،حرية الخيار، التعبير عن الرأي وفرص المشاركة في عملية إدارة الحكم[2].

I-3. المفهوم الشامل للتنمية:compréhensive développement

في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية، وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي و المالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي والبشري، وينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل مجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير والإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة، ويرى البنك انه لن يتيسر انجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة و التعليم وتخفيف الفقر واضطراد التنمية[3].

I-1. مفهوم التنمية المستدامة:

في الفترة الأخيرة أصبح شائعا تناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توصيفها ووضع خصائص إضافية لها بمعنى أن المطلوب لم يعد أي نوع من التنمية، وان هذه الأخيرة يجب إن تكون من نوع خاص، والمصطلح الذي يتزايد استخدامه في الوقت الحالي هو التنمية المستدامة (المتواصلة) ويتم استخدام هذه المصطلحات كترجمة للمصطلح الانجليزي sustainable، ولم يستقر الاستخدام بعد على واحدة منها.ويقصد بها بصورة عامة الاهتمام باحتياجات الأجيال القادمة عند

(1) سعد حسين فتح الله،" التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتجيات والنتائج"، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، بيروت، 1999، ص ص 37،38،39.
(2) إبراهيم مشورب، " إشكالية التنمية في العالم الثالث"، دار المناهل اللبناني، بيروت، 2006، ص 27.
(3) مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، 2007، ص 130.

إحداث التنمية وليس مجرد سد حاجات الجيل الحاضر كما أنها تشمل على ضرورة المحافظة على البيئة وعدم تكوينها حيث إن هدا يؤثر سلبا على التنمية ذاتها في المستقبل [1].

II.مقاربات مفاهمية حول التنمية المستدامة:

لم تعد المشكلة بالنسبة للتنمية المستدامة تكمن في غياب التعريف،وانما المشكلة هي تعدد التعريفات وتنوعها، فقد برزت فجاة جملة من التعريفات نورد اهمها:

II-1. التعريفات الأحادية للتنمية المستدامة:

هذه التعريفات الأحادية والمبسطة هي اقرب إلى الشعارات وتفتقد إلى العمق النظري والتحليلي ونورد منها[2]:

- التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.
- التنمية المستدامة هي التي لا تتعارض مع البيئة.
- التنمية المستدامة هي التنمية التي تضع نهاية لعقلية لا نهاية الموارد الطبيعية.

II-2. مجموعة التعريفات المعقدة والشمولية: ونذكر منها[3]:

- التنمية المستدامة هي التي لا تؤدي مع مرور الزمن إلى تناقص الرأسمال البشري والطبيعي والبيئي على الصعيد المحلي والعالمي.
- التنمية المستدامة هي التي تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وتقلل من حجم النفايات و المخلفات وتقلل من حجم الاستهلاك الراهن للطاقة وتضع ضرائب تحد من الإسراف في استهلاك الماء والهواء والمواد الحيوية الأخرى.

هذه التعريفات هي الأخرى تعاني من التعميم المفرط، وهي تعريفات تخلط بين التنمية المستدامة من ناحية ومتطلباتها وشروطها من ناحية أخرى.

II-3. تعريفات أخرى:

- التنمية المستدامة: هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التالية على إشباع احتياجاتهم والتي من شانها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الاقتصادي القائم على التنوع الحيوي وعلى التحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد أو تعويض المواد القابلة للتجديد، وحماية البيئة الطبيعية بل وازدهارها.

- أو هي التفاعل المستمر مع ما يحيط بالإنسان من طبيعة ومجتمعات بشرية ونظم اجتماعية وعلاقات شخصية، ومواجهة الأضرار الناتجة عن التلوث والتنسيق بين زيادة سكان العالم وزيادة موارد الثروات الطبيعية والزراعية والصناعية لمواجهة متطلبات حياتهم[4].

ويتضح من المفهوم السابق أن التنمية المستدامة هي مفهوم مركب ففي الجانب الاقتصادي وبالنسبة للدول الصناعية تعني التنمية المستدامة إجراء فحص في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة. أما بالنسبة للدول الفقيرة فالتنمية المستدامة تعني توظيف الموارد من اجل رفع المستوى المعيشي للسكان الأكثر فقرا.

(1) محمد علي أبو سلطان ، مرجع سابق، ص 50.
(2) عبد الخالق عبد الله وآخرون،"دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1998، ص 244.
(3) نفس المرجع السابق ، ص 244.
(4) إبراهيم حسن العسل، " التنمية في الفكر الإسلامي"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت،2006، ص 31.

أما على الصعيد الإنساني والاجتماعي فان التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني، وذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الأرياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية.

وعلى الصعيد البيئي فان التنمية المستدامة هي حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للتنمية الزراعية، والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحة الخضراء على سطح الكرة الأرضية.

أما على الصعيد التقني والإداري فان التنمية المستدامة هي نقل المجتمع إلى عصر المعلومات والصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون[1].

- لقد عرفها الاقتصادي روبرت سولو Robert Solow في عام 1991 بأنها:"عدم الأضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي".

فهو بذلك لا يركز على الموارد المستهلكة من طرف الجيل الحالي فقط والتي تنتقل وتورث للأجيال القادمة بل يؤكد على نوعية وطبيعة البيئة في المستقبل والتي تضم وتشمل حسب رأيه إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد سواء كانت مادية(مصانع، معدات...) أو معرفية(هيكل المعرفة) والتي ترتبط أو تعتمد بالأساس على حجم الادخار والاستثمار العقلاني والرشيد الذي يحدده الاستهلاك الحالي والمستقبلي للموارد المتاحة[2].

والملاحظ من التعاريف السابقة إنها مشتقة من التعريف الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية the woeld commssion environement and devlop التي شكلتها الأمم المتحدة لدراسة هذا الموضوع وقدمت تقرير عام 1987 بعنوان مستقبلنا المشترك the common future وعرفت التنمية المتواصلة وتسمى أيضا التنمية المستدامة أو المستديمة بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم[3].

وهذا يعني إن قضايا البيئة يجب أن لا تعالج بأسلوب جزئي يأخذ في الاعتبار كل منها على حدى، وإنما تواجه بأسلوب شامل متكامل يحرص على التنمية الاقتصادية دون المساس بالبيئة بدرجة تمنع استمرارية عطائها، فالقضية إذن كيف نتعامل مع البيئة الطبيعية بحيث تتمكن أن تلعب دورها في المحافظة على الاقتصاد كمصدر لمستوى معيشي يتحسن باستمرار[4].

المطلب الثاني:تطور مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها

I-السياق التاريخي للتنمية المستدامة:

هناك محطات مهمة شهدها العالم في مجال التطور من الفكر البيئي المجرد إلى فكر التنمية المستدامة الذي يتضمن الارتباط الحتمي للبيئة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية وأهمها:

لعل أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما أنشئ ما أطلق عليه نادي روما سنة 1968، حيث ضم عدد من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال الأعمال من

(1) عنابي بن عيسى،" تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر، حتمية بيئية أم واقع اقتصادي"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، أيام 10-11 نوفمبر،2009.

(2) لطرش ذهبية، "متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة"،مداخلة ضمن المؤتمر العلمي لدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 7-8 أفريل 2008، ص 2.

) 3(Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, Développement durable et entreprises, AFNOR, 2003, Page 3

(4) محمد حامد عبد الله،" اقتصاديات الموارد والبيئة" جامعة الملك سعود الرياض، 2000، ص 336.

مختلف دول العالم دعى هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

وفي سنة 1972 ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى 2100، ولعل من أهم نتائجه، هو انه سيحدث خللا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها، كما تم نشر دراسة جاي فورستن بعنوان<حدود النمو> والتي تضمنت نموذج رياضي لدراسة خمس متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النمو السكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضي، وذلك لمدة ثلاثين سنة(1).

في نفس السنة وبالتحديد خلال 5-6 جويلية 1972 تنعقد قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم حيث جاء في هذا المؤتمر التأكيد على أن حماية البيئة تمس رفاه الشعوب والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم أن مفهوم التنمية البشرية لم يرد صراحة في وثائق المؤتمر إلا أننا نستنتج ذلك ضمنيا من خلال مبادئه مثلا:

المبدأ الأول:" للإنسان حق أساسي في الحرية والمساواة في ظروف عيش مناسبة في بيئة تسمح نوعيتها بالحياة في ظل الكرامة وتحقيق الرفاه".

المبدأ الخامس:"استغلال الموارد غير المتجددة للأرض على نحو يصونها من النفاذ في المستقبل ويكفل البشرية قاطبة من الاستفادة من هذا الاستغلال".

المبدأ الثامن:" للتنمية الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية أهمية أساسية لضمان بيئة مواتية لعيش الإنسان وعمله..."

وبالرجوع إلى ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية المتبنى في 12 ديسمبر 1974 الذي يعد من الخطوات الهامة للأمم المتحدة في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، وأوصى بتهيئة الظروف المناسبة لإقامة هذا النظام إنما يتطلب التعجيل في التنمية الاقتصادية للدول النامية وحماية البيئة والمحافظة عليها وزيادة قدرة الانتفاع بها.

ومما تضمنه هذا المؤتمر ما يؤكد على أن البيئة والتنمية يكملان معا واجب ومسؤولية حماية دولية، وواحدة من المقومات الأساسية التي يقوم عليها العمل الدولي(2).

في سنة 1982 وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريرا عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم، وأشار إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها للانقراض، كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 في الهواء 990 مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أول أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومنتقلة.

(1) عماري عمر،"إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 07-08 افريل 2008، ص2.

(2) محمد كنفوش، "الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير؛ تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2005، ص26.

وفي أكتوبر 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شانه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

في 27 افريل 1987 قدمت الجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان (مستقبلنا المشترك) ويعرف كذلك بتقرير بورتلاند حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ودون ضرر بيئي[1].

في عام 1989 طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد اجتماع عالمي لوضع إستراتجية لإيقاف التأثيرات التي تلوث البيئة في سياق تعزيز الجهود العالمية لتطوير ونمو واستدامة البيئة بكل دول العالم[2].

وكرد فعل للطلب الذي قدمته الجمعية العامة للأمم المتحدة عقدت قمة الأرض في البرازيل (ريو دي جانيرو) في سنة 1992، وقد اهتمت بالقضية البيئية لعموم الكوكب، وحضرها حشد كبير من قادة العالم تمثل في 150 رئيس دولة وملك، وجاءت هذه القمة بعد مرور عشرين عاما من مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة والإنسان الذي انعقد في استوكهولم بالسويد عام 1972.

ولقد تضمنت أجندة قمة الأرض الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات التي يتوقع أن يواجهها خلال القرن الواحد والعشرين وبشكل خاص التحديات التالية:

- تفاقم الفقر والجوع والمرض والأمية كتوابع لمشكلة التلوث.
- تدهور النظم البيئية وما يتبعها من اختلال في حياة الكائنات.

وقد أوضحت أجندة المؤتمر أهمية العمل في الاتجاهات التالية[3]:

- التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المتواصلة في البلدان النامية، والسياسات المحلية المرتبطة بها.
- مكافحة الفقر ومعالجة الاستهلاك، وخاصة في الدول الفقيرة.
- العناية بصحة الإنسان، وذلك بتوأمة العلاقة بين الصحة والبيئة.
- معالجة المسالة السكانية من خلال صياغة سياسة وطنية متكاملة للبيئة وربطها بالتنمية.
- مكافحة الأمراض المتوطنة والمعدية، مع الاهتمام بشكل عام برعاية الأطفال والنساء والمسنين.
- مواجهة المخاطر الصحية البيئية من خلال تطوير التقنيات المناسبة لمكافحة التلوث.
- ترشيد استخدام مصادر الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها، وتنويع مصادرها، وذلك بالتوسع في استخدام المصادر المتجددة وتنمية تقنيات الطاقة الجديدة والمتجددة.
- مواجهة الكوارث الطبيعية، وذلك من خلال ابتكار خطط للإنذار المبكر، وإحداث تنظيم اجتماعي يعين على انتهاج السلوك الرشيد عند وقوع الكوارث البيئية، وذلك للتقليل من آثارها، ووضع للعون والتامين الذي يعنى بالجماعات المعرضة لإضرار الكوارث البيئية.
- تغيير النظرة نحو العمل البيئي التي تعتبر الأنشطة البيئية من الأنشطة الإضافية، والتي تحتل مرتبة اقل في أولويات العمل الوطني في معظم البلدان وخاصة البلدان النامية.

(1) عماري عمار، مرجع سابق، ص3.
(2) نفس المرجع،ص3.
(3) زكريا طاحون،"إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف"، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2005، ص ص 51-53.

وبذلك فقد أكدت وثيقة المؤتمر على اعتبار قضية حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

مؤتمر المناخ والتنوع الحيوي: عقد في برلين في ألمانيا خلال عام 1995 وحضره أكثر من 3000 مشارك من 180 دولة، إضافة للمنظمات الدولية والإقليمية والعربية المهتمة بشؤون البيئة واعتبر هذا المؤتمر استكمالا لقمة الأرض، وهدف إلى التوصل إلى بروتوكول تنفيذي لإطار الاتفاقية التي اتفق عليها في قمة الأرض، لقد تمخض عن المؤتمر اتفاقية بين الدول الصناعية والدول النامية أساسها خفض نسبة الغازات المنبعثة في الجو بنسبة 20% لكل منها، بالرغم من أن المواطن في الدول الصناعية يطلق من 3-5 أطنان من الكربون سنويا في حين يطلق المواطن في الدول النامية من 1-1,2 طن منها سنويا(1).

مؤتمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنوع الحيوي: عقد في الدانمارك خلال الفترة 11-12 مارس 1995، وتوصلت مناقشتة إلى عقد اتفاقية بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة حول وضع سياسة دولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تعالج مشاكل الفقر والبؤس والتخلف في مجموعة الدول النامية أملا في إنقاذ عالمنا الحالي من حالة التفاوت الكبير جدا القائمة الآن في تطوره الاقتصادي والاجتماعي(2).

كما تم في شهر ديسمبر 1997 إقرار بروتوكول كيتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، وإضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة(3).

مبادرة ويهاب wehab وهي مختصر لكلمات (المياه، الطاقة، الصحة، الزراعة والتنوع البيولوجي) وهي المبادرة التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان إسهاما منه في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبورغ WSSD وتسعى المبادرة إلى دفع وتركيز الجهود في المجالات الرئيسية الخمسة التي تتكامل مع منهج دولي متماسك يسعى لتحقيق التنمية المستدامة وتعتبر هذه المجالات من القضايا المهمة التي تضمنتها خطة تنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة والمعروفة باسم خطة جوهانسبورغ وهي تشتمل على عدد من الأنشطة والفعاليات المستهدفة في كل المجالات القطاعية والتي تربطها مع بعضها من خلال اطر متنوعة متعددة الأطراف متفق عليها فيما بين الحكومات على أساس نهج متنامي يسعى إلى تحقيق أهداف واسعة النطاق(4).

وفي سبتمبر 2002 عقدت قمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة أي بعد مرور عشرة سنوات على قمة ريو دي جانيرو للبيئة والتنمية لكنها تختلف عنها في حجم انجازها التاريخي.

ففي ريو وضعت لأول مرة في تاريخ البشرية اتفاقية لحماية المناخ العالمي، والحفاظ على التنوع البيئي، ومكافحة التصحر...لكن القمة بجوهانسبورغ وضعت معايير عملية لحماية الثروة السمكية في العالم وحددت خطط لخفض عدد سكان الأرض المحرومين من المياه النقية للشرب والاغتسال إلى النصف، لكن هذه القمة أخفقت في التوصل إلى الاتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة

(1) محمود الأشرم،"التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص26.
(2) نفس المرجع السابق، ص27.
(3) عماري عمار، مرجع سابق، ص3.
(4) المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي، البند 08 من جدول الأعمال المؤقت، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 22 أوت-04 سبتمبر، 2002، ص 1.

ولم تتقدم خطوة واحدة نحو انجاز التعهد الدولي برصد الدول الغنية بنسب معينة من إجمالي منتوجها القومي للتنمية العالمية[1].

سنة 2009 اتفقت أغلب دول العالم بانضمامها إلى المعاهدة الدولية للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي، والبدء في النظر فيما يمكن القيام به لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري والتعامل مع أي زيادات في درجة الحرارة التي لا مفر منها. ومؤخرا وافقت عدد من الدول على أن يضاف إلى المعاهدة بروتوكول كيوتو الذي له تدبير قوية وملزمة قانونيا.

وقد تم عقد الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ في العاصمة الدانماركية كوبنهاغن قصد إيجاد حلول منطقية التي تخدم كل من البيئة وسكان العالم من خطر الانبعاثات[2].

II-خصائص التنمية المستدامة:

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم، الذي عقبته قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي[3]:

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني فيها هو الأساس، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.
- هي تنمية تراعي تنمية تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.
- هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعة سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء مثلا أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الجوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.
- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات، والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

كما يمكن استخلاص بعض الخصائص التي تميز التنمية المستدامة كمفهوم حديث مقارنة بالمفهوم التقليدي للتنمية و النمو الاقتصادي ولعل أهمها[4]:

- أنها مدخل عالمي: تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب، وتبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي والتنمية الاقتصادية عن طريق إحداث التغيير الهيكلي للإنتاج

(1) زكريا طاحون، مرجع سابق، ص ص54-55.

(2) فاروق بوراوي،" تقرير المنظمة العالمية للحركة الكشفية في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ للأمم المتحدة"، كوبنهاغن، 7 ال18 ديسمبر 2009.

(3) فريحة حسن، "التنمية المستدامة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 10-11 نوفمبر، 2009، ص 6.

(4) بوحرود فتيحة، بن سديرة عمر،"التنمية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 افريل، 2008، ص 6.

والاستهلاك وفق منظور اقتصادي هذا التغيير يحصل عند الأخذ بعين الاعتبار جميع التكاليف الناتجة عن التطور التقني وتغيير أذواق المستهلكين.

- هي عملية تسيير ذاتي: للمحافظة على الرأس المال الطبيعي ومختلف الأنظمة البيئية والانتفاع بها حاليا ومستقبلا.
- تأخذ بعين الاعتبار اللاعدالة الاجتماعية: ويضم ذلك توزيع الدخول والحرية والمساواة بين الجنسين وضمان المشاركة السياسية والاجتماعية الفعالة.

كذلك قد حددت إحدى الدراسات لادوارد باربي أربع سمات أساسية للتنمية المستدامة هي[1]:

- إن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
- إن التنمية المستدامة تتجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا، أي أن التنمية المستدامة تسعى للحد من الفقر العالمي.
- إن التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع.
- إن عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الآخر وذلك لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية.

والتنمية المستدامة في ضوء هذه الدراسة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة، دون أن يؤثر التطور في أي نظام على الأنظمة الأخرى تأثيرا سلبيا.

المطلب الثالث: أهداف ومبادئ التنمية المستدامة

I.أهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

I-1. تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: تحاول التنمية المستدامة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

I-2. احترام البيئة الطبيعية: التنمية المستدامة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

I-3. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

I-4. تحقيق استغلال عقلاني واستخدام عقلاني للموارد: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على إنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها، وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

(1) زرنوخ ياسمينة،"إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييمية-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 128.

(2) عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط،"التنمية المستدامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 28-30.

I-5. ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة، بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطر عليها بمعني وجود حلول مناسبة لها.

I-6. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع: وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

ويمكن صياغة أهداف أخرى كما يلي[1]:

- **الاندماج والتكامل البيئي**: أي اندماج اهتمامات الحفاظ على الحيوية والتنوع الجيني في مجمل أعمال المجتمعات البشرية، وكذلك الأنواع وكل النظم البيئية الطبيعية الأرضية والفضائية عبر إجراءات حماية البيئة والإدارة المستمرة لاستثمار الحيوانات والنباتات واستهلاكها.
- **تحسين العدالة الاجتماعية**: أي تسهيل إشباع الحاجات الأساسية للمجتمعات البشرية الحالية و المستقبلية وتحسين جودة الحياة وتوفير فرص العمل للجميع وكذلك التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية والسكن الجيد واحترام حقوق وحرية الأفراد من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار.
- **تحسين الفعالية الاقتصادية**: أي تشجيع الإدارة المثلى للموارد البشرية والطبيعية والمالية بغية السماح لإشباع حاجات المجتمعات البشرية من خلال تحميلهم المسؤوليات والمستهلكين إزاء السلع والخدمات التي ينتجونها ويستخدمونها من خلال إقرار السياسات الحكومية المقبولة مثل: مبدأ التلوث/ مستخدم، دفع الضرائب وتحمل التكاليف البيئية والاجتماعية.

II.مبادئ التنمية المستدامة:

تفهم العلاقة بين النمو من جهة والبيئة بما تحويه من موارد من جهة أخرى على أنها علاقة تكاملية وليست علاقة تنافرية أو صراع، ذلك أن تحقيق نمو اقتصادي يعتمد على حماية البيئة ويحتاج لوجود موارد وإذا ما كانت هذه الموارد مدمرة أو مستنزفة فانه لا يمكن أن يتحقق النمو بالكم والكيف الذي نريد، كذلك فان المحافظة على الموارد واستغلالها بشكل عقلاني يساهم في حصول النمو الاقتصادي، وهذا يعني أن الجهود الموجهة لحماية البيئة تعزز من حماية التنمية واستمرارها، إن هذه العلاقة بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى هي التي حددت المبادئ الأساسية التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة ومحتواها وهذه المبادئ هي[2]:

II-1. استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة:

يعد أسلوب النظم أو المنظومات systems approach شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، ولذلك من منطلق أن البيئة الإنسانية لأي مجتمع بشقيها الطبيعي والبشري ما هي إلا نظام فرعي صغير من النظام الكوني ككل، وان أي تغيير سيطرا على محتوى وعناصر أي نظام فرعي مهما كان حجمه ينعكس ويؤثر تأثيرا مباشرا في عناصر ومحتويات النظم الفرعية الأخرى، ومن ثم النظام الكلي للأرض لذلك تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب على ضمان تحقيق

(1) محمد مرعي مرعي،"دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية، البحرين ،دون سنة نشر،ص 69.

(2) عثمان محمد غنيم،ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص ص 30-33.

توازن النظم الفرعية برتبها وأحجامها المختلفة، وبشكل يفضي في النهاية إلى ضمان توازن بيئة الأرض عامة.

ويمكن القول إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل يهدف للمحافظة على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ودون أن يتقدم أي جانب على حساب الجوانب الأخرى أو يؤثر بشكل سلبي، فالمشاكل البيئية ترتبط إحداها بالأخرى، فاجتثاث الغابات والأحراش مثلا يؤدي إلى سرعة تدفق المياه السطحية، وهذا بدوره يزيد من انجراف التربة وتعريتها، ويؤدي التلوث والمطر الحمضي إلى تدمير الغابات والمسطحات المائية وبالذات المغلقة، من جانب آخر فان مشكلات البيئة مرتبطة بأنماط التنمية الاقتصادية، فالسياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم هي المسؤول المباشر والرئيس عن تدهور التربة واجتثاث الغابات وهكذا.

II-2. المشاركة الشعبية:

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي، أي مستوى التجمعات السكانية سواء أكانت مدنا أو قرى، وهذا يعني أنها تنمية من أسفل développement forme below يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من إشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ولعل الأسباب التي جعلت من التنمية المستدامة تنمية من أسفل –تبدأ من المستوى المكاني المحلي فالإقليمي فالوطني- تكمن في الدور المتعاظم للحكومات المحلية والمجالس البلدية والقروية التي تصدر يوميا عشرات القرارات التي تخدم حاجات وأولويات المجتمع المحلي وتعمل على تشكيله وفق نمط معين، ويمكن تلخيص هذا الدور في النقاط التالية:

- تستطيع الحكومات أو المجالس المحلية الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض، من خلال إيجاد أنماط فعالة لاستخدامات الأرض وتحسين نظم المواصلات، وتطوير برامج خاصة بترشيد استهلاك الطاقة وستكون النتيجة الحد من مشكلات التلوث والازدحام المروري، وانخفاض في النفقات المرصودة لهذه الغاية ومن ثم زيادة قدرة الهيئات المحلية الاستثمارية،مما يساعد على تحسين نوعية حياة السكان.
- الحكومات والمجالس المحلية مسؤولة عن إدارة ومعالجة النفايات البيئية والتجارية والصناعية، وحتى وقت قريب كانت هذه الهيئات تقوم بحرق النفايات أو بإلقائها في المحيط والأنهار، أو بتصديرها وفي الوقت الحاضر اختلف الوضع حيث أصبحت الهيئات المحلية معنية بتطوير برامج خاصة لتقليل كمية النفايات مثل: برامج التدوير وإعادة تصنيع كميات كبيرة منها، ويقع ضمن اختصاصات الهيئات المحلية أيضا إيجاد أسواق للبضائع التي يتم تصنيعها من النفايات، مثل هذه البرامج ستعمل على إيجاد بيئة نظيفة وكذلك ترشيد استخدام الموارد، وبالتالي تحسين نوعية حياة السكان خاصة إن برامج ومشاريع تدوير النفايات توفر مئات من فرص العمل الجديدة إلى جانب فوائدها البيئية.
- يقع ضمن مسؤوليات الهيئات المحلية أيضا الحد من إنبعاث كلورفلور الكاربون المسؤول عن تدهور طبقة الأوزون و ذلك من خلال عدم تشجيع السكان على إستخدام الموارد و البضائع

التي تحتوي على هذه المادة، أو منع إستهلاك مثل هذه المواد و البضائع، و هذا بدوره سيساعد في تحسين مستويات الصحة العامة للسكان، و يحول دون تنامي تكلفة العناية الصحية.

- الهيئات المحلية معنية بتخفيض إستهلاك مشتقات النفط من خلال إيجاد أنماط إستخدام أرض تعمل على تقصير مسافة رحلة العمل اليومية، و كذلك من خلال تشجيع السكان على إستخدام وسائط نقل النقل العام و الإستثمار في نظم المواصلات، و إنشاء شبكات من طرق النقل الفعالة و هذا بدوره سيعمل على تحقيق الإزدهار المحلي من خلال تقليل كلفة التنقل للسكان و أيضا من تلوث الهواء.
- معدلات استغلال الموارد يجب أن لا تتجاوز معدلات تجددها في الطبيعة.
- الملوثات و النفايات الناجمة عن نشاطات الإنسان يجب أن لا تزيد عن معدلات القدرة البيئية على التخلص منها و إعادة تمثيلها.
- الموارد الطبيعية يجب إستغلالها بعقلانية.
- التحول من استخدام الموارد غير المتجددة إلى الموارد المتجددة.
- استخدام الموارد المحلية المتاحة بدل جلب الموارد من مناطق بعيدة .
- إنتاج بضائع التي يمكن أن يعاد تدويرها و تصنيعها من جديد بدل البضائع التي تنفذ نتيجة الاستهلاك.
- المساواة في توزيع عوائد النمو و التنمية مكانيا وطبقيا.

II-3. مبادئ أخرى: مع بداية القرن (21) بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء و التعمير تقوم على 10 مبادئ أساسية تتمثل في ما يلي[1]:

المبدأ الأول : تحديد الأولويات بعناية: إقتضت خطورة مشكلات البيئة و ندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، و تنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية (سابقا) التي أعدها البنك العالمي والإتحاد الأوروبي، و كل البلدان الأعضاء في المنطقة تمثل جهدا رائدا و مؤثرا في هذا الصدد، و هذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية و الإنتاجية و الأيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات الواجب التصدي لها بفعالية، ففي دراسة جرت سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد و أمكن التوقف من إستخدام البنزين المحتوي على مائدة الرصاص، و الآن حوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي .

المبدأ الثاني: الإستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر و لا تستطيع البلدان النامية إستخدام الأساليب المرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، و من ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة، و أفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل: التشيك، الشيلي المكسيك.

إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع، و يناشد المختصين الإقتصاديين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرصة تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات، و البعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين

(1) خبابة عبد الله، بوقرة رابح،"الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص ص 338-341.

الكفاءة و الحد من الفقر، و نظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على إستخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع فعلى سبيل المثال: إنخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية، إنخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ أكثر من 80 % من كل المياه المستخدمة، إجراء بعض الدول مثل: جنوب إفريقيا، الفلبين، كولومبيا، إصلاحات زراعية تعتمد و تستند على قواعد السوق، و يتم عن طريق التفاوض، و يتوقع أن تكون له آثارا مفيدة على البيئة.

المبدأ الرابع: إستخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافز القائمة على السوق و الرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ و التطبيق، فعلى سبيل المثال: تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات، وتدفق النفايات،رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الإستخراج، تفرض الصين رسومات على إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون و تقوم تايلاندا و ماليزيا بفرض نفس الرسوم على النفايات.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية:

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما و قدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود أو قيود الإستراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال أندونيسيا سنة 1997 أدخلت نظاما يتكون من خمس نجوم لتقييم الأداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام و نشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية و موضوعية مع القطاع الخاص، بإعتباره عنصرا أساسيا في العملية الإستثمارية، و ذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات و إنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة و البيئة، توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات و تحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع: الاشتراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك الموطنون المحليون و مثل هذه المشاركة ضروري للأسباب التالية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- إن مشاركة الموطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الإعتماد على الإرتباطات الثلاثية التي تشمل: (الحكومة ، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني و غيرها) و تنفيذ تدابير متظافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية: فبوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى تكاليف، و من أمثلتها: في دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80% يفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل، وفي مصر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء المصانع الصلب إلى تحويل أدائها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي .

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا و أكثر فعالية من العلاج، و تسعى معظم الدول الآن إلى تقييم و تخفيف الضرر المحتمل من

الإستثمارات الجديدة في البنية التحتية، و أصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف و المنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الإقتصادية و المالية و الإجتماعية و التجارية و البيئية.

المبحث الثاني: أبعاد ،مؤشرات واستراتيجيات التنمية المستدامة

نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على أبعاد التنمية المستدامة، مؤشراتها وكذا استراتيجياتها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة:

تتضمن التنمية المستدامة أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها. من شأن التركيز على معالجتها إحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة . ويمكن الإشارة هنا إلى أربعة أبعاد هي:

I. **البعد الاقتصادي:** ويستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية .وأكبر مثال على ذلك الدول الصناعية في الشمال فالتنمية المستدامة تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية. أما الدول الفقيرة فتحاول الاهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا.ومن الأمثلة الدالة على هذا المعنى استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند ب33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الـOECD أعلى بعشرة مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة ويندرج تحت هذا البعد[1]:

I.1- **إيقاف تبديد الموارد:** بما أن التنمية المستدامة تعني تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى مثل استهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض فيجب إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة والموارد الطبيعية ويتم ذلك من خلال تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أساليب الحياة.

I.2-**تقليص تبعية البلدان النامية:** في ظل العولمة والانفتاح الدولي تستغل الدول الغنية قدرتها الاقتصادية الفائقة و التحكم في الأسواق العالمية حيث تقوم بتخفيض استهلاك الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت يحدث انخفاض في نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية مما يحرم هذه البلاد من إيرادات تحتاج إليها ولكن إذا حدث اكتفاء ذاتي لهذه البلدان النامية وتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة النشطة فيما بين هذه البلدان بالتالي يؤدي ذلك إلى :

- استثمارات ضخمة في رأس المال البشري.
- التوسع في الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة.

I.3-**مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وكيفية معالجته**: تسهم الدول الكبيرة بشكل مباشر في مشكلات التلوث العالمي ويأتي ذلك نتيجة للاستهلاك المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية من المحروقات. وكما أن هذه الدول هي أساس المشكلة فهي كفيلة بحلها وذلك عن طريق:

(1) خالد مصطفى قاسم،"إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص ص 29-31.

- استخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل وحماية النظم الطبيعية.
- توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تمنية مستدامة في البلدان الأخرى باعتبار أن ذلك هو الاستثمار المستقبلي للعالم.

I.4-المساواة في توزيع الموارد: هناك عدة أمور هامة تشكل حاجز ضخم أمام التنمية منها الفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية وحرية الاختيار. ولذا يجب على البلدان الفقيرة الغنية أن تعمل معا للتخفيض من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي.

I.5-الحد من التفاوت في مستوى الدخل: إن هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مراعاة النسبة الموجودة بينهما فنجد أن هذا التفاوت يرتفع بشكل كبير في البلدان النامية عن الدول الغنية والعبء لا يتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيذها . ومن هذه الحلول :

- تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية.
- وجود بنوك للفقراء ومساعدتهم بقروض بسيطة وميسرة، وبدون فوائد.
- تحسين فرص التعليم والرعاية الصحية.
- عملية التكافل الاجتماعي المنظم والذي يعتمد بشكل أساسي على فئات في المجتمع يمكنها تشكيل عنصر جذب للصناعات الصغيرة من خلال المنظمات الأهلية.

I.6-تقليص الإنفاق العسكري: في خضم هذا الزخم اللهاث أمام الآلة العسكرية نجد أن الإنفاق العسكري أصبح من الأولويات لاقتصاد البلدان الغنية والفقيرة وبالتالي نجد إن توفير ولو جزء بسيط من هذا الإنفاق يؤدي إلى زيادة التنمية ولكن لن يحدث هذا إلا في وجود نوع من الثقة تعطيها الدول الغنية للدول الفقيرة وإنهاء عملية الازدواجية في المعايير ومنطق الغلبة للأقوى.

II.البعد الاجتماعي والبشري: يرجع الاهتمام بالتنمية الاجتماعية إلى حقيقة مؤداها أنه بالرغم من المجهودات المتزايدة بالتنمية الاقتصادية، إلا أن الظروف الاجتماعية والإنسانية ظلت كما هي عليه لدى كل من الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، واستمر أفراد المجتمع يعانون من حالة الفقر وظروف السكن السيئة وسوء التغذية لذا فهي تهدف إلى :

II.1-تثبيت النمو السكاني : يتطلب تحقيق التنمية المستدامة ضبط حجم السكان لان زيادة السكان عامل ساعد في تخفيضه معدل النمو الاقتصادي وتزايد الضغط على الموارد الطبيعية، ورفع حجم التلوث، وبالتالي تعرقل جهود التنمية

ولكن ما تجدر الإشارة إليه هو أن المشكلة لا تكمن في حجم السكان بقدر ما تتمثل في سلوكياتهم ومهاراتهم لذا يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري وكيفية الاستخدام الكامل للموارد البشرية هو العنصر الأساسي لاستدامة التنمية[1].

II.2-مكانة الحجم النهائي للسكان: للحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة « ونعني بالحجم الأمثل للسكان ذلك الحجم الذي يصل بدخل الفرد في المتوسط إلى أعلى مستوى ممكن في ظل الظروف الفنية القائمة .وتوحي الإسقاطات الحالية في ظل الاتجاهات الحاضرة للخصوبة بان عدد سكان العالم سينمو بوتيرة مطردة .وضغط السكان حتى بالمستويات الحالية هو عامل متنامي من عوامل تدمير المساحات

(1) رزاق أسماء،"آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص 12.

الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعة الأخرى لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية[1].

II.3-أهمية توزيع السكان : إن الاتجاهات الحالية نحو توزيع المناطق الحضرية له آثار سلبية على البيئة وعليه تعطي التنمية المستدامة الاهتمام للتنمية القروية للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن باتخاذ تدابير سياسية خاصة مثل الاعتماد على الإصلاح الزراعي[2].

II.4-أهمية دور المرأة: لقد احتلت قضية المرأة موقفا مهما في عمليات التنمية البشرية المستدامة وأصبح إدماجها، في هذه العمليات شرطا أساسيا للنجاح، فتجاهل البعد الإنساني في التنمية البشرية يعيق تقدمها،كما يقول تقرير التنمية البشرية لعام 1995 أن شروط هذا الإدماج لا تقتصر على وجود المرأة وحضورها كقوة عمل فقط. بل يستلزم إتاحة الفرص المتكافئة لها للمشاركة بفعالية في صياغة القرارات ورسم السياسات.

إن المؤشرين الذين اقترحهما تقرير التنمية البشرية لعام1995 هو المؤشر الجنسي للتنمية البشرية(I-S-D-H)الذي يعكس البعد السوسيولوجي بين الجنسين ومؤشر مشاركة المرأة في الحياة العامة(I-P-F)الذي يقيس درجة التطور في درجة المشاركة تستطيع أن تقرأهما في علاقتهما بهذا الفهم لقضية التنمية البشرية المستدامة التي عدلت ليس فقط في عناصر التنمية وقضاياها ، بل أيضا في المقاييس التي تقاس بها درجات التقدم والتطور[3].

II.5-الصحة والتعليم: إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، ومن ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة بالتعليم، أمر يساعد على التنمية الاقتصادية. ومن شأن التعليم أن ينمي الفكر الذي يدعو إلى التنوع البيولوجي وحماية أفضل له[4].

II.6-الأسلوب الديمقراطي في الحكم: تحتاج التنمية المستدامة على المستوى السياسي إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب علمي هو أن جهود التنمية التي لا تشترك الأفراد والجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق لذلك فان اعتماد النمط الديمقراطي في عملية التنمية بشقيها تعد القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل وهذا ما نعني به الحكم الصالح[5].

III.**الأبعاد البيئية:** أمام التزايد السكاني وضغطه المستمر على الموارد التي تتقلص باستمرار بفعل التدهور والتلف، تولد وعي بضرورة صيانة الأوساط البيئية وحماية ثرواتها ضمانا لسلامة الماء والهواء والغذاء... بل وحتى الطاقة. وقد تجاوز هذا الوعي موارد المواد الاستهلاكية ليشمل وجال الحفاظ على التوازن البيئي تجنبا للأضرار التي تحدق بالمنشآت العمرانية والصناعية فضلا عن الموارد الطبيعية.

إن تحقيق التنمية المستدامة يتم بمكافحة مظاهر التدهور البيئي وذلك بمحاربة التلوث والتعرية والتصحر وهي عمليات أساسية لحماية البيئة بضمان توازنها ، ولا يمكن أن يتحقق هذا بكيفية فعالة إلا باعتماد الإجراءات الوقائية وتكثيفها.

---

(1) حميدوش علي،"التنمية البشرية والتنمية المستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 6-7 جوان، 2006، ص 12.

(2) رزاق أسماء، مرجع سابق، ص 20.

(3) رواء زكي يونس الطويل، "التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان"، دار زاهران للنشر، عمان، 2009، ص ص 312-313.

(4) حميدوش علي، مرجع سابق، ص 13.

(5) نفس المرجع، ص12.

الواقع أنه لم يكن من المتعارف عليه في السابق اعتماد الاعتبارات البيئية والاجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء تصميم الخطط الاقتصادية الإنمائية عليها، إلا انه أصبح من الواضح بأن وضع الاعتبارات البيئية في حسابات المخطط الإنمائي بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها ، فضلا عما يعود عن ذلك من فوائد اقتصاديو، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة على البيئة.

و كتعديل لهذا الواقع، وإدراكا التركة البيئية السلبية التي خلقتها تلك السياسات الإنمائية فانه على أصحاب القرارات إنشاء مؤسسات مكلفة بشؤون البيئة قد تكون وزارة أو سلطة أو مصالح، واقتصار دورها على المراقبة في مجال اختصاصها. وبالتالي فان مثل هذه المؤسسة قد تعارض تنفيذ المشاريع لأسباب بيئية. وهذا في حد ذاته قد يفسره المسؤولون في هذه المؤسسات المتأثرة على أنه تدخل في شؤونهم وقد يسبب في رأيهم عائقا للتنمية ويحد من إمكانية خلق فرص العمل.إن التنمية المستدامة في البعد البيئي تدعو إلى[1]:

III.1-ضرورة إعطاء سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والمتعلقة بالتخطيط في يد وزارات ومؤسسات معنية كثيرا بالبيئة، وهذا يؤدي إلى إشراك المؤسسات البيئية في اتخاذ القرارات وبالتالي يقلل من المشاكل البيئية ويحد من التدهور البيئي ويزيد من استدامة النمو الاقتصادي.

III.2-من الممكن تسخير السياسات البيئية الفنية في استبدال عناصر الإنتاج(رأس المال ويد عاملة وموارد طبيعية ومرافق بيئية) والحد من ندرتها فاستخدام التكنولوجيا الحديثة سيساعد في المحافظة على الموارد والطاقة المستخدمة في المجالات الزراعية والصناعية والمنزلية، بما في ذلك من تشجيع استخدام تقنيات زراعية وأساليب ري حديثة للحد من التبذير في مياه الري. وكذلك زراعة محاصيل مناسبة للتربة والبيئة المحلية. وكذلك التقليل من التلوث وإعادة التدوير كلما أمكن ذلك. على كل من المياه والنفايات الصلبة على المستوى المنزلي و الصناعي.

III.3-إدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر والتنمية الخضراء في ثقافة المنتج والمستهلك لتصبح المعايير البيئية من أهم الشروط التي يجب توافرها في السلعة حتى تدخل إلى الأسواق، ومع دخول السلعة التي لا تراعي البعد البيئي عند إنتاجها إلى الأسواق المحلية أو الدولية، مثل السلع الملوثة للبيئة أو السلع التي يقوم إنتاجها على أساس الاستغلال الجائر للموارد، أو تؤثر على التوازن البيئي. وإرغام المصانع والمزارع في أغلب بلدان العالم على وضع علامة علة منتجاتها توضح أن هذه المنتجات خضراء أو أنتجت بطريقة آمنة بيئيا. ومنح شهادات للمصانع والمزارع التي تراعي الجوانب البيئية مثل شهادة الايزو14000.

III.4-ضرورة تضمين المفاهيم البيئية في مكونات المناهج والكتب المدرسية وخلق تخصصات في مجال الاقتصاد البيئي على مستوى الجامعات والمدارس العليا وإعطائه الأهمية المطلوبة.

IV.الأبعاد التكنولوجية: ويمكن إيجازها في ما يلي[2]:

IV.1-استعمال تكنولوجيا أنظف: كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. و في البلدان المتقدمة، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية، فان النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير، ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية.

(1) عماري عمار، مرجع سابق، ص12.
(2) التنمية المستدامة في الجزائر الموقع: www.Islam fin.go –forum.net الساعة:14:30، 2011/03/25.

لذلك تعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية وتساندها.وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

IV.2-الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة: التنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية-الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية وأن يحول أيضا دون المزيد من التدهور في نوعية البيئة وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

IV.3-المحروقات والاحتباس الحراري: كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المعلقة، فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغيير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها،وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال القرن العشرين واضحة المعالم، فان معظم العلماء متفقون على أن مثل هذه الانبعاثات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية، أو بمستويات متزايدة، دون أن تسبب في احترار عالمي للمناخ، وسيكون للتغيرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد آثارا مدمرة على النظم الايكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

IV.4-الحد من انبعاث الغازات: ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لانبعاث الغازات الحرارية، وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية، وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة، على أنه حتى تتوافر مثل هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

IV.5-الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون:التنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض، وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة، فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص التدريجي من المواد الكيميائية المهددة للأوزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع، لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلتها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية مادام لا أحد يستطيع إجبارها على ذلك.

المطلب الثاني:مؤشرات التنمية المستدامة

لقد جرت العديد من المحاولات لتطوير مؤشرات تعكس التنمية المستدامة، وكان أبرز تلك المحاولات هي المؤشرات التي وضعتها لجنة التنمية المستدامة في الأمم المتحدة حيث تم تصنيفها إلى ثلاث جوانب أساسية: اجتماعية، بيئية واقتصادية .

I.المؤشرات الاجتماعية:

I-1. المساواة الاجتماعية: ترتبط المساواة مع درجة العدالة والشمولية في توزيع الموارد وإتاحة فرص الحصول على العمل والخدمات العامة (التعليم والصحة)، ومن القضايا الهامة المرتبطة بتحقيق المساواة الاجتماعية تبرز قضايا مكافحة الفقر وتوزيع الدخل، الوصول إلى الموارد المالية والطبيعية، وعدالة الفرص ما بين الأجيال، وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر القضايا صعوبة في التحقق، ويمكن قياس المساواة الاجتماعية من خلال مؤشرين هما[1]:

الفقر: ويقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ونسبة السكان العاطلين عن العمل وهم في سن العمل.

المساواة في النوع الاجتماعي: ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

I-2. الصحة العامة: إن الحصول على مياه الشرب النظيفة والغذاء الصحي والرعاية الصحية الدقيقة من أهم مبادئ التنمية المستدامة، فهناك عدة مؤشرات لقياس الصحة وهي[2]:

حالة التغذية:وتقاس بالحالات الصحية للأطفال

الوفاة: وتقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت خمس سنوات.

الإصحاح: ويقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه شرب صحية.

الرعاية الصحية: وتقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

I-3. التعليم: هناك ارتباط بين مستوى التعليم في دولة ما ومدى تقدمها الاجتماعي والاقتصادي، وقد حققت الكثير من دول العالم نجاحا ملموسا في التعليم وفي تدريب سكانها على المعلومات الحديثة. وهناك العديد من المؤشرات لقياس التعليم وهي[3]:

مستوى التعليم**:** ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس ابتدائي.

محو الأمية**:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع.

I-4. السكن: إن توفر المسكن المناسب من أهم احتياجات التنمية المستدامة، وتشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن أحد أهم أسباب زيادة المشردين والذين لا مأوى لهم، وتقاس حالة السكن في مؤشرات التنمية المستدامة عادة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

I-5. الأمن: ويتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي وحماية المواطنين من الجريمة خاصة ضد الأطفال والمرأة وجرائم المخدرات والاستغلال الجنسي، ويتم قياس الأمن الاجتماعي من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100ألف نسمة من سكان الدولة[4].

I-6. السكان: هناك علاقة عكسية مابين النمو السكاني والتنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة ما زادت نسبة استغلال الموارد الطبيعية مما يؤدي إلى المشاكل البيئية وبالتالي

(1) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم،"التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي"، المؤتمر العربي حول التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2007، ص11.

(2) 09/ 2011/03 14.30 www.wekipidia.net

(3) بن نافلة قدور، مرزيق عاشور، "من تنمية بشرية إلى تنمية بشرية مستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي، جامعة المدية،6-7 جوان 2006، ص5.

(4) عن موقع: www.wekipidia.net يوم: 2011/03/09 الساعة: 14.30

تقليص فرص تحقيق التنمية المستدامة، وقد أصبحت النسبة المئوية للسكان هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقياس مدى التطور اتجاه تخفيض النمو السكاني[1].

II. المؤشرات البيئية:

II-1. الغلاف الجوي: إن التغير المناخي وثقب الأوزون ونوعية الهواء تؤثر بكل مباشر على صحة الإنسان، لذلك اهتمت وثيقة الأجندة 21 بمشاكل الغلاف الجوي ووضعت العديد من التوصيات، كما تم إقرار الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية و الإقليمية لحماية المناخ ومقاومة ظاهرة الاحتباس الحراري وتقليل الانبعاثات السامة والملوثات الغازية، وهناك ثلاث مؤشرات تتعلق بالغلاف الجوي وهي[2]:

- التغير المناخي: ويتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
- ترقق طبقة الأوزون:ويتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون.
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

II-2. الأراضي: إن طرق ووسائل استخدام الأراضي تحدد مدى التزام الدول بالتنمية المستدامة، فاستخدامات الأراضي تتطلب حسن التعامل مع الموارد الطبيعية للأرض، وحمايتها من التلوث والتصحر، ومن أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي هي[3]:

- الزراعة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية.
- الغابات: ويتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارن مع المساحة الكلية.
- الحضرنة: ويتم قياسها بمساحة الأراضي السكنية.

II-3. البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: تشكل البحار والمحيطات 70% من مساحة الكرة الأرضية وهي تواجه العديد من المشاكل البيئية منها التلوث وتراجع الإنتاج البحري، وتلوث نوعية مياه البحر وأهم المؤشرات المستخدمة هي[4]:

- المناطق الساحلية.
- مصائد الأسماك: وزن الصيد السنوي للأنواع التجارية الرئيسية.

II-4. التنوع الحيوي: وهذا يعني حماية الحيوانات والنباتات البرية وإنشاء المحميات من اجل الوفاء باحتياجات الإنسان ودون التأثير على توزن الطبيعة، ويتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين هما[5]:

- الأنظمة البيئية: ويتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية.
- المؤشر الثاني: وهو الأنواع ويتم قياسها بنسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض.

II-5. المياه العذبة: إن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة من أهم المصاعب التي تواجه دول العالم وأصبحت القضايا الخاصة بنوعية وكمية المياه في مقدمة الأولويات البيئية والاقتصادية في

(1) نفس المرجع السابق.
(2) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 13.
(3) احمدتي، نصر رحال،"إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة بعض الدول العربية-"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 7-8 افريل 2008، ص3.
(4) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 17.
(5) فوزي عبد الرزاق،"التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 7-8 افريل 2008، ص8.

العالم في ظل التزايد السكاني خاصة وأن المياه العذبة مورد غير متجدد ومعرض للاستنزاف والتلوث ويتم قياس ذلك بمؤشرين هما[1]:

نوعية المياه : وتقاس بتركيز الأوكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا في المياه.

والمؤشر الثاني هو كمية المياه وتقاس من خلال حساب كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

III.المؤشرات الاقتصادية:

III.1-البنية الاقتصادية: من أهم مؤشرات البنية الاقتصادية لدولة ما هي[2]:

- الأداء الاقتصادي: ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.
- التجارة: وتقاس بالميزان التجاري ما بين السلع والخدمات.
- الحالة المالية: وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي، وكذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالناتج القومي الإجمالي.

III.2-أنماط الإنتاج والاستهلاك: وهي قضية رئيسية في التنمية المستدامة، إذ لابد من حدوث تغير جذري في سياسات الإنتاج والاستهلاك للحفاظ على الموارد وجعلها متاحة أمام سكان العالم الحاليين بشكل متساوي، وكذلك أن تبقى متوفرة للأجيال القادمة، وهذه مسؤولية الدول الصناعية التي تتسبب في استنزاف الموارد الطبيعية من خلال الإنتاج المكثف، ومن أهم المؤشرات لقياس الأنماط الإنتاجية والاستهلاكية في التنمية المستدامة هي[3]:

أ.استهلاك المادة: وتقاس بمدى كثافة استخدام المواد الخام الطبيعية في الإنتاج.

ب.استخدام الطاقة: وتقاس بالاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد.

ج.إنتاج و إدارة النفايات: وتقاس بكمية إنتاج النفايات الصناعية والمنزلية.

د.إنتاج النفايات الخطيرة: إنتاج النفايات المشعة.

ه.النقل والمواصلات: وتقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات.

جدول رقم (01): المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة

المؤشرات الاجتماعية	• النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر. • تفاوت الدخول. • معدل البطالة. • نسبة متوسط أجر المرأة الى أجر الرجل. • النسبة المئوية للأطفال دون سن 15 الذين خارج بيوتهم • الحالة الغذائية للأطفال • حالات الوفيات • معدل الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات • متوسط العمر المتوقع عند الولادة. • نسبة السكان الذين لديهم مرافق صحية ملائمة لتصريف مياه المجاري. • النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لديهم إمكانية الانتفاع بمرافق الرعاية

(1) نفس المرجع ، ص8.

(2) بن نافلة قدور، عاشور مرزيق،" التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية والالتزام المؤسسي"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 17-18 ماي 2010، ص6.

(3) نفس المرجع السابق، ص7.

	الصحية الأولية. • التحصين ضد الأمراض المعدية. • نسبة إكمال الدراسة الابتدائية والثانوية • معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين • نصيب الفرد من مساحة البيت. • عدد الجرائم المبلغ عنها لكل 1000 نسمة. • معدل النمو السكاني.
المؤشرات البيئية	• انبعاثات الغازات الدفيئة. • استهلاك المواد المستنفذة لطبقة الأوزون. • تركيز الملوثات الجوية في المناطق الحضارية. • مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بمحاصيل دائمة. • استخدام الأسمدة. • استخدام المبيدات الحشرية • مساحة الغابات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للأراضي . • الأراضي المصابة بالتصحر. • تركز الطحالب في المياه الساحلية. • مجموع السكان في المناطق الحضرية. • المحصول النوعي من السمك. • مجموع المياه السطحية والجوفية سنويا كنسبة مئوية من المياه المتوفرة. • المساحة المحمية كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية.
المؤشرات الاقتصادية	• نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي • ميزان التجارة للسلع والخدمات • حصة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي • الدين /الناتج المحلي الإجمالي • مجموع المساعدات الإنمائية • نسبة موارد الطاقة المتجددة. • كثافة استخدام الطاقة • توليد النفايات الصناعية والحضرية الصلبة • توليد النفايات الخطرة • توليد النفايات المشعة • إعادة تدوير واستخدام النفايات

المصدر: سحر فوزي الرفاعي، "التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية إشارة خاصة للعراق"، المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة الدولية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية ، 2007، ص ص 26-27.

المطلب الثالث: استراتيجيات التنمية المستدامة

تقوم استراتيجيات التنمية المستدامة على العناصر التالية:

I. تقوية المؤسسات البيئية والمشاركة الشعبية:

بحسبان أن العمل هو مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع المدني، فان تقوية المؤسساتية على صعيد الأطراف الثلاثة من شأنها أن تحسن من القدرات المالية والإدارية والفنية المخصصة للعمل البيئي، وزيادة الوعي بالأخطار والتهديدات البيئية من أجل استنهاض العمل

الشعبي وزيادة استعداد المواطنين لدفع تكلفة الحفاظ على البيئة ومنع التلوث، وكذلك تعزيز دور الأجهزة المسؤولة عن التحقق البيئي ومراقبة معايير الجودة البيئية ومتابعتها.

ولتحقيق أهداف استراتيجيات التنمية المستدامة لابد من الارتقاء بنوعية الخطط الوانية في المنطقة، وإدراج عنصر البيئة في هذه الخطط التي تترجم في النهاية إلى سياسات وبرامج ومشروعات، مع ضرورة أن تتضمن دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية الجديدة ، والعمل على تعزيز الخبرات المعرفية والمهارية في مجال التنمية المستدامة العاملة في حقل تقويم الآثار البيئية للمشروعات الجديدة واقتراح السياسات والآليات والإجراءات الكفيلة بالحفاظ على البيئة. كذلك تحسين أوضاع المعلوماتية البيئية وزيادة حصول المواطنين على المعلومات البيئية من أجل زيادة المشاركة الشعبية في الإدارة الفعالة لشؤون البيئة[1].

II. الإدارة البيئية:

البيئة بمفهومها العام هي الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان مؤثرا أو متأثرا، وهذا الوسط قد يتسع ليشمل منطقة كبيرة جدا وقد يضيق ليكون منطقة صغيرة جدا، قد لا تتعدى رقعة البيت الذي يسكن فيه.

وبالتالي فهي تشمل كل العوامل الحيوية وغير الحيوية بمعنى أنها تشمل كل الكائنات الحية، المرئية وغير المرئية: الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة، أما غير الحيوية فالمقصود بها الماء، الهواء ، والتربة ، ويرى بعض الدارسين أن البيئة مستودع للموارد الطبيعية والبشرية المتواجدة في مكان وزمان معين والمسخرة لإشباع حاجات الإنسان[2].

وقد تصاعد الحديث في السنوات الأخيرة عن الأخطار والتهديدات التي تواجه مستقبل الجنس البشري واستمراره مثل قضايا ازدحام كوكب الأرض بالسكان والفقر والصراعات المدمرة وتلوث الهواء وتلوث المياه العذبة وإزالة الغابات وتلوث مصايد الأسماك والإضرار بالأراضي، ولكن يمكن تقليل أخطار هذه الأضرار إلى أبعد مدى إذا أديت شؤون التنمية على مرتكزات بيئية تضمن النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحافظ على النظم البيئية وتحقق استدامة مكوناتها وبالتالي يمكن تقسيم أشكال استراتيجيات الإدارة البيئية من أجل التنمية المستدامة إلى[3]:

II-1. الإدارة البيئية من منظور مكاني:

أ.الإدارة الحضرية: وتتمثل في:

- تنظيم الأحياء العشوائية وتقليل الفوارق بين الأحياء ، لإضفاء الطابع النظامي وذلك من خلال: الاعتراف القانوني وتوفير الخدمات والبنية التحتي، تسهيل حقوق الملكية الفردية وكذلك تكوين المؤسسات للتنسيق والمشاركة في المسؤولية وحماية الصحة بمشاركة سكان الأحياء، والعمل على إقامة مناطق سكنية جديدة منخفضة التكلفة وتحديد مساحات للتنزه والترفيه وترسيخ الوعي البيئي.
- التوسع في إنشاء المدن الجديدة كأقطاب نمو يتم اختيارها طبقا لأولويات اقتصادية واجتماعية، وتجنب السياسات التي تركز التنمية في عدد قليل من المدن ويترتب عليها تفاقم زحمة المرور وتناقص العائد على الاستثمار، وكذلك إنشاء الأحزمة الخضراء حول المدن.

ب.إدارة المناطق الريفية الزراعية:

(1) محمد سمير مصطفى،"استراتيجيات التنمية المستدامة"، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص456.

(2) سالمي رشيد، "اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، فرع تسيير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006، ص ص16-17.

(3) محمد سمير مصطفى، مرجع سابق، ص ص457-459.

- النهوض بالبنية الأساسية والخدمات الاجتماعية الأساسية لسكان الريف وذلك بتجسيد فجوة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية بين الريف والحضر، لأن التحيز الحضري الصارخ واستئثاره بالنصيب النسبي الأكبر من جملة الاستثمارات الاجتماعية من شأنه إهدار الموارد وزيادة فاقة الموارد البشرية الذي يضيع وتصيبه الخيبة والإحباط بسبب غياب العناية به في المناطق الريفية، كما أنه من السهل الحد من هجرة الريفيين أو إيقافها إذا توافرت الخدمات الاجتماعية الكافية وتم تعزيزها بالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية.
- التصنيع الريفي وذلك من أجل إيجاد فرص عمل وزيادة معدل الإعالة من خلال خفض عدد المشتغلين بالزراعة، ومن المقترحات الايجابية في هذا الشأن وضع صناعات في المناطق الريفية على حافة الصحراء بهدف توفير فرص العمالة المؤقتة والمستديمة، ومن التجارب المفيدة في هذا الشأن ما يعرف بحركة القرى الجديدة في كوريا الجنوبية وذلك بإرساء المئات من الصناعات المناسبة في المناطق الريفية التي نجحت في تضييق الهوة بين دخول الريفيين ودخول الحضريين مع دعم الفلاحين .

ج.إدارة المناطق الصحراوية: البيئة الصحراوية بيئة هشة وحساسة قابلة للانجراف أكثر من غيرها، ومن شأن تدهور الموارد الرعوية وتدمير مقوماتها، أن يهدد حفظ التوازن والموارد الطبيعية الأخرى ويضر بالأجيال القادمة التي سترث بيئة متدهورة تهدد عيش سكان هذه المناطق وتدفعهم للنزوح عنها، لذا فان عناصر إدارة هذه المناطق من أجل استدامة مواردها وعيش سكانها يجب أن تركز على:

- التنمية البشرية للسكان الرعويين، وتوفير البنى التحتية والخدمات الاجتماعية والتسويقية اللازمة.
- دراسة الآثار الاجتماعية المترتبة على تطبيق الثقافة الجديدة مثل تقويم أثر استصلاح أراضي المراعي، وتحسين قاعدة المعلومات المتصلة بالموارد الرعوية والرعاة لضمان تقليل الخسائر التي تنتج عن معلومات غير كافية، وأن ترتبط السياسات المختلفة لإدارة هذه المناطق بالثقافات والعادات والتقاليد والأعراف الخاصة بها، ومنع الرعي الجائر وحرق المراعي وتوفير مياه الشرب في الوديان، ونشر القواعد المنظمة للرعي.

II-2 الإدارة البيئية من منظور زمني:

تختلف الإدارة البيئية من منظور زمني من حيث البعد الزمني وذلك بهدف التنبؤ بالكوارث والأزمات البيئية وإزالة التلوث والضرر الحاصل وإصحاح البيئة، لكن في كل السياسات الإدارة البيئية المرتبطة بأي من الأطر الزمنية لابد من التركيز على الأدوات التالية:

- التنبؤ وإنشاء أجهزة التنبؤ لأنه عصب الإدارة البيئية ، ويستلزم التنبؤ بالكوارث والأزمات البيئية ، واستخدام تقنيات التنبؤ والترصد المعاصرة حتى وان ارتفعت كلفتها لأنها تحمي البيئة من خسائر فادحة، وتوفير قاعدة سليمة وموثوق بها للمعلومات البيئية تضيء لأصحاب القرار البيئي مساحة كافية من الرؤية، وتوفير أحدث تقنيات الإصحاح البيئي لأنه رغم ارتفاع تكلفة عمليات تنظيف البيئة من التلوث فان عوائدها على نوعية الحياة واستدامتها لا تقدر بثمن، وكذلك تعزيز الجهود الإقليمية المتكاملة لعلاج التلوث.

II-3. الإدارة البيئية من منظور العناصر البيئية:

بحسبان أن منظومة البيئة تتكون من الأرض ، الماء والهواء، فان إدارة هذه العناصر وهو الهدف النهائي للتنمية المستدامة. وفيما يلي أهم أدوات إدارة هذه العناصر:

أ.إدارة الموارد الأرضية: لقد غاب الوعي العام إزاء ما يحدث من الاعتداءات المتكررة على الأراضي الزراعية ، سواء بالتجريف أو البناء عليها وإفقادها صلاحيتها للزراعة أبد الدهر، وذلك بعد تواصل الغياب والتراخي من قبل الجهات المسؤولية الموكل إليها حماية الصالح العام، والذي بات يلاقي تهديدا شديدا وإصرار على الاعتداءات المستمرة على الأراضي الزراعة، رغم ما تمثله من أهمية مصيرية لحياة الناس(1).

وبالتالي فان إدارة هذه الموارد يجب أن تركز على تطبيق تقنيات مكافحة التصحر بالتوازي مع ترشيد أفعال الإنسان الذي أساء استخدام الأرض، وكذلك استخدام تقنيات مكافحة الآفات المتكاملة بدلا من الاستخدام المسرف للمبيدات التي تؤدي إلى قتل الأحياء التي تستوطن الأرض وتساهم في عمليات تحلل المواد العضوية، وإلغاء الدعم عن الأسمدة (2).

ب.المحافظة على الهواء الجوي: الهواء عنصر أساسي من عناصر الحياة، وهو أكبر تحديات العيش الآمن، فعندما يتلوث الهواء يصبح غير صالح للتنفس، والمقصود بتلوث الهواء هو أي تغيير في تركيز أو أكثر من المكونات الطبيعية الغازية للهواء، أو الزيادة في تركيز المواد الغريبة عن التركيب الأساسي للهواء التي تؤثر على صحة الفرد ويؤدي إلى إضرار ممتلكاته وبيئته(3).

ولتحسين إدارة الهواء الجوي من أجل التنمية المستدامة فلابد من التركيز على الوسائل التالية(4):

- الحد من عمليات الحرق المكشوف للقمامة بسبب تهديداتها للصحة العامة وتأثيرها على المنظر الجمالي للبيئة المجاورة، كما أن حرق القمامة يمثل أكبر ملوث للهواء، ويمكن أن يتم من خلال تطوير المرافق الصحية مع مراعاة موطنها من الوجهة الصحية وأبعادها، ووضع القوانين الخاصة بخطر حرق المخلفات ، وكذلك الارتقاء بوعي الناس ومشاكلهم.
- الحد من الانبعاثات الغازية للمصانع وذلك بتحديد النطاقات المختلفة للأنشطة الصناعية داخل المدينة بنقلها وإعادة توطينها خارج النطاق السكني، وإدراج البعد البيئي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمدن الصناعية الجديدة وضمان التنسيق والتعاون بين الأطراف وتبني التقنيات النظيفة للحد من الانبعاثات الغازية للمصانع.
- خفض انبعاثات أنشطة الطاقة والنقل وذلك عن طريق إلغاء الدعم الذي يشجع على الإسراف في استخدام الطاقة تدريجيا، وتطبيق مبدأ الملوث يدفع، حتى تدفع المؤسسات المسئولة تكلفة التلوث وعدم منح التراخيص إلا بعد التأكد من اتخاذ الإجراءات لمكافحة التلوث ، واستبدال محركات السيارات ذات التكنولوجيا الملوثة وزيادة كفاءة استخدامها للوقود وتحسين نوعيته.
- إدارة التنمية الحضارية وذلك عن طريق توثيق الروابط التخطيطية والتنفيذية بين التخطيط الوطني والإقليمي والعمراني، وتعزيز التنمية الإقليمية وتقويتها والحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الأقاليم المختلفة.

ج.إدارة الموارد المائية: يتعرض الماء العذب والمالح على حد السواء لكثير من الملوثات، فالماء العذب في الأنهار والبحيرات يتعرض للتلوث بمياه الصرف الصحي التي تحتوي على كثير من المواد والجراثيم التي تفسد الماء وتضر بالكائنات الحية، ويتعرض الماء العذب أيضا بمياه الصرف الصناعي التي تحتوي على ملوثات كثيرة أخطرها الفلزات الثقيلة والمركبات العضوية والهالوجينية

(1) زكريا طاحون، مرجع سابق، ص178.
(2) محمد سمير مصطفى، مرجع سابق، ص460.
(3) نجم الغزاوي، عبد الله النقار، "إدارة البيئة"، دار ميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 103.
(4) محمد سمير مصطفى، مرجع سابق، ص ص460-461.

أما البحار والمحيطات فأخطر ما تتعرض له هو التلوث بالنفط إلى جانب تعرضها أيضا للتلوث بمياه الصرف[1].

ولتحسين إدارة الموارد المائية من أجل التنمية المستدامة فلابد من التركيز على الوسائل والأدوات التالية[2]:

- تبني تقنيات الري ذات الكفاءة والموفرة للمقننات المائية المستخدمة لري المحاصيل المختلفة.
- تعبئة الموارد اللازمة للاستثمار في مشروعات المياه والري لزيادة المعروض من المياه.
- العمل على الارتقاء بنوعية ونطاق تغطية خدمات المياه بتجديد محطات التقنية وإصلاحها وإتباع تقنيات المعالجة المتطورة والمنخفضة التكاليف، والعمل أيضا على تحسين خدمات الصرف الصحي والتوسع في شبكاته والقيام بتنظيف المناطق التي تعاني أشد مشاكل تلوث المياه وتدهورها.

المبحث الثالث:السياحة المستدامة:

في ضوء الاهتمام المتزايد بضرورة تبني مبادئ التنمية المستدامة بصفة عامة ومبادئ التنمية السياحية بصفة خاصة، وانطلاقا من الحقيقة التي تقول بأنه قد حان الوقت لتبني فكر الاستدامة واعتباره الفكر الرائد في القرن الحادي والعشرين، فقد حاولنا التطرق في هذا المبحث إلى إبراز مفهوم التنمية السياحية المستدامة، وفوائدها وأهم عناصرها وكذا مبادئ السياحة المستدامة وأهم مؤشراتها، وبعض التجارب العلمية في مجال السياحة المستدامة.

المطلب الأول : مفهوم السياحة المستدامة، فوائدها وعناصرها.

I.مفهوم السياحة المستدامة:

السياحة المستدامة هي الاستغلال الأمثل للمواقع السياحية من حيث دخول السياح بأعداد متوازنة للمواقع السياحية على أن يكونوا على علم مسبق ومعرفة بأهمية المناطق السياحية[3].

ويمكن تعريفها على أنها الاستخدام الأمثل للموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية داخل المواقع السياحية دون المساس بها، أو التعريض لقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها والاستجابة لمتطلباتها التنموية، ودون تعريض البيئة والمقومات الطبيعية والبشرية للخراب والاستنزاف، وبالتالي فهي تركز على إشباع حاجيات السياح وحصولهم على كامل متطلباتهم دون المساس بحقوق الأجيال

(1) محمد عبد البديع، "الاقتصاد البيئي والتنمية"، دار الأمين للنشر، مصر، 2006، ص 135.
(2) محمد سمير مصطفى، مرجع سابق، ص 461.
(3) عصام حسن السعيدي، الدلالة والإرشاد السياحي، مرجع سابق، ص 127.

القادمة، ولذلك فان التنمية المستدامة تركز على استدامة الموارد السياحية من أجل الأجيال الحاضرة والقادمة، وتهتم بمشاركة المجتمعات المحلية في عملية تنمية وتطوير العملية السياحية[1].

وتعرف أيضا: على أنها نقطة التلاقي ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث يتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية ولكنها في الوقت ذاته تحافظ على الواقع الحضاري والنمط البيئي الضروري والتنوع الحيوي وجميع مستلزمات الحياة وأنظمتها[2].

ولاستدامة السياحة هناك ثلاثة مظاهر متداخلة[3]:

- الاستدامة الاقتصادية: تعتبر التنمية السياحية فعالة من المنظور الاقتصادي وتتم إدارة الموارد لتعيل أجيال المستقبل.
- الاستدامة السياحية البيئية: تتماشى التنمية السياحية مع الحفاظ على العمليات البيئية الأساسية والتنوع البيولوجي والموارد البيولوجية داخل الموقع السياحي.
- الاستدامة السياحية الثقافية والاجتماعية، تزيد التنمية السياحية من تحكم المجتمعات بحياتهم، وهي تتماشى مع ثقافة المجموعات المستهدفة وقيمها، وتحافظ على هوية الجماعة وتقوميها في المجتمعات السياحية.

شكل رقم(04): يمثل المظاهر المتداخلة لاستدامة السياحة

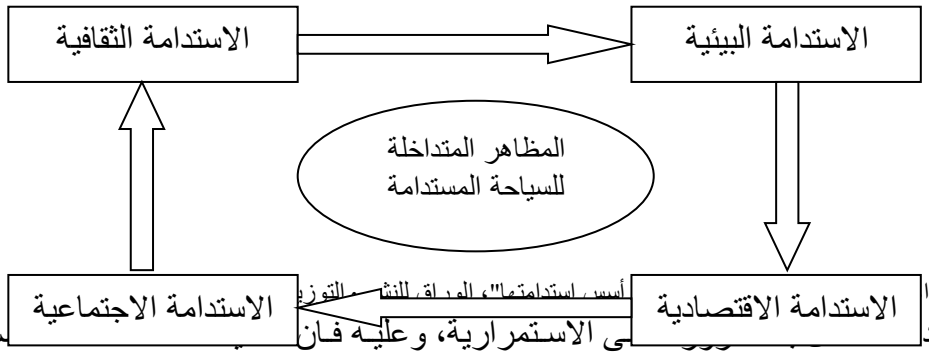

المصدر: إبرا[illegible]أسس استدامتها"، الوراق للنشر والتوزيع، الاستمرارية، وعليه فان [illegible]من الأمثل للموارد الطبيعية بما في ذلك مصادر التنوع الحيوي، وتخفيف أثار السياحة على البيئة والثقافة، وبالتالي فالسياحة المستدامة تلبي احتياجات السياح مثلما تعمل على الحفاظ على المناطق السياحية وزيادة فرص العمل للمجتمع المحلي[4].

وقد برز مفهوم التنمية السياحية المستدامة كبديل التنمية السياحية التقليدية ، والجدول الموالي يوضح أهم نقاط الاختلاف بينهما.

جدول(02): يوضح المقارنة بين تنمية سياحية تقليدية والتنمية السياحية المستدامة

تنمية سياحية تقليدية	تنمية سياحية مستدامة

(1) ابراهيم خليل بظاظو، مرجع سابق، ص 192.
(2) السياحة المستدامة، عن موقع www.palmoon.net يوم 25 مارس 2011، على الساعة 16:00.
(3) ابراهيم خليل بظاظو، مرجع سابق، ص 198.
(4) عصام حسن السعيدي، "الدلالة والإرشاد السياحي"، مرجع سابق، ص 128.

مفاهيم عامة	
• تنمية سريعة • ليس لها حدود • قصيرة الأجل • سياحة الكم • إدارة عمليات التنمية من الخارج	• تنمية تتم على مراحل • لها حدود وطاقة استيعابية معينة • طويلة الأجل • سياحة الكيف • إدارة عمليات التنمية عن طريق السكان المحليين
استراتيجيات التنمية	
• تنمية بدون تخطيط متكامل • تخطيط جزئي لقطاعات منفصلة • التركيز على إنشاء وحدات لقضاء الإجازات • مباني حضرية تقليدية • برامج خطط لمشروعات	• تخطيط أولا ثم تنمية بعد ذلك • تخطيط شامل ومتكامل • مراعاة شروط البيئة في البناء وتخطيط الأرض • أنماط معمارية محلية • برامج خطط مبنية على مفهوم الاستدامة
مواصفات السائح	
• مجموعات وأعداد كثيفة من السياح • فترات الإقامة قصيرة • ضوضاء وأصوات مزعجة • في الغالب زيارة واجدة للمكان • مستويات ثقافية مختلفة	• حركة أفراد ومجموعات صغيرة • فترات إقامة طويلة • رزانة وهدوء في الأداء • احتمال تكرار الزيارة مرة أخرى للمكان • مستوى عالي من الثقافة والتعليم

المصدر: محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، "تنمية سياحية مستدامة في جمهورية مصر العربية"، دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية، ورشة عمل السياحة، الإسكندرية،2007، ص5.

II.فوائد السياحة المستدامة: تتمثل فوائد السياحة فيما يلي[1]:

II-1. تساعد السياحة المستدامة على وضع تصور واضح مبني على فهم أفضل للمقومات السياحية البيئية والطبيعية والثقافية والإنسانية، وتضمن السياحة المستدامة توزيع عادل للفوائد ، وتولد السياحة وظائف محلية بشكل مباشر في قطاع السياحة وغير مباشر في عدد من القطاعات الداعمة والمعنية بإدارة الموارد، إضافة إلى تعزيز السياحة لقطاعات محلية مربحة مثل: الفنادق وغيرها من أماكن الإقامة والمطاعم وغيرها من خدمات الطعام والنقل وخدمات الدليل السياحي والأعمال اليدوية.

II-2. تسعى السياحة المستدامة إلى إشراك كل شرائح المجتمع في اتخاذ القرارات بما فيها السكان المحليين، وذلك لتتعايش السياحة مع مستهلكين آخرين للموارد، تدمج بين التخطيط وتقسيم المناطق مما يضمن تنمية سياحية ملائمة لتحمل قدرة النظام البيئي، وتحسين وسائل النقل وغيرها، من البنى التحتية الأساسية، وتنشئ السياحة مرافق للاستجمام التي يمكن للمجتمعات المحلية المستدامة أن تستعملها إضافة إلى الزائرين المحليين والدوليين، كما أنها تشجع على المحافظة على المواقع الأثرية والمباني والمناطق التاريخية.

II-3. تسمح السياحة المستدامة بفهم أبر وتواصل أفضل بين الشعوب، وإظهار أهمية الموارد الطبيعية والثقافية بالنسبة للرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، ويمكن أن تساعد على الحفاظ على هذه الموارد مع إمكانية مراقبة السياحة المستدامة.

III.عناصر التنمية السياحية المستدامة:

للتنمية السياحية المستدامة العديد من العناصر ويمكن أن نلخصها في الشكل الأتي:

شكل رقم(05): يوضح عناصر التنمية السياحية المستدامة

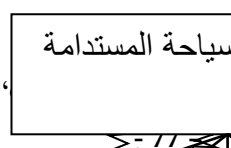

المصدر: إبراهيم خليل بظاظو، "السي ، الأردن ، 2010، ص ص192-139.

المصدر: إبراهيم خليل بظاظو، "السياحة البيئية وأسس استدامتها"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن ، 2010، ص200.

المطلب الثاني:مبادئ ومؤشرات التنمية السياحية المستدامة

I.**مبادئ التنمية السياحية المستدامة :** لتحقيق تنمية سياحية مستدامة يجب أن تؤخذ المبادئ التالية بعين الاعتبار[1]:

- يجب أن يكون التخطيط للسياحة وتنميتها وإدارتها جزء من استراتيجيات الحماية أو التنمية المستدامة للإقليم أو الدولة، كما يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بشكل متداخل وموحد يتضمن إشراك وكالات حكومية مختلفة، ومؤسسات خاصة، ومواطنين سواء كانوا مجموعات أم أفراد لتوفير أكبر قدر من المنافع.
- يجب أن تتبع هذه المؤسسات، والجماعات، والأفراد المبادئ الأخلاقية والمبادئ الأخرى التي تحترم بيئة واقتصاد المنطقة المضيفة.
- يجب أن يتم تخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة وذلك من أجل الحماية والاستخدامات الاقتصادية المثلى للبيئة الطبيعية والبشرية في المنطقة المضيفة.
- يجب أن تهتم السياحة بعدالة توزيع المكاسب بين مروجي السياحة وأفراد المجتمع المضيف والمنطقة.
- يجب أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وتأثيراتها على السكان والبيئة الثقافية، وخاصة للمجتمع المحلي، حتى يمكنهم المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية.
- يجب أن يتم تنفيذ برنامج للرقابة والتدقيق والتصحيح أثناء جميع مراحل تنمية وإدارة السياحة، بما يسمح للسكان المحليين وغيرهم من الانتفاع من الفرص المتوفرة والتكيف مع التغيرات التي ستطرأ على حياتهم.
- يجب أن يتم تشجيع الأشخاص المحليين على القيام بأدوار قيادية في التخطيط والتنمية بمساعدة الحكومة، وقطاع الأعمال، والقطاع المالي وغيرها من المصالح.

وتوجد بعض المبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحا في الموائمة بين رغبات ونشاطات السياح من جهة وحماية البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، وذلك بهدف تطبيقها وهي[2]:

(1) عصام حسن السعيدي، "الدلالة والإرشاد السياحي"، مرجع سابق، ص ص129-130.
(2) تنمية السياحة المستدامة، عن موقع www.mohamedmostafa.net يوم 25 مارس 2001، على الساعة 15:30.

- وجود مراكز دخول في المواقع السياحية لتنظيم حركة السياح وتزويدهم بالمعلومات الضرورية، وكذلك ضرورة توفر مراكز للزوار تقدم معلومات شاملة عن المواقع، وإعطاء بعض الإرشادات الضرورية حول كيفية التعامل مع الموقع، ويفضل أن يعمل في هذه المراكز السكان المحليون الذين يدربون على إدارة الموقع والتعامل مع المعطيات الطبيعية.
- ضرورة وجود قوانين وأنظمة تضمن السيطرة على أعداد السياح الوافدين وتأمينهم بالخدمات والمعلومات وتوفير الأمن والحماية بدون إحداث أي أضرار بالبيئة، وأيضا ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة،يمكنها ان تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.
- التوعية والتثقيف البيئي من خلال توعية السكان المحليين أولا بأهمية البيئة والمحافظة عليها، فكثيرا ما نلاحظ أن السكان المحليين هم الذين يسعون إلى تخريب وتدمير بيئتهم لأسباب مادية، ولكن هؤلاء لا يعرفون أنهم يدمرون قوتهم ومستقبل أولادهم من خلال هذا التخريب، ولذلك يجب التركيز على التوعية والتثقيف البيئي للسكان المحليين وللعاملين في الموقع، مع الحرص على وجود اللوحات الإرشادية التي تؤكد على أهمية ذلك.
- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة أخرى فيرون بيئة جذابة توفر لهم الخدمات والأنشطة، وهناك عدة مصطلحات للقدرة الاستيعابية منها:
- الطاقة الاحتمالية المكانية: والتي تعتمد على قدرة المكان على استيعاب الحد الأعلى من السياح حسب الخدمات المتوفرة في الموقع.
- الطاقة الاحتمالية البيئية وهي تعتمد على الحد الأعلى من الزوار الذين يمكن استقبالهم بدون حدوث تأثيرات سلبية على البيئة والحياة الفطرية، وعلى السكان المحليين.
- الطاقة الاحتمالية النباتية والحيوانية وهي تعتمد على الحد الأعلى من السياح الذين يفترض وجودهم بدون التأثير على الحياة الفطرية ، وهي تعتمد على جيولوجية المنطقة والحياة الفطرية وطبيعة الأنشطة السياحية.
- الطاقة الاحتمالية للسياحة البيئية: أي الحد الأعلى من السياح الذين يمكن استقبالهم في الموقع وتوفير كافة المتطلبات والخدمات لهم وبدون ازدحام، على أن لا يؤثر عددهم على الحياة الفطرية والبيئية والاجتماعية في الموقع، ولا يوجد رقم محدد طوال العام لأعداد السياح، وإنما يزداد وينقص حسب مواسم السنة من حيث موسم التزهير عند النباتات والتفقيص عند الطيور.

II.مؤشرات التنمية السياحية:

وقد وضعت مجموعة من مؤشرات الاستدامة الخاصة بالسياحة واختبرت في عدد من لبلدان في إطار مبادرة المنظمة العالمية للسياحة وقد شرع في استخدام هذه المؤشرات في بعض الوجهات السياحية والغرض منها رصد الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة إلى ثلاث مجموعات أساسية هي[1]:

(1) جمال جعيل، عيساني عامر،"التنمية السياحية المستدامة الواقع والآفاق"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 6-7 جوان 2006، ص 12.

II-1. المؤشرات البيئية: ويبنى هذا المؤشر على مدى ضغط النشاط البشري على البيئة في المقصد السياحي وإذا تجاوزت المنطقة السياحية الطاقة الاستيعابية بها فإنها تفرز عادة مجموعة من المضار تتولى أنواع من المؤشرات البيئية قياسها وهي:

- مؤشر معالجة النفايات : سواء كانت نفايات صلبة أو سائلة .
- مؤشر كثافة استخدام التربة: الذي يقيس إما معدل كثافة السياح إلى السكان المحليين أو معدل السطح الذي تحتله البيئة الأساسية للسياحة إلى إجمالي المساحة.
- مؤشر كثافة استخدام المياه: والذي يقيس حجم استخدام السياح للمياه إلى حجم استخدام السكان المحليين أو بحجم استخدام السياح للمياه إلى الحجم الكلي المتاح من المياه الصالحة للشرب.
- مؤشر حماية الجو من التلوث: الذي يقيس مدى تلوث الهواء خلال فترات مختلفة من السنة المواسم السياحية ، معنى ذلك أن التنمية السياحية التي تكتسب صفة الاستدامة تستوجب العمل على عدم تجاوز الطاقة الاستيعابية للموقع السياحي للحفاظ على نوعية البيئة ومستوى الإشباع لدى الزائرين.

II-2. المؤشرات الاجتماعية: ترتكز على المؤشرات الاجتماعية للتنمية السياحية المستدامة على واقع الانعكاس المتعاظم للنشاط السياحي على الوسط الاجتماعي، وتوجد عدة مؤشرات رئيسية لقياس المؤثرات السياحية على الجانب الاجتماعي .

- **مؤشر الانعكاس الاجتماعي**: تقيس تأثير السياحة على الظروف المعيشية لسكان الموقع السياحي من حيث التوظيف والتعليم... الخ.
- **مؤشر رضا السكان المحليين**: وهو يحدد مستوى الرضا لديهم بالمشاريع السياحية والتجاوب معها.
- **مؤشر الأمن** : انعكاس تدفق السياح على عنصر الأمن ويقاس بدمى تطور الجريمة في وسط سكان المقصد السياحي.
- **مؤشر الصحة العامة**: مدى انعكاس تطور النشاط السياحي على مستوى صحة الشعب المحلي، قياس عدد الأطباء والممرضين إلى عدد السكان أو عدد المصابين بالأمراض الجنسية إلى عدد السكان.

II-3. المؤشرات الاقتصادية: تتعلق المؤشرات الاقتصادية للتنمية السياحية المستدامة بقياس تأثير النشاط السياحي على الوسط المحلي وأهم المؤشرات. مؤشر العملة الصعبة ومؤشر الدخل، الاستثمار.

المطلب الثالث: التنمية السياحية المستدامة من واقع التجارب العملية

إن النمو السياحي السريع الذي لا يبنى على أسس علمية سليمة وتخطيط محكم سيؤدي إلى اختفاء مواطن الجذب السياحي بالمناطق المعنية، التي كانت سببا في نمو السياحة بها.

نتيجة لتطور النشاط السياحي ونموه المستمر أصبح حجم السياحة ممثلا في عدد السياح بمثابة المتغير الذي يتفق الكثير من الباحثين في هذا المجال على أنه العامل الأكثر تأثيرا على البيئة الطبيعية والحضرية والاجتماعية من واقع ممارسات السياح، فقد سجلت اللجنة العالمية للبيئة أنه في عام 1995 تم إغلاق 3500 شاطئ على مستوى العالم، بسبب التلوث وكميات النفايات الناتجة عن نشاط الفنادق

والمنتجعات السياحية، حيث أصبحت السياحة في هذه الشواطئ محفوفة بالمخاطر، نظرا لمغالاة في حجم السياحة وعدم تنظيم النشاط السياحي وإدارته على نحو يتوافق مع المتطلبات البيئية[1].

I.تجارب الدول في مجال التنمية السياحية المستدامة: وفي ما يلي بعض التجارب لبعض الدول في السياحة المستدامة[2]:

I-1. تجربة غانا: وتتمثل هذه التجربة فيما يلي :

المشكلة: عدم وجود إستراتيجية شاملة للتنمية السياحية في غانا مناسبة للمجتمع المحلي.

مفهوم التنمية السياحية المستدامة: التخطيط لتنمية سياحية تحافظ على التراث البيئي والتاريخي و الثقافي في غانا.

البرامج والإجراءات التي تم القيام بها :

- إعداد خطة للتنمية السياحية على المستوى الوطني، وكذلك إعداد برنامج عمل وخطة للتمويل المالي للتنمية السياحية، وتحديد مشروعات التنمية السياحية ذات الأولوية في التنفيذ وإعداد دراسات الجدوى المختلفة لها.
- القيام بالأبحاث والدراسات الخاصة بتدريب العاملين بالأجهزة الحكومية العاملة في القطاع السياحي وبقطاع الأعمال السياحي، وتبني برنامج لحماية وصيانة القلاع والحصون التاريخية والتي يرجع تاريخها إلى القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وتخصيص مبالغ نقدية وفرض رسوم دخول المزارات السياحية للإنفاق على برنامج الحماية لهذه المناطق، وكذلك وضع برنامج لحماية الحياة البرية عن طريق إنشاء منتزهات قومية بوصفها محميات طبيعية مثل منتزه كاكوم القومي.
- تنمية مراكز للصناعات الحرفية المحلية في القرى يتم إدارتها بواسطة القرويين وتنمية السياحة الريفية وسياحة المزارع.

ومن بين النتائج التي ترتبت على هذه التجربة هي:

- خلق فرص للعمالة ومزيد من الدخول عن طريق فرض رسوم الدخول إلى الآثار والأماكن المحمية، وكذلك من بيع التحف والتذكارات المحلية.
- قامت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID بمنح إعانات مالية بصفة منتظمة للتشجيع على استمرارية هذا البرنامج.
- خلق سوق جديد للسياحة في غانا ممثل في السياحة العرقية (سياحة الحنين للماضي)، أي قيام السائحين الأمريكان من أصل إفريقي بزيارة مراكز بيع العبيد التي تم فيها بيع أجدادهم الزنوج وترحيلهم الو الو.م.أ .

I-2. تجربة الحاجز المرجاني العظيم بأستراليا: وتتمثل فيما يلي[3]:

المشكلة: تداخل النشاطات الاقتصادية وعدم الاستغلال الأمثل للموارد في المنطقة.

(1) صليحة عشي، "دور التنمية السياحية المستدامة في حماية البيئة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 22، جامعة باتنة، 2010،ص206.

(2) محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله،، "تنمية سياحية مستدامة في جمهورية مصر العربية"، دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية، ورشة عمل السياحة، الإسكندرية،2007 ، ص ص7-8.

(3) نفس المرجع سابق، ص ص9-10.

مفهوم التنمية السياحية المستدامة : التخطيط الاستراتيجي لتنمية سياحية متكاملة لأعظم حاجز مرجاني في العالم.

وقد تم اتخاذ العديد من الخطوات نذكر منها:

- إعلان المنطقة محمية بحرية طبيعية متعددة الاستخدام في عام 1975. و تسجيلها كتراث عالمي في عام 1981، وقد تم وضع المنطقة تحت إشراف ومتابعة أكبر سلطة حكومية.
- وضع خطة إستراتيجية طويلة الأجل لمدة 25 سنة بدأت منذ عام 1994.وأيضا وضعت خطة قصيرة الأجل لمدة 5 سنوات بتمويل 100 مليون دولار سنويا لإدارة المنطقة.

ومن أهم النتائج التي ترتبت على هذه التجربة هي:

- تطورت السياحة بالمنطقة من المستوى العادي والعائلي إلى السياحة المعتمدة على تكنولوجيا عالية ومستوى تسويقي رفيع.
- تحقيق دخل سنوي يقدر ب 700 مليون دولار من الرياضات البحرية، وتحقيق حوالي 400 مليون دولار سنويا من الصيد التجاري والترفيهي التقليدي للأسماك.

I-3. تجربة منتجع كاينون رانتش بالو.م .أ: وتتمثل في الآتي[1]:

المشكلة: افتقاد المنتجع لبرنامج يحقق الكفاءة الاقتصادية والاستفادة من المخلفات الصلبة وتجنب تلوث البيئة.

مفهوم التنمية السياحية المستدامة : التقليل من المخلفات الصلبة والذي يترتب عليه التقليل في مدخلات الإنتاج وتعظيم جودة المنتج.

ومن أهم الخطوات التي تم القيام بها تتمثل في تبني برنامج لتدوير العديد من المنتجات، ويتولى العاملين بالمنتجع القيام به، وكذلك قيام قسم المشتريات بتجميع الأواني المصنوعة من البلاستيك وإعادة استخدامها مرة أخرى، وقد تم إعطاء النزلاء زجاجات مياه لاستخدامها طوال فترة الإقامة والاستفادة منها بعد ذلك، والقيام بتدوير العديد من المنتجات ومزجها مع بعضها البعض مثل الأواني المكونة من الزجاج والألمنيوم و البلاستيك والتي تسمى بالأواني الخليط.

ومن أهم النتائج المترتبة على هذه التجربة هي قيام المنتجع بنتاج 43 طن من المواد المعاد تدويرها في عام 1994.

I-4. تجربة الفيليبين: ويمكن وصفها كالتالي[2]:

المشكلة: تلوث البيئة البحرية الناتج عن الأخطاء المترتبة على ممارسة الصيد بمختلف أشكاله التجاري منها والسياحي.

مفهوم التنمية السياحية المستدامة: وضع قوانين صيد موضع التنفيذ للحفاظ على الحياة البحرية، وتحسين معيشة العائلات التي تعتمد على الصيد، وذلك من خلال المشاركة الشعبية للمجتمع المحلي.

ومن أهم الإجراءات التي تم اتخاذها تتمثل في :

- إنشاء اتحاد يتكون من 115 صياد يشرفون على عمليات الصيد، وإعداد برنامج للتوعية البيئية البحرية وكيفية الحفاظ عليها ، وكذلك إنشاء شعاب مرجانية صناعية في 16 موقع باستخدام إطارات وتنمو فيها الشعاب المرجانية، ومن بين أهم العربات المستخدمة، وخلق مصادر رزق جديدة مثل حرفة الزراعة، ووضع هياكل صخرية لتتجمع حولها الأسماك وتنمو فيها الشعاب المرجانية ، ومن بين أهم النتائج التي ترتبت على اتخاذ هذه الإجراءات هي:

(1) نفس المرجع السابق، ص 11.
(2) نفس المرجع، ص ص9-10.

المزيد من الحماية للبيئة البحرية وتحسين الأحوال المعيشية للصيادين والسكان المحليين .

II.أمثلة عن تأثير السياحة المستدامة على البيئة وتتمثل في:

II-1. جزيرة « Amongos » اليونانية: التي كانت ذات جمال وهدوء طبيعي عدد محدود من السياح، سرعان ما تغيرت أوضاعها تغييرا جذريا بعد تزايد عدد السياح الوافدين عليها بمعدلات مرتفعة، حيث سيطرت الأهداف المادية على أهالي الجزيرة، مما أدى إلى ظهور مشاكل بيئية تتجسد في مياه الصرف والملحقات، هذه المشاكل وغيرها من شأنها أن تؤدي إلى تراجع عدد السياح بحثا عن مناطق أخرى ذات بيئة أنظف[1].

II-2. منطقة« Ugrup » في تركيا: تعتبر من الأمثلة البارزة في تأثير السياحة على البيئة، ومن أهم أنواع السياحة في هذه المنطقة تتمثل في سياحة المناظر الطبيعية الخلابة والآثار الدينية والمواقع التاريخية المتميزة.

وقد شهد التطور السياحي لمنطقة **Urgup** مرحلتين الأولى 1970 الى1980 ، وكانت السياحة تعتمد على السكان المحليين الذين استثمروا في الفنادق ذات الحجم الصغير، مطاعم ، محلات لبيع الهدايا التذكارات الخاصة بهذه المنطقة ، وكان السائحون الين يتوافدون على هذه المنطقة من المثقفين ، حيث نشأت بينهم وبين السكان المحليين علاقات صداقة وروابط ودية، مما ساهم في تحقيق نتائج ايجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي على المجتمع المضيف، وتبدأ المرحلة الثانية بعد عام 1982، عند تطور النشاط السياحي بشكل مختلف عن المرحلة الأولى، وشجعت الاستثمار الأجانب بضمان تحويل الأرباح، وإزالة قيود تشغيل الأجانب إضافة إلى إمكانية استفادة المستثمرين الأجانب من قوض من بيوت المال في تركيا،هذه الإجراءات والتسهيلات ساعدت على توسع كبير في النشاط السياحي في هذه المنطقة التي شهدت نموا سياحيا وأفواجا كبيرة من السائحين بينما تم إهمال قضايا البيئة والمشكلات المترتبة عليها على الجانب الاجتماعي والثقافي وتحقيق العدالة بين الأجيال ، في غمرة هذا النجاح السياحي، وتدريجيا أصبح هذا التوسع السريع السريع في لنشاط السياحي في تركيا مثالا شائعا في التأثير السلبي للسياحة على البيئة[2].

II-3. التجربة المصرية: تعتبر مصر مثالا آخر عن تأثير السياحة على البيئة بالنسبة للدول العربية باعتبارها أهم الدول السياحية في المنطقة، وأن هناك قدرا كبيرا معتبرا من الدراسات في هذا المجال، حيث حققت تطورا سياحيا واسع النطاق ، سيما في بعض الأنماط السياحية التي تتوفر على مقوماتها مثل السياحة الشاطئية والسياحية والثقافية، فالأولى تنتشر في الإسكندرية وفي منطقتي البحر الأحمر وجنوب سيناء، وقد استهوت الكثير من السياح من مختلف مناطق العالم للتمتع بمناظرها الطبيعية الساحرة، منها الشعاب لمرجانية التي يمارس فيها رياضة الغوص، في حين يتمركز السياحة الثقافية في منطقة الأقصر وأسوان نظرا لما تتميز بهما من مآثر تاريخية وثقافية تجذب ملايين السياح المهتمين بهذا المجال التاريخي والثقافي.

إن الآثار السلبية للنمو السياحي السريع في بعض المناطق يؤدي إلى استنزاف الموارد الطبيعية على المدى الطويل،ومع ازدياد أن التأثير وإلحاق أضرارها ،نظرا لحساسيتها المرتفعة لأي تأثير بشري إضافة إلى تلوث أنشطة الغوص الترفيهي خلال العقدين الأخيرين من القرن20،أدى هو الأخر إلى على الشعاب المرجانية في البحر الأحمر ها الناتج عن هذه الزوارق ،وقد تتعرض هذه الثروة أحيانا إلى أضرار بشرية متعمدة كما هو الحال عند الحصول جزء منها كذكرى أو التجارة بها[3].

(1) صليحة عشي،مرجع سابق، ص 210.
(2) نفس المرجع، ص 210.
(3) نفس المرجع السابق، ص 216.

II-4. تجربة تونس:

يظهر تأثير السياحة على البيئة في تونس ابتداء من تدهور شواطئها الساحلية سيما في المناطق التي عرفت نموا سياحيا كبيرا ،وانتشارا واسعا في الفنادق والمؤسسات السياحية ،التي أقيمت على الواجهة البحرية من مدينة بنزرت إلى جربة وجرجيس، وقد سبب النسق الخطي لهذه المؤسسات السياحية في تعرية أغلب الشواطئ التونسية من المواد المترسبة بها وارتفاع مستوى البحر وعوامل أخرى ما أدى إلى تقلص ونقص ملحوظ في رمالها ،إضافة إلى استعمال رمال هذه الشواطئ لبناء التجهيزات السياحية القريبة من البحر ،كما أن إهمال المياه بعد استعمالها في الفنادق يتلف الأعشاب البحرية، التي لها دور في ثبات واستقرار الشواطئ بكبحها وحبسها للرمال[1].

من التجارب العملية يتضح لنا أنها جميعا تتناول التنمية السياحية المستدامة بمداخل مختلفة،فمنها ما يخاطب التخطيط للتنمية السياحية المستدامة باعتبارها سياسة على نطاق الإقليم أو الدولة ككل،ومنها ما يخاطب جزئية معينة من التخطيط محل الاهتمام،فقد تكون المشاركة الشعبية للمجتمع المحلي في التنمية أو المعالجة لمياه الصرف بالطرق الملائمة بيئيا أو التخلص من المخلفات الصلبة أو ترشيد استهلاك الطاقة وإدارة المياه العذبة أو تخطيط المساحات الأرضية وغيرها من القضايا محل اهتمام التنمية السياحية المستدامة[2].

خلاصة الفصل:

على الرغم من الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا أنها أصبحت بعدا هاما في إستراتجية التنمية، فلا يكفي أن تقاس التنمية ببند الناتج المحلي كما كان الحال إلى وقت قريب ولكن لابد أن يضاف لها وصف آخر وهو أن تكون متفقة مع مقتضيات الاستدامة.

والتنمية المستدامة تقتضي أن يكون النمو الاقتصادي في الوقت الحاضر متفقا مع مصلحة الأجيال القادمة وليس على حسابها وبتعبير آخر لا يجوز أن يؤدي في الوقت الحاضر إلى الإضرار بمصالح الأجيال المقبلة وقد كان الدافع وراء ظهور ذلك المفهوم التنموي المتطور ما نتج عن أنظمة الإنتاج ونماذج الاستهلاك المتبعة من أضرار واضح بالموارد النادرة والتنوع البيولوجي والثقافي، وما استقر في أدبيات الاقتصاد من إهمال البيئة والاعتداء عليها ينجم عنه تكاليف باهظة على الجيل الحالي والأجيال المقبلة.

ويستمد مكون السياحة أهميته داخل نسيج التنمية المستدامة من واقع أن للأخيرة أبعاد داخلية وخارجية تقع السياحة في قلب الأبعاد الخارجية ومن أهم مكوناتها الجوهرية بل يمكن اعتبارها محور الارتكاز لهذه التنمية.

(1) نفس المرجع، ص216.
(2) محمد ابراهيم فاروق، عبد النبي عطا الله، مرجع سابق، ص 13.

فهناك قاعة تامة في استحالة وجود تنمية مستدامة تغفل فيها الشق السياحي(التنمية المستدامة) فهي تعمد إلى إيجاد توازن بين السياح من جهة والموارد السياحية من جهة أخرى أي أنها علاقة بين الحاضر والمستقبل وذلك هو جوهر التنمية المستدامة على العموم.

تمهيد الفصل :

بعدما تطرقنا في الفصل الأول إلى السياحة والتنمية السياحية، وتناولنا في الفصل الثاني التنمية المستدامة والسياحة المستدامة، فإننا نجد انه يمكن أن تكون الجزائر قبلة فريدة ومتميزة للسياح من كل أنحاء العالم، نظرا للإمكانيات السياحية الهائلة التي تتمتع بها، حيث تتميز بعرض سياحي متنوع ومتكامل يضم مغريات طبيعية وثقافية وتاريخية، إلى جانب عناصر أخرى تعطي ديناميكية للنشاط السياحي مثل: النقل والمواصلات، وسائل الإعلام والاتصال بدون أن ننسى هياكل الاستقبال والهياكل المرفقة بها.

وفي الوقت الذي يحتل فيه القطاع السياحي صدارة الأولويات في الكثير من الدول، نجده في الجزائر رغم الإمكانيات السياحية الهائلة لم يصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، و بقيت انجازاته ضعيفة، ولم يصل بعد إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه.

و من اجل استغلال هذا القطاع استغلالا حقيقيا و صحيحا و ضعت الحكومة برنامج للتنمية المستديمة و الترقية السياحية في آفاق2013 ، بالإضافة إلى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 بغرض النهوض بالقطاع السياحي و جعل الجزائر مقصدا سياحيا هاما.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تطرق الأول إلى السياحة في الجزائر تاريخها ومقوماتها.. أما الثاني فترقنا فيه إلى عراقيل السياحة وأساليب تأهيلها أما المبحث الثالث فتطرق إلى آثار السياحة على التنمية المستدامة ثم محاولة إيجاد الحلول المقترحة للحد من الآثار السلبية.

المبحث الأول: السياحة في الجزائر: المفهوم، التاريخ، الأنواع والمؤهلات

الجزائر تعد من بين البلدان التي تتميز بطبيعة خاصة جعلتها محل اهتمام الباحثين والرحالة العرب والغرب، ولهذا سوف نتطرق إلى مفهوم وتاريخ السياحة في الجزائر، بالإضافة إلى أهم أنواع السياحة الموجودة في الجزائر، وأخيرا نتطرق إلى المقومات والإمكانيات السياحية الموجودة في الجزائر والتي تساعد على نجاح السياحة بها.

المطلب الأول: تاريخ السياحة في الجزائر

قبل التطرق إلى تاريخ السياحة في الجزائر يجب أولا التطرق إلى مفهوم السياحة المعتمد في الجزائر.

I. تعريف السياحة المعتمد في الجزائر:

بالنسبة للجزائر فقد تبنت تعاريف المنظمة العالمية للسياحة إلا أنها أضافت بعض المفاهيم بهدف السماح باستعمال معقول للمعلومات الخاصة بالسياحة أهمها[1]:

دخول: كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني، خارج مساحة العبور يعتبر داخلا.

المسافر: كل شخص دخل التراب الوطني، مهما كانت دوافع هذا الدخول ومهما كان مكان إقامته وجنسيته، باستثناء الجوالين في رحلة بحرية، فالجوالة في رحلة بحرية هو كل زائر يدخل الحدود الوطنية ويغادرها في نفس السفينة التي جاء فيها والتي يسكن على متنها طوال مدة إقامته في البلد.

الزائر: كل من دخل الجزائر من غير إن يقيم فيها عادة، ولا يمارس فيها أي مهنة مقابل اجر.

السائح: كل زائر لفترة محدودة يبقى على الأقل 24 ساعة في البلاد يمكن تلخيص دوافع زيارته في الأغراض التالية(المتعة، عطلة، أسباب صحية، دراسية، دواعي دينية ورياضية، أشغال، زيارة الأقارب، مهمة، اجتماع...).

غير المقيمين: هم السياح، الجوالين المسافرين، العابرون للجزائر باستثناء الجوالين في رحلة بحرية.

المقيمون: هم المسافرون غير الجوالين في رحلة بحرية كل الجزائريون يعتبرون مقيمون.

الجوال: هو الزائر لمدة محدودة، إقامته في الجزائر لا تتجاوز 24 ساعة، وهذا المفهوم ينطبق على كل المسافرين الذين هم في جولة بحرية ماعدا المسافرين الذين يمكن اعتبارهم من الناحية القانونية إنهم لم يدخلوا التراب فضلا عن سكان الجدود العاملين في الجزائر.

ومما سبق يمكن أن نعطي تعريف شامل لمفهوم السياحة: هي عبارة عن حركة الإنسان خارج مكان إقامته لمدة لا تقل عن 24 ساعة بحيث لا يكون الغرض من هذا التنقل الإقامة الدائمة وإنما لإغراض أخرى كالترفيه، الراحة، العلاج، الأعمال الرياضية، الديانة...

السياحة كنشاط يقوم به الإنسان خلال وقت فراغه نستطيع إن نميز بين مفهوم وقت الفراغ ومفهوم الاستجمام، بحيث إن وقت الفراغ هو كل ما تبقى للفرد من وقت بعد فترة العمل، أما بالنسبة لمفهوم الاستجمام فهو يعني جميع الأعمال التي يمارسها الفرد وقت فراغه باستثناء العمل الإضافي[2].

II. تاريخ السياحة في الجزائر:

عرفت السياحة في الجزائر عدة تغيرات عبر التاريخ الذي مرت به، انطلاقا من الاقتصاد الاستعماري مرورا بالاقتصاد الموجه، وصولا إلى الفترة الانتقالية التي تشهدها حاليا في ظل اقتصاد السوق، ولهذا يمكن تلخيص تاريخ السياحة في الجزائر كما يلي[1]:

---

(1): محمد فوزي شعوبي،"السياحة والفندقة في الجزائر"، دراسة قياسية 1947-2002"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع الاقتصاد القياسي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص ص 16-17.

(1) دولي سعاد، حاجي كريمة،"تطوير السياحة البيئية كأداة لتفعيل التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 17-18 ماي 2010، ص ص4-5.

II-1. السياحة قبل الاستقلال:

يعود ظهور النشاط السياحي في الجزائر إلى حقبة تواجد الاستعمار الفرنسي، حيث في سنة 1897 أسس المستعمر اللجنة الشتوية الجزائرية، والتي كانت مهمتها تنظيم قوافل سياحية عديدة من أوروبا إلى الجزائر اعتمادا على الدعاية والإشهار، فلقد شهدت هذه الفترة تدفق كبير للسياح كان غرضهم البحث واكتشاف المناطق الغير المعروفة، هذا ما دفع بالمستعمر الفرنسي إلى التفكير في انجاز هياكل قاعدية لتلبية حاجات السياح الأوروبيين.

كما تم في الفترة الممتدة بين 1914-1931 إنشاء وخلق هياكل عدة قاعدية تعمل على تطوير السياحة وتلبية حاجيات السياح منها:

- في سنة 1914: إنشاء نقابة سياحية في مدينة وهران.
- في سنة 1916: إنشاء نقابة سياحية في مدينة قسنطينة.
- في سنة 1919: إنشاء الفيدرالية السياحية من اجل تنظيم وتنسيق سياحي أحسن حيث نظم 20 نقابة سياحية وتستفيد من إعانات مالية من طرف الحكومة الفرنسية.
- في سنة 1931: إنشاء الديوان الجزائري للنشاط الاقتصادي السياحي والذي كان هدفه تطوير السياحة.

ولقد طرأت عدة تغيرات على السياحة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لم تعد مقتصرة على الفئة البرجوازية فقط بل انتشرت بين الفئات الأخرى للمجتمع، ومن هنا ظهرت أشكال جديدة مثل سياحة الرحلات وسياحة الاقامات حيث زار الجزائر في سنة 1950 حوالي 150 ألف سائح.

ولمواجهة التدفقات المتزايدة للسياح تم وضع برنامج لإحداث تجهيزات سياحية من خلال مخطط قسنطينة سنة 1957 والخاص بانجاز 17200 غرفة لفنادق حضرية، 17% منها مركزة في الجزائر العاصمة، وأيضا انجاز 1130 غرفة للمحطات المعدنية.

II-2. السياحة بعد الاستقلال:

لقد ورثت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال طاقات إيواء قدرت ب 5992 سرير ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

جدول رقم(03): توزيع طاقات الإيواء السياحي سنة 1962

نوع السياحة	الحضرية	الصحراوية	الشاطئية	المناخية	المجموع
عدد الأسر	2377	486	2959	90	5922
النسبة المئوية	%40	%08	%50	%02	%100

المصدر: حفصى هدى، "بحوث العلاقات العامة في المؤسسة السياحية-دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة-"رسالة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، فرع تسويق، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، دفعة2006، ص25.

خلال هذا الجدول نلاحظ تركيز طاقات الإيواء السياحية الشاطئية بنسبة 50% والسياحة الحضرية 40% وهو ما يعكس توجهات المستعمر في تنمية السياحة الشاطئية والحضرية على حساب الأنواع الأخرى تبعا لطبيعة ونوعية السياح المقصودة الأوروبية منها والفرنسية.

بعد الاستقلال بدأت الجزائر تهتم بالقطاع السياحي، وشرعت بالبحث والكشف عن ثرواتها الطبيعية والحضارية والتاريخية قصد استغلالها على أحسن شكل، وذلك بوضع سياسات سياحية رشيدة من اجل النهوض بهذا القطاع.

(1) حفصى هدى،" بحوث العلاقات العامة في المؤسسة السياحية-دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة-"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع تسويق، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص38-40.

المطلب الثاني: أنواع السياحة في الجزائر

تصنف السياحة الجزائرية إلى عدة أنواع مختلف وفقا لمعايير وأسس مختلفة من أهمها:

I. التصنيف الجغرافي الطبيعي: تنقسم السياحة الجزائرية وفقا لهذا التصنيف إلى ما يلي:

I-1.السياحة الساحلية:

تتوفر الجزائر على شريط ساحلي على البحر المتوسط يقدر طوله 1200 كلم، حيث تتوفر الشواطئ الجزائرية على عدة مناطق هامة من الناحية البيئية، كما يحتوي الساحل على مناطق ساحلية بكثبان رملية، مناطق ساحلية قرب الغابات، تمتد من الشرق إلى الغرب منها مناطق غابية تجمع بين منطقة غابية تجمع بين منطقة بيئية مناخية رطبة وسط نظام غابي وبحري تحتوي على ثروة حيوانية وغابية هائلة.

كما تحتوي الجهة البحرية الشرقية على شعب المرجان، بالإضافة إلى حظيرة قواريا التي تتوفر على مناظر رائعة، وحظيرة تارا التي تحتوي على مغارات بحرية ذات أشكال نادرة، والحظيرة الوطنية للشناوة.

إلى جانب مجموعة أخرى من الجزر كجزر أجليس وجزر شقون التي تعد مواقع بحرية هامة وقد يستفاد من السياحة السياحية في السياحة العلاجية والتي أساسها الاستجمام على الرمال، وبالتالي فهي تضم سياحة علاجية معدنية[1].

I-2. السياحة الصحراوية:

تتوفر الجزائر على صحراء شاسعة بها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة، حيث تصل مساحة المناطق الصحراوية إلى حوالي 2 مليون كلم^2، موزعة على خمس مناطق كبرى في الجنوب هي: ادرار، اليزي، تمنراست، تندوف، وادي مزاب، هذه المناطق تمتلك مناظر رائعة للاكتشاف[2]، وكذلك الواحات المنتشرة عبر أرجاء الصحراء، وأيضا مبانيها المتميزة بهندستها، والسلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار، حيث تتجلى عظمة الطاسيلي الشاهد على الحضارة الراقية و المجسدة في الرسوم المنقوشة على الصخور.

وثمة عامل يلعب دورا حيويا في تنشيط الحركة السياحية والتظاهرات الثقافية وهو ما يعرف بسفن الصحراء (الجمال) التي تثير حب الفضول في السائح الغربي لرؤيته أو لركوبه.

إن اتساع الصحراء الجزائرية تستلزم تبني استراتيجيات تختلف عما يمكن تبنيه في المناطق الشمالية، وإذا كانت هناك عوامل قد يقع عليها إجماع مثل الهياكل والأمن والخدمات، فان هناك قضايا أكثر إلحاحا بالنسبة للسياحة الصحراوية أهمها النقل البري والجوي، ولتجاوز هذا المشكل يستوجب تخصيص استثمارات كافية لترقية المرافق الضرورية كشف الطرق وتخصيص طائرات للرحلات الداخلية بين المناطق التي يتوافد عليها السياح، وفتح خطوط دولية مباشرة لتسهيل تنقل المسافرين من والى هذه المناطق[3].

I-3. السياحة الحموية:

وهي السياحة المتعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأغراض أخرى عند المواطنين، وتمارس بهدف الشفاء التام أو التخفيف من الآلام والأوجاع، تستخدم فيها الينابيع المعدنية كواسطة أساسية للعلاج عن

---

(1) عمروش تومية،"السياحة المستدامة في الجزائر الاشكالية والمتطلبات دراسة حالة ميدانية مدينة بومرداس"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التسيير للمحيط الحضري، تخصص تسيير التقنيات الحضرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المسيلة، 2008، ص 43.

(2) نفس المرجع، ص43.

(3) حميد قرومي، عبد الرزاق حمدي،"السياحة في الجزائر الواقع وآفاق التطوير"، مداخلة ضمن ملتقى اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 09-10 مارس 2010، ص 9.

طريق الاستحمام أو الشرب، وتلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية حيث تتوفر الجزائر على 202 منبع مائي تم إحصاؤه على مستوى التراب الوطني، وهذه المنابع مختلفة الخصائص الفيزيائية والكيمائية، من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية وصنفت هذه الحمامات كما يلي[1]:

- 136 منبع طبيعي- معدني بأهمية محلية.
- 55 منبع طبيعي – معدني بأهمية جهوية.
- 11 منبع طبيعي – معدني بأهمية وطنية.

والجدول التالي يوضح أهم محطات المياه المعدنية حسب المواقع وخصائصها العلاجية

جدول رقم(04): توزيع أهم محطات المياه المعدنية

المحطة	الولاية	درجة حرارة المياه	المعادن الأساسية	الفوائد العلاجية
حمام شقير	تلمسان	330	كلور الصوديوم	أمراض المفاصل والأوعية والجلد وأمراض النساء
عين فرانين	وهران	35	بكربونات	أمراض المفاصل والجلد
عين وركة	النعامة	46	كلور الصوديوم	أمراض المفاصل والأوعية والجلد والأعصاب والتنفس
حمام كسانة	البويرة	60	كلور الصوديوم	الأمراض العصبية والتنفسية والجلدية
حمام شارف	الجلفة	42	كلور الصوديوم	الأمراض العصبية والتنفسية والجلدية
حمام بوزيان	قسنطينة	24	بيكربونات	أمراض الجهاز الهضمي والبولي
حمام زايد	سوق أهراس	39	بكربونات	أمراض الجهاز الهضمي

المصدر: منى لخساف، "دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطة"، رسالة لنيل شهادة ماجستير،قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص89.

I-4.السياحة المناخية:

تتمتع الجزائر بتعدد مناخاها التي تساعد على تنويع خدماتها السياحية، حيث إن المناخ السائد في الجزائر يتنوع إلى ثلاث أنواع:

- مناخ البحر الأبيض المتوسط شمالا.
- المناخ شبه الجاف بالنسبة للمرتفعات والهضاب العليا.

(1) منى لخساف،"دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم علو التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 89.

- المناخ الجاف الصحراوي.

ويستفاد من السياحة المناخية في بعض الأحيان العلاج عن طريق المناخ، وذلك مثل : بعض الأمراض التي تعالج في الجبال، والبعض الآخر قرب البحار، ونوع آخر في الصحراء حيث عادة ما يكون للسياحة الجبلية فصل واحد إلا في الجبال التي تكون لها فصل سياحي شتوي من اجل التزلج على الثلج وفصل صيفي للتدفئة، في حين تتم السياحة المائية قرب الأنهار والبحار والبحيرات السياحية، إضافة إلى السياحة القروية، حيث يفضل عدد كبير من السياح الإقامة في القرى، لأنها توفر لهم الهدوء والطبيعة الجميلة، وأغراض أخرى للترفيه.

وبفضل امتداد المناطق السياحية من الساحل الصحراء واختلاف مناخها، يمكن إن تتوفر للجزائر سياحة على مدار السنة سياحة في الخريف والشتاء والربيع في المناطق الصحراوية والهضاب العليا، وسياحة في فصل الصيف على الشريط الساحلي[1].

II. **التصنيف الثقافي**: يمكن تصنيف السياحة في الجزائر من ناحية ثقافية إلى:

II-1. السياحة الثقافية والاجتماعية:

تهدف هذه السياحة إلى زيادة المعرفة لدى الأشخاص من خلال تشجيع حاجاتهم الثقافية للتعرف على الدول والمناطق غير معروفة لهم، وهي مرتبطة بالتعرف إلى المعالم المصنفة كالقصبة وتلمسان والمواقع الأثرية والشعوب وعاداتها وتقاليدها، وكذلك التعرف على الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة، حيث أنهما تلعبان دورا كبيرا في ترقية السياحة، فالصناعات التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى، ومن بينها نجد صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش[2].

II-2. السياحة الأثرية:

تتميز الجزائر بالعديد من المزايا الأثرية بفضل ما تحتويه من مناطق يعود تاريخ نشأتها إلى عصور ما قبل التاريخ، يعود تواجد الإنسان بالجزائر إلى حوالي 500000 سنة، في حين أرخت الرسوم الصخرية الموجودة بالطاسيلي إلى 5000 سنة قبل الميلاد،وقد أطلقت على السكان الأصليين للجزائر عدة أسماء أشهرها النوميديون وهذا التاريخ والحضارات المتعاقبة خلفت آثار مختلفة فعلى السواحل السهول الشمالية وهضاب الأطلس الشمالي نجد آثار تعود إلى عهد الرومان والعرب والمسلمين، وفي الجنوب نجد منطقة الطاسلي والهقار التي تعتبر اكبر متحف على الهواء الطلق، والتي صنف من منظمة unesco كتراث ثقافي عالمي لما يحتويه من رسومات جدارية ونحوت على الحجر[3].

II-3. السياحة الدينية:

هناك العديد من المقدسات الدينية التي تزخر بها الجزائر نذكر منها:

الطريق الروماني، القديس اوغستين، الأب فوكولت التي تجذب السواح غير المسلمين[4]،

---

(1) عمروش تومية، مرجع سابق، ص ص44-45.

(2) صالون الصناعات التقليدية، من اجل إنعاش جديد، مجلة الجزائر سياحة، يصدرها الديوان الوطني للسياحة، عدد 26، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 20.

(3) سميرة عميش،"الإدارة الإستراتجية لمواجهة الأزمات حالة أزمات القطاع السياحي في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006، ص 121.

(4) عمروش تومية، مرجع سابق، ص 46.

بالإضافة إلى أوقاف الحرمين الشريفين، أوقاف مؤسسة سبل الخيرات، أوقاف المسجد الأعظم، مؤسسة بيت المال، أوقاف بيت المال، وهذه الأوقاف موجودة من العهد العثماني وأوائل فترة الاستعمار الفرنسي[1].

المطلب الثالث : مؤهلات السياحة الجزائرية:

تتوفر الجزائر على إمكانيات طبيعية و تاريخية و ثقافية هامة، إذ استغلت بشكل عقلاني و مدروس تساهم على تحسين وتنمية السياحة في المستقبل و تتمثل هذه المؤهلات فيما يلي:

I. المقومات الطبيعية و الجغرافية:

I-1.الموقع الجغرافي : تقع الجزائر شمال القارة الإفريقية ، مربوطة بكثير من المدن الأوروبية بخطوط جوية مباشرة ، و تتمتع الجزائر بمساحة كبيرة تجعلها البلد الثاني في إفريقيا من حيث المساحة ، إذ تتربع الجزائر على مساحة 2.381.741 كلم² ، وتتمتع بشريط ساحلي طوله 1200 كلم. يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط، وغربا كل من المغرب وموريتانيا والجمهورية العربية الصحراوية، وشرقا تونس وليبيا، وجنوبا مالي والنيجر[2].

I-2. التضاريس : تتربع الجزائر على أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد، وهي تتتابع من الشمال إلى الجنوب، ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري مثل: سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية، منها جبال " شيليا " بالأوراس بالشرق بارتفاع قدره 2328 م قمة " لالا خديجة " بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى بارتفاع قدره 2308 م، وغيرها من الجبال تتميز بها تضاريس الجزائر التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عن هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزحلق[3].

أما جنوب الجزائر فيمثله الأطلس الصحراوي، و يظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من 80% من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر الصحراء، تتميز بغابات النخيل، وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ومن هذه المناطق بسكرة، غرداية، أدرار، وادي سوف، عين صالح، ورقلة، توقرت، جانيت بتمنراست. وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة " الأهقار " بتمنراست والتي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، نظرا لما يتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحملة بالرمال التي تميزها قمة " تاهات " بارتفاع قدره 2918 م، كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة. وتعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا متنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية، لتصبح مورد لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة[4].

I-3.المناخ : نظرا لشساعة المساحة التي تتربع عليها الجزائر أدى إلى تنوع المناخ الذي يسودها، إذ تتميز بين الأنواع التالية:

- **المناخ المتوسطي:** ويشمل المنطقة الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارية سنوية متوسطة تقدر بـ18° درجة مئوية من أفريل إلى شهر أكتوبر. وتبلغ درجات الحرارة ذروتها

(1) من موقع www.medinanet.org
(2) هواري معراج، محمد سليمان،"السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العلمية-حالة الاقتصاد الجزائري-"، مجلة الباحث، عدد 01، 2004، ص 24. بتصرف.
(3) جغرافيا الجزائر، عن موقع www.ar.wikipidia.org
(4) جغرافيا الجزائر، عن موقع www.ar.wikipidia.org

خلال شهر جويلية وسبتمبر وأوت، حيث تصل إلى 30° مئوية وعموما المناخ في هذه المنطقة يتميز بالحرارة والرطوبة[1].

- **المناخ الشبه الجاف:** ويشمل منطقة الهضاب العليا وهو من النوع القاري المتميز بفصل بارد طويل وأحيانا رطب إذ يمتد من شهر أكتوبر إلى شهر ماي، حيث يسجل درجات حرارة معدومة وأحيانا سالبة (تحت الصفر) في بعض المناطق، بقية الأشهر تتميز بالحرارة والجفاف بدرجات تتجاوز 30°مئوية[(2)].
- **المناخ الصحراوي:** يسود الجنوب الصحراوي، وتصل فيه درجة الحرارة إلى 40 درجة[3].

I-4. أهم الثروات الطبيعية : نظرا للموقع الجغرافي للسواحل الجزائرية على مستوى البحر الأبيض المتوسط وتنوع مناخها هذا جعل فيها مواقع جذب سياحية إستراتيجية تتميز بالإنفراد البيئي ويتضمن الشريط الساحلي نظام بيئي بحري يمتد من الشرق إلى الغرب، إن أهم هذه المواقع تتمثل فيما يلي:

I-4-1. المنطقة الساحلية و أهم الحظائر الوطنية:

- **المنطقة الساحلية البحرية للقالة:** حيث تتميز بمناخ رطب و سطح ذو نظام بيئي غابي وبحري، تغطي منطقة البحيرات حوالي 15000 هكتار ذات ثروة حيوانية وزهرية فريدة من نوعها، إضافة إلى مناطق ساحلية أخرى كثيرة من بينها: سيدي فرج، زرالدة، تيبازة، عين ترك، برج الكيفان، عين طاية، عنابة، جيجل، بني صاف، وهران ...الخ[(4)].
- **الحظائر الوطنية** : و نذكر منها أهم الحظائر[(5)]:

* **حظيرة "ثنية الأحد " بتسمسيلت:** توجد بالغرب الجزائري، يعود تاريخ تأسيسها إلى سنة 1923 ، تتربع على مساحة قدرها 3424 هكتار، تكسوها أشجار الأرز بنسبة 87% من إجمالي مساحتها، وبها 450 صنف نباتي، 289 نوع حيواني منها: الشيهم، الضربان، القط البري، الهدهد، العقاب الملكي، وإنها الوحيدة في حوض البحر الأبيض المتوسط التي تنمو فيها أشجار الفلبين على ارتفاع 1600 متر، وتحوي موقع أثري يعود تاريخها إلى 8 آلاف سنة مضت.

* **حظيرة "جرجرة " بالبويرة:** تقدر مساحتها بـ18550 هكتار، بها أعلى قمة يبلغ ارتفاعها 2308 متر وهي قمة "الالا خديجة"، وتضم 1100 نوع نباتي و155 نوع حيواني، وتعد أغنى المحميات بالطيور الجارحة، إلى جانب بعض الحيوانات النادرة كقرد "المانقو" .

* **حظيرة "القالة" بالطارف:** تعتبر أوسع حظيرة في شمال الجزائر بمساحة تقدر بـ76438 هكتار وبها جبل "الغرة" أعلى قمة ارتفاعها 1202 مترا، تحوي هذه الحظيرة 964 نوع نباتي، 617 نوع حيواني وحوالي 60 ألف رأس من البط، وتصنف هذه المحمية ضمن المناطق الرطبة التي تهاجر إليها الطيور.

* **حظيرة "بلزمة " بباتنة:** تتربع على مساحة قدرها 26000 هكتار، ترتفع جبالها على سطح البحر

(1) خالد كواش،"مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، يصدرها مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، عدد 01، 2004، ص 218.
(2) نفس المرجع، ص 218.
(3) هواري معراج، محمد سليمان، مرجع سابق، ص 24.
(4)حفصى هدى، مرجع سابق، ص 35.
(5) عشي صليحة، "المحميات الطبيعية ودورها في تحقيق السياحة المستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 11-12 نوفمبر 2008، ص ص27-28.

بـ2178 مترا، بها 447 نوع نباتي، 309 نوع حيواني، منها 59 نوع محمي ويوجد بالحظيرة أربعة أشجار من نوع أرز الهيمالايا، وتغطي أشجار الأرز فيها نسبة 12% من مساحتها الإجمالية.

* **حظيرة "تازا" بجيجل :**لها واجهة بحرية تمتد على مساحة 9 كلم ، و بها أنواع نباتية و حيوانية، وتسمى أعلى قمة فيها بـ"الكرن" يبلغ علوها 1120 متر.

- **حظيرة " قورايـة "ببجايـة،** وتتربع على مساحة قدرها 2080 هكتار، وبها بحيرة تسمى "مزاية" وحصن يصل ارتفاعه إلى 672 مترا، وتبلغ حظيرة " الشريعة " بالبليدة 26587 هكتارا، يوجد بها 75 نوعا نباتيا و220 نوعا حيوانيا، وتعتبر قمة " سيدي عبد القادر " أعلى ارتفاع بها حيث يقدر بـ:1627 مترا وتتربع حظيرة "الطاسيلي " 100 هكتار وتتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية.

I-4-2. المناطق الصحراوية: تمتلك الجزائر منطقة صحراوية تعتبر الأوسع بحوالي مليوني كلم مربع موزعة على أربعة مناطق للصحراء الكبرى وهي[1]:

- **منطقة أدرار:** تقع بالجنوب الغربي مساحتها 427000 كلم² وبعدد سكان 270000 نسمة هذه المنطقة سياحية بالدرجة الأولى لما تحتوي عليه من مناظر طبيعية وآثار قديمة قدم وجود الإنسان بالصحراء .
- **منطقة إليزي:** وتقدر مساحتها بـ286808 كلم² وكثافة سكانها 24000 نسمة، تعتبر دائرة جانت الأكثر أهمية والمعروفة بحديقة الطاسيلي .
- **منطقة واد ميزاب:** صنفت هذه المنطقة ضمن التراث العالمي، بما يخص كذلك الجانب التاريخي والحضري والهندسي الذي يشمل مدن مثل: بني يزقن، بونورة، بستان النخل.
- **منطقة تمنراست (LE HOGGAR):** تغطي مساحة 11300 كلم² وكثافة سكانية 45000 نسمة تحتوي هذه المنطقة على الحديقة الوطنية التي أنشئت سنة 1987م، والتي تميزت باحتوائها على حيوانات ونباتات نادرة ونقوش على الصخور وتعود للقرون الماضية.

I-4-3. المحطات المعدنية: الجزائر بلد غني بطبيعته الساحرة وقدراته السياحية والثقافية الهائلة والمتعددة وحتى الطبيعية كان لها الفضل في أن تمنح الجزائر مناظر خلابة، كما وهبتها العديد من المنابع المعدنية بخاصيات علاجية مؤكدة، تبين حسب الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية وجود 202 منبع للمياه المعدنية يتركز أغلبها في شمال البلاد، ومن أهم هذه المحطات نجد: حمام ريغة بعين الدفلى، حمام بوحنيفة بمعسكر، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين بالمدية، حمام دباغ، حمام بوشهرين، حمام النبائل المعدني بقالمة[2].

II. المقومات التاريخية والحضارية: تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك إرثا تاريخيا و حضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين، والتي صنف جزء معتبر منها قبل المنظمات العالمية كتراث عالمي للإنسانية وهي كما يلي[3]:

- **حظيرة الطاسيلي:** والتي تعتبر متحفا مفتوحا على الهواء، أكثر من 150.000 نقش ورسم .
- **موقع جميلة بسطيف:** سجل كتراث عالمي عام 1982م .

(1) حفصي هدى، مرجع سابق، ص 35.
(2) الحمامات المعدنية منتوج خاص، مجلة الجزائر سياحة، يصدرها الديوان الوطني للسياحة، العدد 33، بدون سنة نشر، ص 14. بتصرف.
(3) شكيب أنور الشريف وآخرون، " التنمية المستدامة للقطاع السياحي ما بين التطوير والاستنزاف"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة واقتصاد البيئة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 6-7 جوان 2006، ص7.

- **موقع واد ميزاب بغرداية:** سجل تراثا عالمي سنة 1982م .
- **حي القصبة بالجزائر العاصمة:** تم تسجيله كتراث عالمي عام 1992م .
- **قلعة بني حماد بولاية المسيلة:** سجل كتراث عالمي عام 1980م وهو قائم منذ 1007م .
- **موقع تيمقاد بولاية باتنة:** يشمل على مسرح كبير يقام به " مهرجان تيمقاد الدولي " كل عام وقوس نصر القائد " تراجان " والسوق والقصر الذي شيده البيزنطيون، سجل كتراث عالمي عام 1982م.
- تيبازة بولاية المدية و مقبرة الرومية Tombeau .

إضافة إلى هذا فإن التراث الحضاري والتاريخي للجزائر يتوفر على العديد من المتاحف منها[1]:

- **متحف باردو الوطني:** يوجد بالجزائر العاصمة وتعرض به حفريات عن أصل شعوب (إثنوغرافيا) إضافة إلى قطع أثرية إفريقية .
- **متحف الوطني زيانة:** يوجد بمدينة وهران يشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ .
- **المتحف الوطني للجهاد:** يوجد بالجزائر العاصمة تتمثل معروضاته في آثار الثورة التحريرية.
- **المتحف الوطني للفنون الجميلة:** يوجد بالحامة بالجزائر العاصمة تعرض به ألوانا من الفن العصري كالرسم، التصوير، النحت والنقش.
- **متحف تيمقاد:** يوجد بباتنة يضم قطعا من الفسيفساء وآثار قديمة منها نقود وأسلحة قديمة وتماثيل.
- **متحف هيبون بعنابة:** يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية.

إن جانب هذا التراث الحضاري والثقافي الذي تتوفر عليه الجزائر فإنها تمتلك تراثا ثقافيا شعبيا، يتمثل في إرث من العادات و التقاليد المحلية، ومنتجات متنوعة للصناعة التقليدية مثل: صناعة الزرابي التي تشتهر بها بعض مناطق البلاد، مثل منطقة غرداية، الجلفة، الأوراس. وصناعة النحاس التي تعرف به مدينة قسنطينة وصناعة الفخار المتواجدة في عدد من مناطق البلاد سيما منطقة القبائل.

III. المقومات السياحية المادية:

إن الجزائر تمتلك من الإمكانيات ما يؤهلها أن تكون مقصدا سياحيا، فزيادة على المقومات السياحية السابقة الذكر، فإن السائح يحتاج إلى خدمات توفر له الراحة و الأمان كالإيواء، النقل، الاتصال ...الخ. وفيما يلي سنعرض الإمكانيات المكملة:

III-1. معطيات إعلامية و اتصالية: للإعلام دور كبير في ترقية السياحية الجزائرية، فلا يمكن لأي شيء بأن يضاهيه في هذه الرسالة، بحيث يمكنه تزويد الجماهير في كل العالم بالمعلومات الضرورية والهامة حول المنتجات السياحية، وتعرف الساحة الإعلامية والاتصالية الجزائرية تنوعا كبيرا حيث تتكون من[2]:

- **مؤسسة الإذاعة الجزائرية:** تضمن البث الإذاعي بثلاث قنوات عمومية وقناة دولية، وأكثر من 20 محطة جهوية.
- **مؤسسة التلفزيون الجزائري:** يضم أربعة قنوات تصل إلى العالم عبر البث الرقمي والساتل و على الانترنت بالإضافة إلى التلفزة الجزائرية الوطنية .

(1) عشي صليحة، "الآثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد التنمية، قسم علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2005، ص45.
(2) حفصى هدى، مرجع سابق، ص 37.

- **وكالة الأنباء الجزائرية:** إضافة إلى العشرات من الصحف العامة المتخصصة .
- **الاتصالات:** تغطي الشبكة الهاتفية مجموع القطر الوطني بـ:96% من الطاقات المنجزة ذات الطابع الأوتوماتيكي، إلى جانب تعميم النظام الرقمي واستعمال الهواتف النقال، من خلال العديد من المتعاملين منها: الجزائرية للاتصالات، أوراسكوم تيليكوم الجزائر، الوطنية للاتصالات .

III-2. قدرات الإيواء: إن الجزائر استطاعت أن توفر أكثر من 607087 سرير جديد خلال 39 سنة من الاستقلال، إلا أن هذه الإمكانيات تبقى قليلة بالنسبة للجزائر ولا تسمح لها أن تدخل المنافسة مع الدول المتقدمة في المجال السياحي وحتى الدول المجاورة كتونس والمغرب[1].

ففي عام 2009 تقدر الطاقة الفندقية في الجزائر بحوالي 1034 فندق، حيث نجد 80% من الطاقة الفندقية بالجزائر تتضمن المنتجعات والشاليهات و بيوت الشباب، وهو ما يتناسب مع كون معظم السياح الزائرين للجزائر هم من أوروبا[2].

III-3. الهياكل القاعدية: تمتلك الجزائر هياكل قاعدية هامة تتمثل فيما يلي[3]:

III-3-1. النقل: لقد تم الاهتمام بالنقل وتجسيده في المنجزات الخاصة بشبكات الطرقات والمطارات والموانئ، فكثافة شبكات الطرق البحرية، الجوية، البرية المحققة في الجزائر، تشكل عامل هام لتشجيع السياحة في مختلف المناطق .

III-3-2. شبكة الطرقات: يصل طول شبكة الطرقات في الجزائر إلى 109.452 كم تتميز بتركزها في المنطقة الشمالية للبلاد حيث يصل طولها في هذه الأخيرة إلى 96.684 كلم، بما فيها:

-الطرق الوطنية 28.275 كلم - الطرق الفرعية الولائية 23.926 كلم- الطرق البلدية 57.251 كلم

III-3-3. شبكة السكك الحديدية: طول السكك الحديدية تقارب 4500 كلم تلتف حول 200 محطة تغطي على الأخص شمال البلاد، تتكون هذه الشبكات: 1435 كلم طريق عادي، 1055 كلم طرق ضيق، 305 كلم طريق مزدوج 299 كلم طريق مكهربة .

وتملك الشركة الوطنية للنقل 200 محطة مفتوحة لنقل السلع والمسافرين و20 فرع تربط الوحدات والمناطق الصناعية بأهم الموانئ وأهم محطات تصدير المحروقات هي: الجزائر، عنابة، وهران، أرزيو، سكيكدة، بجاية.

(1) نفس الرجع، ص 37.
(2) علي جدوع الشرفات، "التنمية الاقتصادية في العالم العربي"، دار جليس الزمان للنشر، الأردن، 2010، ص 104.
(3) عن موقع www.algeriantourism.com

المبحث الثاني: واقع السياحة في الجزائر

وتناولنا في هذا المبحث السياحة الجزائرية عبر المواثيق والمخططات، بالإضافة عراقيل السياحة في الجزائر أساليب تأهيل القطاع السياحي وإجراءات دعمه. **المطلب الأول: السياحة الجزائرية عبر المواثيق والمخططات**

إن النشاط السياحي ولوقت طويل لم يكن كأحد أقطاب التنمية الاقتصادية إلا بعد الميثاق السياحي لسنة 1966 أين ظهرت مؤشرات الاهتمام بالقطاع السياحي من قبل الدولة، وفي ما يلي استعراض لأهم المحطات التي مر بها القطاع السياحي وهذا عبر المواثيق والمخططات.

I. الفترة الممتدة مابين 1966-1977:

تميزت هذه الفترة بإصدار العديد من المواثيق والمخططات التنموية للقطاع السياحي تمثلت في[1]:

I-1. الميثاق السياحي لسنة 1966: بغرض الوصول بالسياحة إلى المكانة التي تستحقها والنهوض بها من جديد وحتى تكون مصدرا للعملة الصعبة وتساهم في خلق مناصب الشغل، قامت وزارة السياحة بدمج وإدخال المنتج السياحي الوطني في السوق العالمي للسياحة ، وضمان تطوير وتنمية المحلية من جهة، والعمل على تعريف بالبلاد وبالثروات الطبيعية والثقافية والاجتماعية(تظاهرات فنية، المعارض والتظاهرات الموسيقية)، عليه تم إعداد ميثاق سياحي سنة 1966 من أجل تشجيع الاستثمار في مجال هياكل الاستقبال في المناطق الساحلية والصحراوية، وكانت توجهات الميثاق السياحي متمحورة في ثلاث نقاط:

- تحسين الشروط الطبيعية والثقافية.
- اختيار مناطق التوسع السياحي.
- إنشاء وتطوير الصناعة الفندقية.

I-2. الميثاق السياحي لسنة 1976:

السياسة المنتهجة من خلال الميثاق السياحي لسنة 1976 أعطت اتجاها جديدا للسياحة من خلال الاهتمام بالسياحة المحلية من أجل الاستجابة للطلب المحلي فيما يخص خدمات الراحة والترفيه، هذا دون إغفال السياحة الدولية التي تعتبر وسيلة للاتصال بين الشعوب من جهة، ومن جهة

(1) حفصى هدى، مرجع سابق، ص 40.

أخرى عامل تحريك للاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق تم انجاز العديد من الفنادق والقرى السياحية والمركبات السياحية. وهذا على مستوى كل التراب الوطني.

II. مخططات التنمية السياحية: وتمثلت فيما يلي[1]:

II-1. المخطط الثلاثي (1967-1969): إن المخطط الثلاثي كان يهدف إلى تطوير هياكل استقبال السياح عبر كامل التراب الوطني، ولهذا خصص ميزانية تقدر ب 285 مليون دج لإنشاء 13081 سرير موجه إلى السياحة الشاطئية والصحراوية، ونجد أن المناطق السياحية الشاطئية أخذت حصة الأسد من هذه الانجازات حيث تم انجاز 2406 سرير أي بنسبة 35% من مجموع 6766 سرير كان مبرمج للانجاز.

لكن في نهاية هذه الفترة نسجل عجز ب10135 سرير أي ما يعادل 77,5% كفارق بين ما كان مبرمج في سنة 1967 وما قد أنجز في نهاية سنة 1969، كان هذا العجز الذي سبب ضعف الإدارة وبطئ انجاز المشاريع.

II-2. المخطط الرباعي الأول(1970-1973): إن هذا المخطط عالج عدة نقاط خاصة كالزيادة في هياكل الإيواء وهذا بالزيادة في عدد الأسرة لتصل إلى (70000-90000)سرير في نهاية 1973، هذا من أجل تلبية متطلبات السياحة الداخلية والخارجية وإتمام النقائص أو العجز الذي حققه المخطط الثلاثي، حيث تم تخصيص لذلك ميزانية تقدر ب 700 مليون دج منها 120مليون دج لانجاز 8 محطات صحية حتى يمكن انجاز هذه المحطات تم إنشاء الشركة الوطنية للمحطات الصحية، كما عرفت هذه الفترة إنشاء :الشركة الوطنية للفندقة.

إدماج النادي السياحي في القطاع السياحي، مع تكليف الديوان الوطني الجزائري للسياحة للإسراع في إنهاء المشاريع الاستثمارية بهدف تطوير المنتج السياحي، لكن في الأخير لم ينجز إلا 9000 سرير من العدد المبرمج وهو ما يعادل عجز ب 26000 سرير.

II-3. المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): لم يختلف كثيرا عن سابقيه من حيث تحديد الأهداف، كما جاء به لتغطية نقائص المخطط الرباعي الأول، لذلك برمج انجاز25000 سرير بهدف الوصول إلى 60000 سرير قبل 1980، وضع لذلك مبلغ 1230مليون دج لتحقيق الانجازات، كما عرف هذا المخطط عدة تغييرات منها إلحاق المصالح التجارية التابعة للوكالة الوطنية للسياحة، وكذلك تم إنشاء في سنة 1976 الشركة الوطنية السياحية (Altour) التي أسندت لها مهمة تسويق المنتج السياحي.

الانجازات التي تم تجسيدها بلغت نسبة 41% من الأهداف، وعليه نلاحظ أنه كان هناك تحسن كبير فيما يخص تحقيق الانجازات، ولكن رغم هذا التحسن إلا أنها لا تكفي.

II-4. انعكاسات السياسة السياحية في الفترة (1966-1977): وتتمثل هذه الانعكاسات في[2]:

II-4-1. ميدان الشغل والتكوين: في ميدان توفير مناصب شغل نجد أن القطاع العمومي في سنة 1977 وفر 7252 منصب شغل دائم أي ما يعادل 1%، أمات من جهة التكوين السياحي عرف عجزا فيما يخص تكوين إطارات أكفاء، تقنين وموظفين مؤهلين.

II-4-2. الهياكل الفندقية: من ناحية الانجازات الفندقية، عرفت هذه المرحلة انجاز مراكز سياحية موجهة إلى السياح الأجانب في المناطق التالية: موريتي، زيرالدة، الأندلسيات، سيدي فرج.

في سنة 1977 لوحظ ارتفاع محسوس في عدد الهياكل الفندقية وصلت إلى 131 فندق منها 25 % في ولاية الجزائر، 11% في ولاية وهران و9% في ولاية عنابة.

(1) نفس المرجع السابق، ص 41.
(2) نفس المرجع السابق، ص 42.

لكن بالرغم من هذا التحسن إلا أنها تبقى غير كافية لأنها تفتقر لمؤهلات تسمح لها على الأقل الاستجابة إلى الطلب الداخلي(سياحة داخلية)، كما أنها غير موزعة بطريقة عقلانية عبر كامل القطر الوطني .

II-4-3. عدد السياح في الفترة مابين(1977-1970): إن الإحصائيات التي تخص عدد السياح في هذه الفترة تعكس السياسة السياحية المنتهجة آنذاك من طرف الدولة، حيث إذا أخذنا كمثال عدد المسافرين غير المقيمين كمقياس سياحي خارجي نجده لم يتعدى300000 مسافر خلال هذه الفترة بمعدل 240000 سائح في السنة .

III. الفترة الممتدة بين(1990-1980):

III-1. مرحلة إعادة هيكلة القطاع السياحي:

خلال الدورة الثالثة للدورة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في موسمها الثاني في شهر فيفري 1980 وفي يوم تقييمي للقطاع السياحي، أظهرت حصيلة القطاع فيما يخص هياكل الاستقبال والإيواء، على ضوء هذا العجز تم تحديد أهداف جديدة واستراتيجيات جديدة للتنمية السياحية تتمثل في:

III-1-1. المخطط الخماسي الأول(1984-1980): إن ما يميز هذا المخطط هو بلوغ الوعي لدى المسيرين بضرورة إحداث التوازن الجهوي، الذي كان في تلك الفترة بسبب النزوح الريفي، والأولوية التي أعطيت للسياحة الحضارية دون سواها في المخططات السابقة.

وأهم ما جاء في هذا المخطط يمكن تلخيصه فيما يلي[1]:

- برمجة الفندقة الحضرية.
- توسيع الفندقة الصحراوية.
- توسيع الحمامات المعدنية.
- تهيئة مناطق التوسع السياحي.

إن تنمية القطاع السياحي في هذا المخطط تأخذ بعين الاعتبار الأهداف التالية[2]: إحداث مناصب شغل، وزيادة المداخيل من العملة الصعبة وذلك بتنمية السياحة الدولية ويمكن تجسيد هذه الأهداف في الأعمال الجديدة المقررة في المخطط وهي:

- برنامج للفنادق الحضرية: يحتوي على 8500 سرير مخصصة للمدن لم تشملها الاستثمارات السابقة ولتوسيع بعضها.
- توسيع الفنادق الصحراوية بإحداث 2500 سرير جديد.
- تهيئة منطقتين أو ثلاث مناطق نموذجية للتوسع السياحي، وذلك لكي تكون مثالا يقتدى به في أهم الأعمال التي تقوم بها الدولة أو الجماعات المحلية أو القطاع الخاص.
- متابعة سياسة توسيع المخيمات السياحية.

وتبلغ الاستثمارات للفترة 1980- 1984 ب3400 مليون دج لتغطية النفقات التالية:

- ما تبقى انجازه والبالغ 1,6 مليار دج.
- أعمال جديدة والبالغة 1,8 مليار دج .

III-1-2. المخطط الخماسي الثاني(1989-1985):

(1) بوعقلين بديعة، "القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التخطيط والتنمية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2002، ص 67.

(2) نفس المرجع، ص68.

في هذا المخطط أعطيت الأهمية إلى السياحة الداخلية مع الشروع في تنفيذ برامج خاصة لاستقبال السياح الأجانب، أما الأهداف التي سطرت فتتمثل في النقاط التالية[1]:

- الاستمرار في سياسة تهيئة الإقليم.
- تطوير الحمامات المعدنية والمراكز المناخية.
- لا مركزية الاستثمارات وتنويع المتعاملين مثل : الجماعات المحلية، القطاع الخاص، ومؤسسات عمومية أخرى.

لهذا الغرض خصصت الدولة غلاف مالي قدره 1800 مليون دينار جزائري وسوف نحلل المشاريع المتوقع انجازها خلال هذه الفترة كما يلي[2]:

- سنة 1985: من المقرر أن يتم فيها:

*إعادة تحريك المشاريع قيد الانجاز.

*توسيع العديد من الفنادق : كفندق بني عباس ، تيميمون، فندق غرداية، بجاية.

- سنة 1986: من المقرر أن يتم فيها:

*إنشاء 1000 سرير خاص بالمفتوح المناخي(محطة تيكجدة) .

*إنشاء 1000 سرير بوهران.

- سنة 1987: من المقرر أن يتم فيها:

*انجاز فندق بمدينة جيجل300 سرير.

*انجاز فندق بمدينة أرزيو300 سرير .

*إعادة تجديد بعض الوحدات الصحراوية.

- سنة 1988 من المقرر فيها انجاز أربعة مشاريع:

*فندق غرداية 600 سرير.

*فندق بمدينة الوادي 300سرير.

*إنشاء مركب سياحي بسوق الاثنين ل444 سرير.

توسيع الفنادق السياحية بتيميمون 120 سرير.

III-2. النتائج المحققة من خلال هذه المخططات: تتمثل في[3]:

III-2-1. إعادة هيكلة المؤسسات السياحية: هذه المرحلة تميزت بإعادة هيكلة المؤسسات السياحية، حيث تحولت الإدارة من المركزية إلى اللامركزية خاصة حل الديوان الوطني الجزائري للسياحة "ONAT" الذي أشتق منها منظمات جهوية:

- الشركة الوطنية « ALTOUR» مركزها في ولاية تيبازة دورها تسيير الوحدات الشاطئية والصحراوية.
- الشركة الوطنية للفندقة الحضرية « SNHU » التي مركزها في ولاية المدية دورها تسيير الفندقة الحضرية.
- المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية « ENET » موقعها بسيدي فرج.
- الديوان الوطني الجزائري للسياحة « ONAT » مركزه بالجزائر العاصمة والذي عرف تقليص في مهامه.

(1) هدير عبد القادر، "واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود مالية وبنوك، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامع الجزائر، 2006، ص 155.
(1) بوعقلين بديعة، مرجع سابق، ص 70.
(2) حفصى هدى، مرجع سابق، ص ص43-45.

III-2-2. انجاز هياكل الإيواء في الفترة(1980-1989): وصلت قدرات الإيواء في 1985 إلى 29213 سرير، حيث احتلت الجزائر المرتبة الخامسة فيما يخص قدرات الإيواء بالمقارنة مع تونس المغرب، مصر، نيجيريا.

أما في سنة 1998 وصلت قدرات الإيواء إلى 48302 سرير منها 21000 سرير للاصطياف والتي توزعات بين حضرية، ساحلية صحراوية، وحمامات معدنية.

وقد عرفت تهيئة الهياكل السياحية زيادة محسوسة حيث وصلت إلى 1538 سرير، لكن هذه الزيادة غير كافية بالمقارنة مع ما حققته الدول المجاورة التي ضاعفت قدراتها في هذه الفترة.

III-2-3. عدد السياح في الفترة (1980-1989): تدفقات السياحة بقيت ثابتة بالمقارنة مع بالفترات السابقة، تراوحت بين 250000 و40000 حسب السنوات وبمعدل سنوي 324000 سائح (عدد السياح غير المقيمين)، بقيت السياحة الخارجية تسجل سيطرتها بالمقارنة مع المغرب، تونس حيث بلغت نسبة السياح الأجانب بالتحديد 39% كمعدل دخول المسافرين غير المقيمين.

IV. حالة القطاع السياحي في الفترة(1990-2000)

بداية هذه المرحلة كانت مخصصة للخروج بإطار قانوني ضروري للاستثمار الخاص، وبالمقابل كانت الجزائر تعرف تدهورا كبيرا في الحالة الأمنية التي انعكست سلبا على القطاع السياحي في هذه الفترة ويمكن تلخيص هذه الفترة فيما يلي[1]:

IV-1. تدفقات السياح في هذه الفترة:

هذه المرحلة عرفت انخفاضا كبيرا فيلا عدد المسافرين غير المقيمين الذين زاروا الجزائر سنة 1990، حيث سجل دخول 359895 مسافر غير مقيم، انخفض هذا العدد في سنة1996 إلى 18000 مسافر غير مقيم، هذا بسبب الظروف الصعبة التي كانت الجزائر تمر بها لعدم الاستقرار السياسي والأمني معا.

لكن بعد الجهود المبذولة من طرف السلطات العليا لاسترجاع الأمن والاستقرار السياسي، وكنتيجة لذلك استرجع القطاع السياحي حيويته.

IV-2. قدرات الإيواء:

منذ1980 لم تعرف هياكل الإيواء تطورا ملحوظا بالرغم من المجهودات المبذولة، لكن حاليا وحسب وزارة السياحة فان قدرات الإيواء للقطاع وصلت إلى 67087 سرير (عمومي وخاص)، لكن 5000 سرير فقط تستجيب للمقاييس العالمية أي نسبة 7% من إجمالي قدرات الإيواء ، كما أن 3 فنادق من بين 4 غير مصنفة (71%) أي 1% فقط مصنفة من لدرجة 5 نجوم.

IV-3. المداخيل التي حققتها الجزائر: إن المداخيل المحققة بالعملة الصعبة من خلال السياحة الخارجية لم تعرف أي ارتفاع بل انخفاض كبير خلال الفترة (1990-2000) والتي انخفضت من 105 مليون في سنة 1990 إلى 20 مليون في سنة 1998 أي ما يقارب 81% كنقص المداخيل السياحية ، هذا راجع إلى الوضعية التي كانت تعيشها الجزائر.

المطلب الثاني: عراقيل السياحة الجزائرية

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات ومؤهلات سياحية هائلة، لا يمكننا التنبؤ بالمكانة التي نستحق أن نصل إليها بما يتناسب مع موقعنا الجغرافي، ومؤهلاتنا المادية والطبيعية، وبالتالي سنحاول أن نبرز أهم الأسباب التي تقف عائقها في وجه تطور ورقي السياحة في الجزائر، وأهم هذه الأسباب هي:

(1) نفس المرجع السابق، ص 44.

I. الخيارات الإستراتيجية غداة الاستقلال:

إن الإستراتيجية التنموية الوطنية التي تم تبنيها غداة الاستقلال أعطت الأولوية للتصنيع على حساب باقي القطاعات الاقتصادية، وعليه فان تطوير الأنشطة السياحية لم يحظ بقدر من الأهمية الذي كانت تستحقه، مع العلم أن الاقتصاد الوطني الجزائري لم يكن قد وقع بعد في التبعية المطلقة لقطاع المحروقات كما هو الحال منذ 1977[1].

وحسب التقرير الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي ساهمت فيه العديد من الهيئات المتخصصة ومكاتب الدراسات والخبرة فضلا عن منظمة السياحة العالمية احتلت الجزائر على الرتبة 113 من مجموع 124 دولة بخصوص السياسات المعتمدة في مجال التشريعات والقوانين، أما الأولوية في مجال إستراتيجية الأسفار والسياحة فان السياحة جاءت في المرتبة 109، مما يبين عدم إعطاء الأولوية للقطاع السياحي في استراتيجيات التنمية[2].

II. التلوث البيئي وانخفاض مستوى النظافة بشكل عام:

إن تلوث البيئة في الجزائر ليس مبالغا فيه ذلك أنه يمكن تلمس أنواع التلوث التالية:
نفايات المصانع المنتجات الكيماوية التي ترمى في البحر ملوثة الشواطئ الجميلة خاصة في مناطق الشرق الجزائري ، وكذلك الاعتداد الدائم على الطبيعة بحرق الغابات الشيء الذي جعل الجزائر تفقد 11% من غاباتها خلال(2001-1986)، وأيضا المستوى المتدني للنظافة في المدن المتمثل في تأخر رفع القمامة وكنس الأوساخ من الشوارع والاهتمام بالحدائق العامة[3].

III. إشكالية تمويل الاستثمار السياحي:

يجب أن نعلم بعدم وجود بنوك جزائرية متخصصة في الأنشطة السياحية ورغم إسناد مهمة التكفل بتمويل لاستثمار السياحي إلى القرض الشعبي الجزائري، إلا أن الوصول إلى الموارد المالية ، خاصة في شكل قروض، يبقى صعبا على الإطلاق ، وأن القروض التي تقدم للمستثمرين في الأنشطة السياحية ليست مشجعة بسبب كون معدلات الفائدة عليها مماثلة لتلك الخاصة بباقي القروض الممنوحة للأغراض غير الاستثمارية، وتجدر الإشارة إلى أن عدد المشاريع الاستثمارية السياحية التي تعاني من تعثر نتيجة مشاكل في التمويل بلغ عند نهاية عام 2008 بالضبط 217 مشروعا، مقابل حوالي 125 مشروع استثماري متعثر عام 2005، لقد كان من المنتظر أن توفر هذه المشاريع الاستثمارية حوالي 5529 منصب، بعد تدخل الجهات المختصة، رفعت قيود التمويل عن 52 مشروعا ، مما سمح باستئناف عملية انجازها، لكنه في نفس الوقت ، وخلال الفترة ذاتها تم التخلي عن 27 مشروعا استثماريا ، كما تم تغيير وجهة 23 مشروع استثماري آخر[4].

وحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي احتلت الجزائر المرتبة 105 بالنسبة للإنفاق الحكومي على قطاع السياحة والأسفار[5].

IV. قصور المرافق الأساسية: ويمس هذا القصور في الجزائر شبكة الطرق التي تعاني قصورا وصل إلى نسبة 30% على المستوى الوطني وخاصة في عواصم الولايات، وكذلك غياب ربط للمواقع والشواهد والآثار السياحية بطرق مع المدن أو مع المحاور الرئيسية للانتقال ، وكذلك نقص في المياه الصالحة للشرب، وتلوث كبير للشواطئ الجميلة التي تعاني إهمالا لا يوصف، وأيضا نقص كبير جدا في اللافتات والإشارات التي تبين الطرق والاتجاهات والمسافات بين المدن والمواقع ،

(1) حميد قرومي، مرجع سابق، ص13.
(1) زيد منير سلمان، "الاقتصاد السياحي"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 244.
(2) حميد قرومي، مرجع سابق، ص 13.
(4) نفس المرجع، ص 14.
(5) زيد منير سلمان، مرجع سابق، ص 245.

وضعف وتقصير في خدمات النقل الجوي حيث لا تحترم فيه المعايير الدولية وكذلك المواعيد، وحسب تصنيف الهيئة الدولية، احتلت الجزائر الرتبة 101 بالنسبة لهياكل النقل الجوي والهياكل السياحية[1].

واحتلت أيضا مراتب تتراوح ما بين 81 و72 بالنسبة لوسائل وشبكات النقل[2].

V. تضارب وتشتت الاختصاصات بين الوزارات:

إن تضارب الاختصاصات بين الوزارات تمثل مشكلة كبيرة، ومن أبرز الأمثلة على هذه المشكلة هي التداخل بين اختصاصات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ووزارة السياحة والبيئة وتهيئة الإقليم فيما يختص في الإشراف والرقابة وتنمية السياحة الدينية ، فبينما تختص الأولى بالإشراف على إدارة المساجد ومن بينها المساجد الأثرية (مثلا سيدي بومدين في وهران، سيدي عبد الرحمن في العاصمة، سيدي مروان في عنابة...) ، فقد تدفع وزارة السياحة والبيئة وتهيئة الإقليم بأن المحافظة على الآثار الدينية وتطويرها يعتبر من صميم اختصاصها، في نفس الوقت نجد أن وزارة الثقافة والاتصال تقوم أيضا بعدد من الأنشطة التي تقع في دائرة اختصاصها (مثل ذلك ترميم المساجد الآثار والتنقيب عن الآثار بالتعاون مع هيئة الآثار وإنشاء المعارض السياحية في الداخل والخارج)، والإشراف على المتاحف الأثرية[3].

VI. نقص الاهتمام الإعلامي:

نلاحظ عند سماعنا أو رؤيتنا أو قراءتنا لوسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة النقص الفادح في الاهتمام بالجانب السياحي وإعطائه نظرة واضحة ومشوقة للجزائر، وبالتالي فانه من الضروري أن نحسن صياغة أخبارنا خاصة الصحف الموجودة على الانترنت ومختلف وسائل الإعلام الجزائرية الدولية ونخصص قسما للحديث عن بلدنا وآثاره وتاريخه العريق وسواحله وصحرائه وكل ربوعه المتنوعة[4].

VII. الافتقار للثقافة السياحية لدى المواطنين:

لدى الكثير من الجزائريين نظرة سلبية للسياحة إذ يعتبرونها كتناقض مع عزتهم وكرامتهم إذ يعتبرون خدمة السياح بمقابل نوعا من الاهانة والإذلال ، بينما يقدمون الخدمات نفسها للسياح دون مقابل تعبيرا عن الكرم وحسن الضيافة[5].

VIII. بعض الممارسات المشينة:

ونقصد بها تصرفات بعض الفنادق والمخيمات والمجمعات السياحية، والتي ترمي بفضلاتها على الشواطئ أو في أماكن غير مخصصة لذلك، واستغلال الفنادق والمخيمات لأغراض غير أخلاقية، فبدخول موسم الصيف تزداد الخصومات والمشاجرات والمشاكل بسبب المسكرات والمخدرات . بالإضافة إلى تناقص أو غياب أعوان الأمن ورجال الحماية المدنية في بعض المناطق ليلا مما يفتح المجال أمام المنحرفين للقيام بممارساتهم المخلة بالقانون والآداب ، بل وقد يشكلون خطرا على حياة المصطافين والسياح مما قد يحرمهم من الاستمتاع بهذه المناطق ليلا بل قد ينفر منهم منها إطلاقا[6].

IX. العامل الأمني:

(1) حميد قرومي، مرجع سابق، ص 14.
(2) زيد منير سلمان، مرجع سابق، ص 245.
(3) حميد قرومي، مرجع سابق، ص 14.
(4) نفس المرجع السابق، ص 15.
(5) نفس المرجع، ص15.
(6) نفس المرجع، ص 16.

إن الوضع الأمني السيئ الذي عرفته الجزائر طيلة عقد التسعينات، بالإضافة إلى كونه قد ساهم في التأخر الملحوظ لقطاع السياحة في الجزائر مقارنة ببلدان أخرى مثل المغرب تونس وغيرها. إلا أن الوضع الأمني أخذ يعرف تحسنا تدريجيا منذ نهاية التسعينات ليكون مقبولا، الا أن الأمن لا يقتصر على ظاهرة العنف التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات من القرن العشرين، بل يشمل القضاء على الانحرافات المختلفة مثل الاعتداءات الجسدية والسرقة وغيرهما، وفي تقديرنا أن مستوى التحسن الأمني الحالي مشجع جدا على الاستثمار بجميع أنواعه، أي بما فيه الاستثمار السياحي. ويبقى على السلطات العمل على تحسين جوانب أخرى من المناخ الاستثماري[1].

ورغم التحسن الأمني إن لم نقل أنه أصبح جيد في الوقت الحالي، فقد صنفت الجزائر حسب المنتدى الاقتصادي العام 2006، المرتبة 74 بالنسبة لمجالات السلامة والأمن، والمرتبة 114 في مجال كلفة الأعمال بالنظر للإرهاب، المرتبة 80 بالنسبة لكلفة الأعمال بالنسبة للجرائم و العنف[2].

المطلب الثالث: أساليب تأهيل القطاع السياحي وإجراءات دعمه في الجزائر

I. أساليب تأهيل القطاع السياحي

من خلال ما تطرقنا إليه من إمكانيات وعراقيل لقطاع السياحة في الجزائر ندرك جيدا بأنه بالإمكان النهوض بهذا القطاع وتحسين مساهمته في دفع عجلة التنمية بكافة أشكالها، لكن على شرط اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي إن أحسن تنفيذها وتم استغلال الإمكانيات المتاحة فقد تجعل السياحة في الجزائر تضاهي مثيلاتها في الدول الشقيقة بل ولما لا حتى الدول العريقة في ميدان السياحة ومن هذه الإجراءات نذكر[3]:

I-1.الاستعانة بعناصر بشرية متخصصة:

إن اختيار الموظفين على أسس علمية وسليمة يتطلب بالضرورة الاستعانة بعناصر بشرية متخصصة في مجالات التسويق والإعلان المختلفة واعتماد هذه العناصر البشرية بدورها على العاملين اللذين يكونان القاعدة وهما الموهبة والعلم المقترنين بالخبرة وتتمثل مهمة هذه العناصر في بحوث التسويق وبحوث الإعلان وعناصر إنتاج الإعلان من فنيين وخبراء وتصميم وإخراج وتصوير، وهذا ما يجعل من عملهم ناجحا وفعالا.

I-2.التوجه الاجتماعي في صناعة السياحة :

ويعني ذلك أن لا يكون الاهتمام منصبا فقط على الربح المادي البحت ، بل يجب كذلك الاهتمام بالجوانب السياسية والقانونية و الديموغرافية وكذلك الاعتبارات الأخلاقية والإنسانية والحضارية والشواهد التاريخية والموروث الشعبي وان تكون هذه العوامل هي الموجه الأساسي لاستراتيجيات التسويقية لصناعة السياحة.

I-3. تطبيق وتبني استراتيجيات تسويقية سليمة:

على المهتمين بالجوانب التسويقية للسياحة إدراك مدى الاختلاف بين التسويق المحلي والدولي فضلا عن ضرورة الفهم الدقيق والواضح لمتغيرات البيئة التسويقية الدولية ليكون قرار الدخول للأسواق الدولية ذو كفاءة وفاعلية مما يفرض نظرة وبعدا دوليا لدى مدراء التسويق بحيث ينظر إلى العالم على أنه عبارة عن أجزاء أو قطاعات لسوق واحد وتقسيم السوق أو الأسواق المستهدفة إلى أجزاء مما يساعد على:

- اكتشاف وتحديد حاجات الزبون الدولي (السائح).

(1) نفس المرجع، ص17.
(2) زيد منير سلمان، مرجع سابق، ص 245.
(3) حميد قرومي، مرجع سابق، ص ص17-21.

- إشباع حاجات ورغبات الزبون الدولي.
- ابتكار منتجات جديدة مع وجود قدرة على إدخالها السوق وتقديمها في التوقيت المناسب.
- مواجهة المنافسة والتفوق على المنافسين من داخل الدولة أو خارجها.
- تنمية ثقافة تسويقية تتضمن الاستماع لرأي العملاء ومهارات الاتصال وحماية البيئة.

I-4. الإرشاد السياحي:

ويعتبر من الأنشطة المكملة للنشاط السياحي وتتطلب الكفاءة العلمية والمهنية الفنية العالية والخبرة الكبيرة والإلمام بالجوانب التاريخية والحضارية والطبيعية وإجادة اللغات الأجنبية المتعارف عليها عالميا، وهذا ما يزيد النشاط السياحي الجزائري أهميته حيث يبين المرشد السياحي للسياح الآثار التاريخية والمعالم السياحية ويرد على استفساراتهم ويوجههم لجميع الأماكن ويثيرهم بشرح مفصل وشيق يزيد من حماستهم ، ويجعلهم لا يندمون على زيارة الجزائر.

I-5. توفير الأمن والاستقرار:

يعتبر العامل الأمني من أهم مكونات النشاط السياحي ، خاصة لما رأيناه من خصائص الطلب السياحي والتي من أهمها الحساسية الشديدة لمختلف العوامل وعلى رأسه العامل الأمني والذي أثر كثيرا وسلبا على السياحة في الجزائر أثناء فترة التسعينات ، ورغم تحسن الوضع الأمني بصفة عامة إلا أنه لا تزال بعض الثغرات الأمنية من حيث تزايد عدد السرقات للمحافظ والسيارات ، بالإضافة إلى بعض الاعتداءات هنا وهناك خاصة بعض المناطق وبعض الأوقات وبالخصوص ليلا، مما يجعل من الضروري تكاثف الجهود من قبل السلطات الأمنية ولمجالس المنتخبة والمواطنين للحد من أعمال العصابات والمنحرفين الذين يسيئون لسمعة بلدنا ويؤثرون على راحة وسلامة المواطن أو السائح والتضييق عليهم.

I-6. تقديم كافة الخدمات التي قد تحتاج إليها السياح:

لا يكفي تقديم هذه الخدمات وفقط بل من الضروري اختيار أحسن الطرق لتقديمها في الوقت والمكان وبالأسعار المناسبة، والعمل على تحسين واقع الخدمات السياحية وخاصة أنظمة ووسائل النقل والاتصال الداخلية والخارجية، وهذا يتطلب من الدولة دورا فاعلا ومؤثرا، والشكل الموالي يوضح معظم الخدمات التي يحتاج إليها السائح.

الشكل رقم(06): الخدمات السياحية الضرورية للسياح

- شركات تأجير السيارات

خدمات الطعام والشراب:

- المطاعم والنوادي والجمعيات وشركات التموين

خدمات الإيواء

- الفنادق والقرى السياحية، المخيمات والشقق السياحية، المنتجعات

خدمات النقل: الجوي البحري البري السكك الحديدية

الطائرات البواخر الحافلات والسيارات القطارات

العرض السياحي الطبيعي

الآثار والمعالم الحضارية، الأنهار، البحار، البحيرات، الشلالات

المصدر: حميد عبد النبي الطائي،"أصول صناعة السياحة"، مؤسسة الوراق، عمان، 2006،ص95.

هذه الخدمات معظمها إن لم نقل كلها كوجود في الجزائر لكن المشكل هو كيفية توزيعها وتقديمها وترويجها للسياح مقيمين أو مغتربين أو أجانب كانوا بشكل صحيح ومناسب.

II. إجراءات دعم القطاع السياحي في الجزائر:

قامت الحكومة الجزائرية بعدة إجراءات للرفع من أداء القطاع السياحي في الجزائر ولكننا نركز على إصلاحات سنتي1990 و2003[1]:

II-1. القانون 10/90 الخاص بالنقد والقرض:

إن قانون النقد والقرض الذي صدر في أفريل 1990جاء لتغيير وإتمام القوانين المصدق عليها سنتي 1982 و 1986، ورفع القيود المتعلقة بتدخل رأس المال الأجنبي وتشجيع الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية والصناعية، البنوك، الخدمات بدون تحديد نسب المشاركة .

والجزائر في سعيها للنظام الاقتصادي الجديد الذي تقتضي مبادئه المنافسة الحرة بين القطاع العمومي والخاص مجبرة على إعادة الهيكلة للقطاعات الاقتصادية وفتح المجال لاستثمار رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية بكل حرية.

وعليه شرعت السلطات والهيئات القائمة على القطاع السياحي بانتهاج السياسة السياحية الجديدة أساسها الخوصصة وأهدافها مشاركة الدول المسيطرة على السوق السياحي الدولي الذي طالما غابت الجزائر عن أخذ حصتها فيه.

إن خوصصة القطاع السياحي لا تعني غياب الدولة ، بل إعادة تحديد دورها في مرحلة اقتصاد السوق أو دخولها كشريك في تسيير بعض المؤسسات المختلفة.

II-2. القانون 03/90 المؤرخ في 08-09-1990 والمتمم لقانون 10/90:

جاء هذا القانون ليتمم القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض. حيث يبين المرسوم 90-03 المؤرخ في 08-09-1990 كيفية تنقل رؤوس الأموال وطبيعة الاستثمار والشروط الواجب توفرها في المتعامل الأجنبي.

إن الاستثمار حسب هذا القانون يجب أن يساهم في:

- خلق فائض من العملة الصعبة.
- تقليص الاستعانة بالسلع والتجهيزات المستوردة.

(1) حميد قرومي، مرجع سابق، ص ص16-17.

- ضمان النشاط التابع للنشاط السياحي، كالنقل، الاتصال...الخ.

إن الهدف من قانون الاستثمار والتي يتطلع القانون إلى تحقيقه هو انجاز حوالي 17700 سرير تكون نسبة القطاع الخاص منه حوالي 70% أي ما يعادل 12000 سرير وهو ما يبين المرتبة التي أصبح يحتلها القطاع الخاص في البرامج التنموية مع التركيز على المنتوج الصحراوي الذي يحظى بأهمية كبرى من حيث الامتيازات والموارد المالية.

II-3. قانون 03/03 المؤرخ في فيفري 2003

يهدف هذا القانون إلى:

الاستعمال العقلاني والمنسجم للفضاءات والموارد لضمان التنمية المستدامة السياحية .

إدراج مناطق التوسع والمواقع السياحية وكذا منشآت تنمية النشاطات السياحية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

حماية المقومات الطبيعية السياحية والمحافظة على الموارد الثقافية والسياحية من خلال استعمال واستغلال التراث الثقافي والتاريخي والديني والفني لأغراض سياحية، بالإضافة إلى حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي.

إنشاء عمران مهيأ ومنسم ومناسب مع تنمية النشاطات السياحية والحفاظ على طابعه المميز، وإنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.

ويمكن الإشارة إلى المشروع البيئي السياحي العملاق " حظيرة دنيا" التي تشرع الدولة في انجازه والمتمثل في الحظيرة الكبرى للجزائر في العاصمة من خلال المساندة الاستثمارية الإماراتية، حيث تتربع الحظيرة على 800 هكتار، تقدر الحظيرة الخضراء فيها ب 77% والباقي يخصص لمجموعات سكنية وفضاء لمجموعات خدماتية ومرافق سياحية وأخرى للتسلية والترفيه. وسيبنى فيها فندق فخم من الطراز العالمي يصل إلى 500 غرفة ، وميدان غولف... ويحاط المشروع بحزام غابي كثيف يحمي الحظيرة من المؤثرات البيئية السيئة، وسيكلف المشروع حوالي 5 مليارات دولار، حيث أنه من هذه الناحية يعد من أكبر المشاريع السياحية البيئية في الجزائر بل وفي العالم.

المبحث الثالث: آثار السياحة على التنمية المستدامة

يرى الكثير من المهتمين بقطاع السياحة بأن لها دورًا هامًا في تنمية وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمعات الإنسانية بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، كما أن هذه الصناعة لا تخلو من الجوانب السلبية كغيرها من الصناعات الأخرى، ولذلك، فلا مناص من الإلمام بالآثار المتعددة لهذه الصناعة، حيث يمكن درء المشاكل وتعزيز المزايا عند تنمية القطاع بالطرق التي تعنى باحتياجات الحاضر ومتطلبات المستقبل، وفي هذا الشأن يمكن رصد الآثار التالية:

المطلب الأول: الآثار الإقتصادية والإجتماعية

I. الآثار الإقتصادية:

ترجع الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي إلى مساهمته في العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسي من حيث كونه مصدر مهمًا للدخل بصفة عامة ومورداً من موارد النقد الأجنبي بصفة خاصة.

كما يعد عنصرًا مؤثرًا في تنشيط الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتنمية التوازن الاقتصادي والاجتماعي للسكان أي تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة.

I-1. أثر السياحة على ميزان المدفوعات:

تمثل السياحة أحد مصادر العملات الصعبة في ميزان المدفوعات، وتُقاس الأهمية الاقتصادية للسياحة من خلال تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال حوصلة الإيرادات السياحي والإنفاق السياحي الناجمة عن النشاط السياحي الدولي.

ويمثل الميزان السياحي قيدًا مزدوجًا لحركة السياحية الصادرة والواردة، والتي يعبر عنها بالإيرادات السياحية التي تظهر في الجانب الدائن من الميزان، أما حركة السياحة الصادرة فتظهر في الجانب المدين له، النشاط السياحي بصفة عامة يقوم على حركة سياحية مزدوجة ذهابًا وإيابًا، بمعنى أن الدولة تكون مصدرة ومستوردة للسائحين في نفس الوقت.

ويؤثر الدخل السياحي على ميزان المدفوعات أو الميزان التجاري تأثيرًا مباشرًا ويتحدد هذا الأثر بالقيمة الصافية للميزان السياحي ونسبتها إلى القيمة الصافية للميزان التجاري سواء كانت سلبية أو إيجابية، وحتى يساهم النشاط السياحي بالأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات يجب تفادي الضغوط التي يمارسها النشاط على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الطلب على السلع المادية والخدمية المستوردة في الحالات التالية[1]:

- أثناء بناء البنية التحتية للخدمات اللازمة للنشاط السياحي.
- عند التشغيل المباشر للوحدات السياحية.
- عند بناء أو تشغيل الوحدات الإنتاجية المغذية للوحدات السياحية.
- عند إنفاق السائح الأجنبي في البلد المصدر للخدمة السياحي على شراء سلع مستوردة.
- عندما يزيد المواطنون من إنفاقهم على السلع المستوردة.

I-2. السياحة والعمالة:

يمثل القطاع السياحي مصدرًا رئيسيًا للتوظيف والعمالة، حيث تشير الإحصائيات والدراسات إلى أن الفرص الوظيفية في قطاع السياحة تنمو بما يقارب الضعف مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، وتمثل حوالي 8 % من نسبة التوظيف على المستوى العالمي حاليًا.

تشمل السياحة وهي صناعة مركبة الكثير من الصناعات وأوجه الأنشطة التجارية التي لا تزال تعتمد على العامل الإنساني اعتمادًا رئيسيًا، كما تتصل بكثير من القطاعات الإنتاجية الأخرى كقطاع التشييد والقطاع الصناعي والزراعي، قطاع البنوك، التأمين والقطاعات الخدمية الأخرى، وقد أجريت دراسات حول مدى تأثير السياحة على العمالة وخلصت إلى ما يلي[2]:

- بالنسبة للفنادق توجد وظيفة واحدة جديدة على الأقل لكل غرفة.
- بالنسبة لباقي القطاعات الأخرى مجتمعة، تنشأ وظائف بنسبة 100 % من الوظائف التي توفرها الفنادق والمحصلة النهائية أن السياحة تخلق 278 وظيفة لكل غرفة. فإذا كان يخطط لإنجاز 100 غرفة فندقية جديدة فإن عدد الوظائف المترتبة عن ذلك يكون في حدود 275 وظيفة جديدة مباشرة وغير مباشرة.

(1) عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، شعبة تسيير المؤسسات، قسم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010،ص130.
(2) نفس المرجع السابق، ص 131.

I-3. الأثر على الاستثمار في البنى التحتية:

تؤدي تنمية قطاع السياحة إلى زيادة الاستثمارات في البنى التحتية المتمثلة في: المطارات، الطرق، الموانئ، وأنظمة المجاري، ومعامل تنقية المياه، والمتاحف، والمراكز الطبيعية وغيرها، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات الرفاه الاقتصادي للمقيمين والسياح على حد سواء[1].

I-4. تمويل الموازنة العامة:

يوفر قطاع السياحة مصدرًا مهمًا لتمويل للحكومات يتمثل: عائدات الضرائب على الأنشطة السياحية والتي يأتي في مقدمتها: الضرائب على المطاعم وأماكن الإقامة والضرائب على مستخدمي المطارات، وضرائب المبيعات، ورسوم دخول المتاحف والحدائق والمتنزهات العامة، وغيرها من المصادر الأخرى[2].

II. الآثار الإجتماعية (السياحة والتنمية الإجتماعية):

II-1. الآثار الإيجابية:

لا شك أن هناك العديد من الآثار التي تخلفها السياحة على المجتمعات المحلية، وبالتالي فإننا بإمكاننا إيضاح أهم تلك الآثار سيما الإيجابية منها خلال النقاط التالية[3]:

الازدهار المستمر للسياحة يقضي على العديد من المشاكل (البطالة- الركود الاقتصادي) وإعادة توزيع السكان بشكل أفضل وذلك بالمشروعات السياحية التي تقام في المجتمعات العمرانية السياحية الجديدة ثم إن السياحة الداخلية أصبحت تعبيرًا عن الرغبة في رفع مستوى الصحة النفسية للشعب والقضاء على التلوث البيئي ... بانتشار المسطحات المائية والمساحات الخضراء. كما أن السياحة أصبحت أكثر من صناعة لأنّ للعنصر البشري فيها أهمية كبيرة فإذا كانت الصناعة –تحريك آلات معدات- خبرة فإنها تستهدف في النهاية الاستجابة لمطالب الإنسان، أمّا السياحة فهي حياة الإنسان نفسه، لأنها تستهدف استعادة اللياقة الذهنية والعصبية بما يفيد الإنتاج. فالسياحة صناعة بشرية من الدرجة الأولى وتحقق الرفاهية للمجتمع فهي تمثل أهمية بالغة في المجتمع الإنساني في تأكيد حق الإنسان في الاستمتاع –بوقت الفراغ- من خلال حريته في السفر مقابل حقه في العمل لارتباط ذلك إيجابيا بقضية الإنتاج والتنمية، فالسياحة أصبحت أكبر من أداة مهمة لتحقيق التنمية.

دائمًا تختار الأنماط السياحية التي تتلائم وطبيعة البلاد وظروفها ولا تتعارض مع القيم وأخلاقيات المجتمع، وتوسيع قاعدة المشاركة لأكبر عدد ممكن من المواطنين داخل المنشآت السياحية بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من العاملين من المناطق السكنية المحيطة بالمشروع السياحي لتحقيق الولاء بين المجتمع والمشروع السياحي قم إن الاستثمار السياحي دائمًا يكون له عائد جانبي يتمثل في رصف الطرق وتجميل المناطق وتحسين الخدمة التليفونية، ومشروعات الصرف الصحي، وكذلك يحدث رواج على مستوى المناطق السياحية ... والكل ينتفع، كما أن السياحة أداة لتعميق الانتماء وتنمية الوعي القومي والاعتزاز بالوطن، وتساهم في بناء الشخصية الإنسانية، وتعمل على الترفيه والترويح النفسي والجسدي فيعود المواطن إلى عمله أكثر نشاطًا وإنتاجية، كما تساهم في تماسك المجتمع بما تتيحه من ألوان التآلف والتعارف.

(1) البرنامج الاقتصادي، "الأمية والأثر الاقتصادي لتنمية القطاع السياحي-حالة المملكة العربية السعودية-"، ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة، 19-2001/06/12م، ص 05.

(2) نفس المرجع السابق، ص 05.

(3) نعيم الظاهر،"مبادئ السياحة" دار الميسرة للنشر والتوزيع، طبعة 2، عمان، 2001، ص ص85-87.

الوعي السياحي هو احد فروع الوعي الاجتماعي لأن نشاط السياحة هو الإحاطة بكل الواقع المحيط بالإنسان والمجتمع والطبيعة وتنمية الوعي الاجتماعي من خلال التعرف بهذا الواقع من خلال زيارات ورحلات سوف تؤدي إلى تنمية الوعي السياحي لدى أفراد المجتمع مما يجعلهم يتعرفون على قيمة ما يحيط بهم ويعملون على تقديمه في أفضل صورة تجتذب السياح من مختلف دول العالم فالرواج الاقتصادي يعود بالفائدة المباشرة على المجتمع، وهذا يتطلب من الشعب التمسك ببعض السلوك، مثل كرم الضيافة والتحضر في معاملة الغير، فتطوير السياحة وإنشاء المجتمعات الجديدة وإنشاء البيئة التي تسهل الاتصالات والاحتكاك بثقافات وحضارات مختلفة تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للمناطق المزدهرة سياحيا.

السياحة قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجر وراءها النشاطات الأخرى فالسياحة تعايش وتعارف وزهو حضاري ورواج اقتصادي ودعم للاقتصاد القومي فهي نشاط إنساني بالدرجة الأولى وظاهرة اجتماعية تسود المجتمعات فتؤثر بها سلبا أو إيجابا لأنها تقوم على تفاعل مباشر بين السائح، والبيئة الاجتماعية، وأفراد المجتمع المضيف.

السياحة وسيلة حضارية لتنمية الثقافة بين الشعوب والمجتمعات المختلفة حيث تكتسب الدول السياحية المهارات الثقافية والخبرات المختلفة من سائحي الدول القادمين إليها مثل اللغة والأفكار السليمة، كما تعمل على تقليل الفوارق بين الأفراد مما يحقق التطور الاجتماعي وكذا تنمية الاهتمام بالقيم الحضارية في الدول المستقبلة للسائحين(المعالم الفنية البارزة) والمعالم الحضارية المرتبطة بالنمو والازدهار السياحي.

II-2. الآثار الاجتماعية والثقافية السلبية للسياحة : نذكر منها[1]:

- زيادة القيود والضغوط المفروضة نتيجة التدفق المتزايد للسائحين على العادات والتقاليد في أساليب الحياة البسيطة التي كان يعيشها السكان الدائمين في الأماكن المقصودة ، وبالتالي زيادة الازدحام الذي يعاني منه المضيفين نتيجة الضغط على الخدمات المختلفة التي لا تكاد تلبي حاجة المضيفين فما بالك بحاجات الضيوف.
- فساد القيم الاجتماعية نتيجة بعض الأنماط السلوكية الغريبة عن المجتمع المضيف والتي قد يتأثر بها بعض المضيفين خصوصا في سن الشباب بدافع التقليد.
- الضغط بكثافة على التسهيلات والخدمات الموجودة بالمكان المقصود مما يقلق المضيفين.
- إبادة وإفساد الأنشطة المحلية المرغوب فيها نتيجة كثافة التدفق السياحي وزيادة نسبة الزوار عن المقيمين في بعض الأحوال وهذا ما يأسف له المضيفين.
- الشراء المادي المفاجئ لبعض الفئات المهنية أصحاب الأماكن الخدمية كالمطاعم وأماكن الإيواء السياحي الفندقي والقوى السياحية والمنتجعات.
- عمل بعض أبناء المجتمعات المضيفة في مجال سرقة الآثار والاتجار فيها والدخول في عالم المتاجرة بالآثار المقلدة أو المزيفة على أنها أصلية، وما ينتج عن ذلك من مشكلات وبلاغات يتلقاها رجال الشرطة السياحية والآثار في مناطق الجذب السياحي خصوصا.
- في المشروعات السياحية الأجنبية يتم إتاحة الفرص والوظائف الإدارية والعينية الهامة للعمالة غير المحلية وقصر العمالة المحلية على مهن معينة مما يثير أسف المضيفين بحيث أنهم يرون فيها تمييز حتى لو كانت الكفاءة المحلية متوفرة.

(1) يسرى دعبس، "الإرشاد السياحي وبحوث في انثروبولوجيا المتاحف"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الاسكندرية، 2006، ص ص114-117.

- حدوث نوع من التصادم الثقافي أو المواجهة السلبية بين الثقافتين، وهذا نتيجة الاختلاف الكبير بين عناصر الثقافتين واختلاف أساليب الحياة والمعتقدات والأفكار والآراء والتصورات...الخ، خصوصا في مناطق الجذب السياحي التقليدية والفطرية بيئيا وبشريا في البلدان المقصودة... وقد يقابل تصرفات بعض السائحين بالتحرر والميل للمغامرة وحب الاستطلاع والبحث عن المتعة وعدم احترام مشاعر وعادات وتقاليد السكان الذين يرون أن هذه الأنماط السلوكية والتصرفات فيها انتهاك لقيمهم وعاداتهم وأعرافهم التقليدية نفور ثقافي وعدم التقاء ثقافي.

المطلب الثاني: الآثار البيئية

I. الآثار البيئية الايجابية:

إن التخطيط العلمي السليم للتنمية السياحية يمكن أن ينتج عنه العديد من الآثار الايجابية على البيئة المحيطة بمختلف المقاصد السياحية ومن أهمها[1]:

I-1.توجيه الإيرادات السياحية إلى حماية البيئة والحفاظ عليها: لقد أصبح الاهتمام بحماية البيئة والمحافظة عليها من الانشغالات الضرورية لمختلف الدول السياحية ويرجع ذلك إلى عوامل نسبية أهمها:

- زيادة الاتجاه لقضاء العطل بالمنتزهات والمناطق المفتوحة للهروب من فوضى المدن وما خلفه النمو الاقتصادي والاجتماعي من آثار سلبية على المجتمعات بداخلها.
- زيادة الحرص على تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد السياحية المختلفة داخل الدولة مع المحافظة عليها من التدهور(خاصة الموارد غير قابلة للتجديد).
- الارتقاء بمستوى جودة مختلف العناصر البيئية.
- الاتجاه العلمي نحو النموذج المستدام للتنمية.

I-2.الارتقاء بمستوى الوعي البيئي والوعي السياحي: من خلال

- الحفظ (conservation) الذي يرمي إلى الاستغلال المتعقل للبيئة، ومن أهم مداخلة إحداث توازن بين إعداد السائحين والطاقة الاستيعابية إذ أشارت إحدى الدراسات بأنها تمثل صمام الأمان ضد سوء استغلال الإدارة السياحية وهي في ذات الوقت ضرورية لتفادي الجوانب السلبية .
- الوقاية (préservation) والتي ترمي إلى حفظ البيئة باعتبارها مخزنا طبيعيا للموارد التي نحتاج إليها.

II. الآثار البيئية السلبية:

يمكن أن تتسبب السياحة في ممارسة ضغط كبير على الموارد المحلية مثل الطاقة والغذاء والأرض والمياه التي قد تكون ذاتها موضع معاناة، وقد يؤدي العدد المتنامي للسائحين الذين يزورون المناطق الطبيعية إلى تهديد الطبيعية وقد تنشا بعض النزاعات بين الجهات المعنية بالتنمية السياحية والقطاعات الأخرى مثل الزراعة والغابات.

(1) عامر عيساني، مرجع سابق، ص 132.

* الطاقة الاستيعابية أو الحاملة: تعتبر معيار من معايير التنمية السياحية المتواصلة وبالتالي فإنها تمثل الحد الذي لا يجوز تجاوزه، و إلا تصبح هذه التنمية في أي مقصد سياحي غير مستدامة وغير قادرة على تحقيق العائدات الايجابية المنتظرة، وتصبح سلبياتها اكبر من ايجابياتها سواء اقتصاديا أو اجتماعيا أو بيئيا.

II-1. الآثار التي تلحق بالتنوع الحيوي: يمكن أن تتسبب السياحة في فقدان التنوع الحيوي بعدد من الطرق مثلا من خلال التنافس مع الحياة البرية على المأوى والموارد الطبيعية وقد يتأثر التنوع الحيوي على وجه الخصوص تأثرا سلبيا بسبب العديد من العوامل[1]:

II-2. الضغط على الموارد المائية: تستهلك صناعة السياحة المياه استهلاكا أكثر من العادي، داخل الفنادق وحمامات السباحة وملاعب الجولف بل وحتى الاستخدام الشخصي للمياه من جانب السائحين قد يؤدي إلى نقص في المياه وتدهور مصادرها مع مصاحبة ذلك بإنتاج كميات اكبر من مياه الصرف.

II-3. تدهور الأرض: التأثير المباشر على الموارد الطبيعية، سواء المتجددة الناتج عن إنشاء مباني سياحية وطرق وموانئ جوية يمكن أن تتسبب فيه استخدام الأرض للسكن وأنواع البنية التحتية واستخدام مواد البناء (مثل البحث عن الرمال) وفي العادة تعاني الغابات من الآثار السلبية للسياحة على هيئة نزع الأشجار من اجل جمع الأخشاب للوقود ومن اجل إخلاء الأرض من الأشجار، يحدث هذا الأمر في العديد من المناطق السياحية ذات القيمة العالية، حيث تزال الغابات من اجل بناء منازل للتصييف والفنادق.

II-4. تلوث الهواء والضوضاء: يزداد التنقل بالجو والبر والقطارات تناميا باستمرار، علاوة على أن عدد السائحين المتزايد وارتفاع معدل تحركهم. تغطي السياحة ما يزيد على نسبة 60% من السفر ولذا فهي مسؤولية عن نصيب هام للانبعاثات بالهواء مثل ثاني أكسيد الكربون. وترتبط تلك الانبعاثات من وسائل المواصلات ومن إنتاج الطاقة بالأمطار الحمضية والاحتباس الحراري وتلوث الهواء المحلي تلوثا حادا.

أما الضوضاء الناتجة عن الطائرات والسيارات والدراجات النارية والحافلات النارية والحافلات والمركبات الترفيهية مثل زلاجات الجليد النفاثة فتعد من المشكلات المتنامية الناتجة عن السياحة بما يتسبب في مضايقة الناس والضغط عليهم بل وحتى فقدان السمع عند البعض.

II-5. استهلاك الطاقة: تعتبر الفنادق من أكبر مستهلكي المياه حيث تستخدم السائح في فندق في المتوسط ما يزيد عن الثلث استخدام الساكن المحلي العادي للمياه في اليوم الواحد، ويبلغ استهلاك الطاقة للمتر المربع في السنة من جانب فندق يحمل نجمة واحدة 157 كيلو واط في الساعة (ويرتفع هذا الرقم إلى 380 كيلو واط في الساعة للفندق الذي يحمل أربعة نجوم).

ولكن في معظم الأحوال لم يتم تصميم البنية التحتية لاستعاب فترات ذروة الأشغال.

II-6. التلوث الجمالي: اتهمت السياحة التقليدية في بعض المناطق بالفشل في إدماج هياكلها مع السمات الطبيعية والمعمار المحلي داخل المقصد السياحي. حيث يمكن أن تبدو المنتجعات الكبيرة الهائلة في غير محلها داخل أي بيئة طبيعية، بل يتصادم العديد منها مع التصميمات المحلية المعمارية.

وفي المناطق ذات التركيز العالي للنشاطات السياحية والتي تحتوي على مناطق طبيعية جاذبة يعتبر التخلص من النفايات من مشكلات الخطيرة، بل إن التخلص غير السليم من النفايات قد يصبح من المفاسد الأساسية للبيئة الطبيعية.إذ تؤدي النفايات الصلبة إلى تدهور المظهر الطبيعي للمياه وخط الشاطئ .

II-7. التآكل الساحلي: يمكن أن يتسبب إنشاء المراسي والمنشآت على الشاطئ في إحداث تغييرات فيما يترسب من رجال بفعل تيارات المياه وبالتالي يؤدي إلى التآكل الساحلي كما يؤدي استخراج مواد البناء من الأراضي الساحلية ومن المناطق القريبة من الشاطئ إلى إلحاق الضرر بالغابات على اليابسة وقاع البحار من ناحية أخرى بما يتسبب في التآكل.

(1) عن موقع www.coastlearn.org يوم 7 ماي 2011 على الساعة 15:40.

والشكل الموالي يوضح أهم تأثيرات الايجابية الناتجة عن صناعة السياحة

الشكل رقم(07): التأثيرات الايجابية المختلفة للسياحة

التأثيرات على المجتمع المحلي:
- رفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية
- توفير فرص العمل للمواطنين.
- رفع مستوى الوعي بالتنمية السياحية.
- تطوير الأماكن والخدمات العامة.
- تنمية الوعي الثقافي لدى المواطنين.
- الحفاظ وصون التراث للمباني

التأثيرات الإنسانية للسياحة
- تعزيز علاقات التعارف مع السكان المحليين.
- المنتجات الشعبية والتذكارات السياحية ودورها في الجذب.
-تبادل الثقافات والخبرات والمعلومات بين السائح والمجتمع.
- المساهمة في الحوار بين الحضارات .

التأثيرات البيئية الاجتماعية.
- المحافظة على البيئة وحمايتها.
- زيادة الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع.
- تنمية المناطق الهامشية.
- تحديد الطاقة الاستيعابية الاحتمالية.
- تحقيق إدارة جيدة للنفايات.
- تعزيز مفهوم التربية البيئية.

التأثيرات السياسية:
- تلاقي الحضارات وتمازجها لخدمة الإنسانية.
- الحوار ومعرفة الآخر والتفاهم بين الشعوب .
- نشر مبادئ السلام العالمي.
- تدعيم أواصر الصداقة بين الشعوب.
- تشجيع العلاقات الودية بين الدول.
- تعزيز مفهوم التربية السياحية

المصدر: ابراهيم خليل بظاظو "الجغرافيا والمعالم السياحية"، الوراق لل

المطلب الثالث: الحلول المقترحة للآثار السل

I. أساليب تعظيم الآثار الايجابية والحد من الآثار

ليس هناك شيء مجاني وطالما أن النشاط السياحي ينغدى من البيئـه، والـتي تتمثل في عوامل الجدب المختلفة الطبيعية والبشرية، فإن المحافظة على البيئة السياحية بنسبة مائة بالمائة يتعين وقف استهلاك الموارد السياحية، أي التوقيف التام للسياحة، وهو أمر غير ممكن لهذا يتعين علينا إتباع مبدأ الحيطة الهادف إلى تحقيق سياحة متوازنة تعظم الآثار الايجابية من خلال الرقابة والتوجيه وفعالية استخدام الموارد المختلفة، والالتزام بجملة من التوصيات التي جاءت بها المنظمة العالمية للسياحة، ومن أهمها:

I-1.مشاركة المجتمع في تخطيط التنمية السياحية: يجب أن تكون مشاركة المجتمع في خطة التنمية السياحية مشاركة ايجابية ، لا تقتصر على مجرد التعليق على الخطة. بل يجب أن تصل إلى تغيير وإضافة كل ما هو جديد إلى لخطة مما يساعد على تعظيم الآثار الايجابية للنشاط السياحي والحد من الآثار السلبية.

I-2.نشر الوعي السياحي: يتأتى الوعي السياحي لدى مواطني المقصد السياحي من خلال إيمانهم المطلق بأهمية السياحة ودورها الاقتصادي والاجتماعي، وآثارها الايجابية التي تعود عليهم ومن هنا

يقع على عاتق كل القائمين والفاعلين في النشاط السياحي مسؤولية نشر هذا الوعي بين المواطنين حتى نضمن تحسين الصورة المعنوية للسياحة في كافة القطاعات، ونضمن تعظيم الآثار الايجابية والتقليل من الآثار السلبية.

I-3. تنمية الموارد البشرية : يعد نقص الموارد البشرية المؤهلة لإدارة الأنشطة السياحية من اهم العقبات التي تقف أمام تقدم صناعة السياحة وتزيد من الآثار السلبية داخل المقصد السياحي، لذا فإن المطلوب هو الارتقاء بمستوى العمالة السياحية من خلال توفير وسائل التكوين والتدريب مع الاستمرارية في ذلك ، ووفق متطلبات العصر.

I-4.التوزيع المكاني للنشاط السياحي: كلما اتسع النشاط السياحي وامتد إلى كافة مناطق الدولة و بصفة خاصة المناطق النائية البعيدة عن العمران كلما انحصرت الآثار السلبية و تعاظمت الآثار الايجابية لذا يجب على حكومات الدول السياحية مسؤولية توفير الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي في المناطق النائية والبعيدة مما يزيد في فرص التوازن الإقليمي في الدولة.

الحرص على استخدام كل ما هو محلي: أي الاعتماد على القدرات الذاتية من رأس مال وخبرات وعمالة كلما أمكن ذلك في بناء التنمية السياحية.

I-5. الأخذ بمفهوم السياحة المتواصلة (المستدامة): الهادفة إلى إيجاد توازن بين حجم السياح من جهة والموارد السياحية من جهة أخرى ، أي أنها علاقة بين الحاضر والمستقبل

كما أن تحقيق التنمية السياحية المتوازنة بما تحمل من نتائج ايجابية تساهم في تعظيم العائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للسياحة في الأمد المتوسط والأجل الطويل يستلزم إتباع خطوات معينة قد تختلف من دولة إلى أخرى بحسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ولكنها في مجموعها يمكن تركيزها في مبادئ عامة كما يلي[1]:

أ. التركيز على احتياجات واهتمامات السائحين والمواطنين والعمل على التنسيق بينها: إن تحقيق الانسجام والتوافق في التنمية السياحية يتوقف أولا قبل و كل شيء على إزالة التعارض بين الاهتمامات والرغبات وعلى رسم أولويات واضحة.

ب. الإبقاء على ملكية الأرض في الأيدي الوطنية حق للأجيال المستقبلية: لعل من أهم العناصر اللازمة لتنمية متوازنة أن تستمر السيادة الوطنية على الأراضي الصالحة للاستخدام السياحي. وبوجه خاص شواطئ البحار والبحيرات والأنهار، وأن توضع السياسات المتعلقة باستخدام الأراضي. فالسلطات المركزية والمحلية يجب أن تحتفظ بالسيطرة على الأرض بوسائل الرقابة المختلفة، وأن تبقي على ملكيتها لها وتكتفي بمنحها على سبيل الإيجار لمدة طويلة للمشروعات السياحية الموضوعية للإقليم.

ج. تخطيط الاستثمار في التنمية السياحية: يمكن تصور تخطيط الاستثمار السياحي بحيث يشترك المستثمرون من الدولة المستقبلة للسياحة (المقصد السياحي) والمستثمرين من السوق المصدر للسائحين في الالتزام المالي والمسؤولية عن التنمية ولو لم يكن ذلك بنسب متساوية .بل يجب أن يساهم المستثمرون الأجانب في تمويل الأجزاء غير المربحة من التسهيلات " وبوجه خاص البنية التحتية" وتحمل جزء من المخاطر التمويلية.

وإذا تم ذلك فانه يعتبر دعما طويل المدى لدولة المقصد السياحي يؤدي بذاته إلى رواج صناعة التنمية السياحية فيها لأن المصالح الاقتصادية للمستثمرين الأجانب يستوجب عليهم أن يظلوا ملتزمين تجاه هذه المصالح حتى لو لم يستمر إعجابهم للمقصد السياحي المعين. ومن ناحية أخرى فإن المشاركة

(1) احمد فوزي ملوخية، "التنمية السياحية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007،ص ص156-166.

المحلية (المواطنين) في المنشآت التي تدر أرباحا معقولة (مثل أماكن الإقامة و المطاعم والمنشآت الترفيهية...الخ) يجب أن يفتح المجال فيها لتأكيد مشاركة السكان المحليين في الاستثمار. وهذا الإشراك في المصالح الاستثمارية يجب أن يكون محل تخطيط طويل المدى وأن توضع ضوابطه وأحكامه في التشريعات والقواعد العامة الضابطة وفي العقود والاتفاقيات التي تحرر بين المستثمرين في هذا الشأن.

د. الاعتماد على القوة العاملة الوطنية أساسا مع رفع كفاءة آدائها: يمكن القول بوجه عام أن مشروعات التنمية السياحية تكون مبررة في أعين المواطنين المحليين فقط عندما يترتب عليها زيادة فرص العمالة لهم زيادة محسوسة، ولذلك يجب عدم اللجوء إلى عمالة خارجة عن الإقليم إلا في حدود ضيقة وحينما لا تتوفر كثافة كافية في الإقليم تعطي الفرصة للتوظيف الكامل أو شبه الكامل على الأقل في الوظائف العادية التي لا تتطلب مؤهلات أو خبرة خاصة غير متوفرة ، أما بالنسبة للوظائف الحرفية الدقيقة والإشرافية فيجب الاحتفاظ للمحليين بنسبة معقولة منها يتقلدونها بعد برنامج تدريبي مكثف متعدد التخصصات والمستويات يجب البدء فيه واستكماله قبل البدء في تشغيل المشروعات السياحية مع رفع مستوى ظروف العمل والأمن الاجتماعي.

هـ - إبراز وتنمية كل ما هو محلي بقدر الإمكان: قامت مشروعات التنمية السياحية في كثير من الدول النامية على أساس تجاهل شبه كامل للخصائص والتقاليد الاجتماعية وهجر للطابع المعماري المحلي إلى طابع دولي سياحي وهمي لا وجود له إلا في أذهان أولئك المصممين فتصبح تصميمات المباني ومواد البناء خالية من كل مضمون حضاري وطني فأصبحت الكثير من المشروعات السياحية متشابهة ولا طعم لها رغم اختلاف الدول التي توجد فيها هذه المشروعات، ولا ينفي ضرورة مراعاة نظم القيم المحلية والتصميم أو الطابع المحليين قيام مشروعات سياحية على أعلى مستوى من الفخامة والرفاهية والراحة (خمس نجوم) باستخدام المواد المحلية ما أمكن والعمالة المحلية. بل إن لذلك فضلا في إحياء الفن الوطني والمحلي، وعدم اندثاره تقديم هذا الفن إلى السائحين وتعريفهم به فيزداد احترامهم للدولة التي يزورها.

و- خلق الظروف الكفيلة بوجود تبادل عادل ومشاركة متساوية بين الخبرات: يعتبر السائح فاحص دقيق لمختلف العروض القائمة من الدول المستقبلة للسياحة ، فهو يحلل ويقارن ويفوض الايجابيات والسلبيات قبل إصدار قرار شراء الرحلة السياحية ويختار مقصده السياحي بعد ذلك، وهو لا يقبل فلسفة المنافسة التي تبنى على أن الأسعار أهم من معالم الدول التي تحاول استقطاب السائحين، بل يفكر في نتائج زيارته وسلوكياته فيها، ولا يأخذ بأرخص الأسعار بل يصدر قراره بناءا على توفر عدة عناصر من بينها مدى ملائمة المعالم السياحية والمغريات والتسهيلات والخدمات المتوفرة في الدولة مع السعر المعروض للرحلة وفي ذات الوقت أصبح السائح الحديث في السنوات الأخيرة يهتم اهتماما بالغا بمستوى النظافة العامة وسلامة البيئة السياحية من التلوث والابتعاد عن المنغصات التي تؤثر سلبا في إجازته ومن بينها عدم شعور السكان المحليين بالسعادة والترحاب للسائحين الأجانب.

II. تصور التنمية المستدامة للسياحة بالجزائر إلى آفاق 2013:

نستعرض هنا الخطوط العريضة لإستراتجية التنمية المستدامة للسياحة بالجزائر إلى آفاق 2013 والتي تمس على وجه الخصوص المحاور التالية[1]:

II-1. اختيار المنتوجات السياحية الواجب تنميتها:

تعمد هذه الإستراتجية الارتكاز على تنويع العرض السياحي بهدف التمكن من تلبية الطلب الداخلي والخارجي بمختلف أشكاله وأنواعه، كما ترمي هذه السياسة إلى منح السياحة الجزائرية القدرات التنافسية اللازمة من اجل فرض نفسها على مستوى الأسواق الدولية.

لهذا الغرض تستوجب هذه المنهجية تطوير المنتوجات السياحية التالية:

* السياحة الصحراوية.
* السياحة الساحلية.
* السياحة الحموية والعلاجية.
* سياحة الأعمال والمؤتمرات.
* السياحة الثقافية.
* السياحة الرياضية والترفيهية.

II-2. الأهداف المسطرة:

إن انتعاش قطاع السياحة مرهون بمدى إمكانية تنفيذ الاختيارات الأساسية المتعلقة بمسيرة التنمية، بالإضافة إلى نوعية الأهداف المسطرة.

II-2-1. الأهداف النوعية: نستعرض من بين أهم هذه الأهداف ما يلي:

- التعريف بالمؤهلات الطبيعية، الثقافية والحضارية.
- تحسين نوعية الخدمات.
- تحسين الصورة السياحية للجزائر وإقحام منتوجاتها في الأسواق العالمية.
- تحسين نجاعة وفعالية قطاع السياحة من خلال الشراكة.
- إعادة الاعتبار للمؤسسات السياحية والفندقية.
- المساهمة في التنمية المحلية.
- المحافظة على المحيط والمنتجات الهشة بهدف تشجيع انتشار السياحة البيئية.
- تلبية الطلبات الداخلية المتزايدة من اجل الحد من الذهاب إلى الخارج.

II-2-2. الأهداف الكمية:

تخص هذه الأهداف على وجه الخصوص ما يلي:

- زيادة التدفقات السياحية: إن الأعداد المرتقبة من السياح إلى 2013 تقارب 3100000 سائح من بينهم 1900000 أجنبي.
- تطوير الاستثمار السياحي.
- تطوير قيمة الاستثمارات المرتقية خلال المرحلة من 2004 إلى 2013 تقدر بـ2355 مليار دينار.
- زيادة طاقات الإيواء: إن طاقات الإيواء الجديدة المنتظرة في الفترة 2004-2007 و 2008-2013 تقدر بـ55000 و60000 سرير، مما يعني عدد إجمالي 187000 سرير إلى آفاق 2013 وطاقات إيواء سنوية تقدر بـ11500 سرير.

II-3. النشاطات المبرمجة: يستلزم انجاز هذه الأهداف الهامة تركيز كل المجهودات على المسائل المتعلقة بدعم الاستثمار وترقية النشاطات السياحية.

(1) وثيقة الجزائر سياحة، نشرة إعلامية تصدر عن الديوان الوطني للسياحة، العدد 26، الجزائر، 2004، ص ص21-22.

II-3-1. الإجراءات الخاصة بدعم الاستثمار: تخص هذه الإجراءات ما يلي:

- إتمام النصوص التطبيقية المتعلقة بقوانين التنمية المستدامة، ومناطق التوسع والمعالم السياحية وأخيرا استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية خلال 2004.
- إعادة النظر في النصوص التنظيمية المتعلقة بالفندقة ووكالات السياحة والأسفار، من اجل ملائمتها مع انشغالات القطاع.
- التهيئة والتعليم في العقار السياحي: يتعلق الأمر أساسا بمواصلة العمليات المنجزة خلال الفترة 2002-2003 والتي تتمثل في ما يلي:

- إعداد مجموعة من القوانين المختصة بالتنمية المستدامة ، العقار السياحي واستعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.
- إعادة هيكلة المؤسسات المكلفة بالتنمية والدراسات السياحية.
- الانتهاء من دراسات تخص 19 منطقة توسع سياحي.
- خلق صندوق دعم الاستثمار السياحي.

أما العمليات المتعلقة بالتهيئة والتحكم في العقار السياحي المبرمجة في الفترة من 2004 إلى 2013 فتخص ما يلي:

- انجاز خلال 2004-2005 مخطط توجيهي للتهيئة السياحية.
- انجاز دراسة لتحديد والإعلان عن مناطق ومواقع التوسع السياحي خلال سنة 2004.
- انجاز خلال سنة 2004 دراسة تتضمن حصيلة عن المواقع الحموية والمقدرة بحوالي 200 منبع.
- مواصلة انجاز دراسات التهيئة لـ100 منطقة توسع سياحي ومواقع سياحية.
- التنازل بالتراضي عن الأراضي الموجودة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية من اجل تهيئتها ووضعها تحت تصرف المستثمرين.
- انجاز أشغال التهيئة القاعدية لمناطق التوسع السياحي.
- تزويد صندوق دعم الاستثمار السياحي بإمكانيات مالية إضافية.
- تأطير تمويل المشاريع السياحية: يتعلق الأمر أساسا بملائمة نمط التمويل مع خصوصية الاستثمار السياحي عبر:
- إعداد منتوج مالي خاص بالقرض الفندقي وفقا للخصوصيات التي تميز الاستثمار السياحي.
- التخفيض من نسب الفائدة لتشجيع الاستثمارات مثل ما هو معمول به في العديد من الدول.

II-3-2. إجراءات دعم التكوين: تحتاج عملية دعم و تأطير دينامكية تطوير النشاطات السياحية على المدى الطويل إلى اخذ الإجراءات التالية:

- إعادة النظر خلال سنة 2004-2005 في البرامج التكوينية بهدف مسايرتها مع متطلبات التقنيات الحديثة للنشاطات والخدمات.
- إدخال شعبة الاقتصاد السياحي على مستوى الجامعات.
- زيادة الطاقات البيداغوجية من خلال انجاز أربعة معاهد جديدة ابتداءا من سنة 2006.
- تصور التنمية المستدامة للسياحة بالجزائر إلى أفاق 2013.
- انجاز مقر جديد للمدرسة الوطنية العليا للسياحة.
- مواصلة إدماج المهن السياحية على مستوى التكوين المهني.
- تشجيع ظهور مراكز تكوين تابعة للقطاع الخاص.

II-3-3. إجراءات الدعم النوعية: تتكون الإجراءات المسطرة موضوع برنامج يتم دراسته من طرف المجلس الوطني للسياحة كونها تخص عدة قطاعات في إن واحد.

من بين هذه العمليات نخص بالذكر ما يلي:

- مواصلة مراقبة النشاطات والمهن السياحية.
- اللجوء إلى منح الشهادات النوعية المعتمدة دوليا للمؤسسات السياحية.
- تحسين محيط السياحة(النظافة العمومية، المراقبة الصحية، تسهيلات العبور وحركة السياح).
- تطوير النقل وملائمته مع الطلب السياحي.
- فتح مكاتب للصرف وتعميم استعمال وسائل الدفع الحديثة.
- تشجيع شركات النقل الجوي والبحري لاعتماد أسعار ترقوية تشجيعية من اجل دعم القدرات التنافسية للمنتوج السياحي.

II-3-4. إجراءات دعم الترقية السياحية: يجب إن تكون هذه الوظيفة الإستراتجية محل اهتمام دائم على وجه الخصوص عن طريق:

- إعادة تنظيم وتدعيم أداة الترويج والترقية السياحية(الديوان الوطني للسياحة).
- إنشاء مقر جديد للديوان الوطني للسياحة ابتداءا من سنة 2006.
- فتح هيئات جهوية على المستوى الوطني و11 ممثلية في الخارج تابعة للديوان الوطني للسياحة.
- إعداد ابتداءا من 2004 لبرامج واسعة في مجال الاتصال المؤسساتي بهدف تحسين وإعادة الاعتبار للصورة السياحية للجزائر.
- انجاز دراسة لسنة 2005-2006 حول الأسواق العالمية الموفرة للسياح.
- إشراك الحركة الجمعوية والتنظيمات المهنية في عمليات الترقية السياحية.
- توسيع مشاركة القطاع في التظاهرات المختصة بالخارج ودعم التظاهرات الترقوية المقامة بالجزائر.
- دعم و تأطير النشاطات السياحية على المستوى المحلي من خلال انجاز مقرات للمصالح الخارجية.
- تدعيم سلك المفتشين وخلق سلك للشرطة السياحية بالتنسيق مع وزارة الداخلية.

III. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025:

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SADAT 2025) Schéma Directeur d'Aménagement Touristique الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر وهو مخطط تقف الدولة إلى جانبه، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المدى القصير(2009) المدى المتوسط(2015)، والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يبرز الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الايكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

III-1. أهداف المخطط الاستراتيجي2025: تتمثل هذه فيما يلي[1]:

III-1-1. الأهداف العامة: تستهدف السياسة السياحية الجديدة ضمن هذا المخطط جملة من الأهداف العامة نوجز أهمها في ما يلي:

- تحسين التوازنات الكلية: التشغيل، النمو، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
- توسيع الآثار المترتبة عن هذه السياسة إلى قطاعات أخرى: (الصناعة التقليدية، النقل، الخدمات، الصناعة والتشغيل)
- التوفيق بين الترقية السياحية والبيئية: ويتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة من مجمل حلقة التنمية السياحية.
- تثمين التراث التاريخي الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فإن استراتيجيات السياحة المستدامة عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية.
- التحسين الدائم لصورة الجزائر من خلال جعلها سوقا سياحيا هاما.

III-1-2. الأهداف المادية 2008-2015:

عدد الأسرة المطلوب توفرها: إن هدف الجزائر في آفاق 2015 هو استقبال 2.5 مليون سائح، وباحترام نفس النسب لدى الجيران في تحتاج إلى 75000 سرير من النوعية الجيدة.
توفير 400000 منصب شغل(بشكل مباشر وغير مباشر).

III-1-3. الأهداف النقدية للمرحلة 2008-2015:

إن خطة الأعمال لوضع الجزائر على مسار يخدم السياحة تقدر الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين 2008-2015 ب 2.5 مليار دولار أمريكي. يمكن تقدير الاستثمار الإجمالي، العمومي والخاص ، المادي وغير المادي بـ 60000 دولار لكل سرير يوضع بكل الترتيبات، 55000 دولار في استثمارات مادية ،و 5000 دولار في استثمارات غير مادية.

ومن اجل توفير 40000 سرير التي تعتزم وضعها في الأقطاب السياحية السبعة للامتياز يتوقع أن يزيد المبلغ المخصص لهذا الاستثمار عن 2.5 مليار على مدى 7 سنوات إلى غاية(2015) أي ما يعادل 350 مليون دولار سنويا.

أما حصة الاستثمارات العمومية في الأقطاب السبعة، وإذا احتفظنا بالنسبة الاعتبارية المقدرة بـ 15% بالنسبة لحصة الاستثمار العمومي(بما فيه المادي وغير المادي)، يتوجب على السلطات العمومية التكفل بـ 375 مليون دولار على مدي 7 سنوات الخاصة بأقطاب السياحية السبعة للامتياز أي ما يعادل 54 مليون دولار سنويا.
وفي ما يلي جدول لبيان الخطة بالأرقام

جدول رقم(05): خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015

السنة	2007	2015
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	%1.7	% 3

(1) عامر عيساني، مرجع سابق، ص 163.

إيرادات(مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة	200000	400000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

المصدر: عامر عيساني، "الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه ، شعبة تسيير المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص164.

خلاصة الفصل

تمثل السياحة في الجزائر كغيرها من البلدان عاملا أساسيا ومهما في الاقتصاد الوطني، وحقيقة انه للجزائر إمكانيات ضخمة ومؤهلات طبيعية وبشرية ومادية ومالية تجعلها تتبوأ مكانة كبيرة في التأثير على كافة نواحي الحياة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لكن في المقابل إن السياحة في الجزائر تواجه العديد من العقبات التنظيمية والإدارية والبشرية والأمنية والثقافية والاجتماعية، من الواجب على السلطات الجزائرية اتخاذ تدابير سريعة لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع السياحي، وفي هذا الإطار قامت الحكومة باتخاذ العديد من الخطوات نذكر منها إصلاحات 1990 و2003 لكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لوحدها، بل يجب القيام بالعديد من الخطوات والتدابير وتنفيذها بطريقة سليمة للوصول إلى النتائج المرجوة وجعل السياحة تتبوأ مكانتها الأصلي ومكانتها الرفيعة في التعريف بحضارتنا وتاريخنا وأمجادنا والمحافظة على مورثونا الشعبي وتقاليدنا العريقة وبيئتنا الطبيعية الخلابة بالإضافة إلى لعب دورها في المساهمة في الاقتصاد الوطني وزيادة الدخل وتقليص البطالة بتوفير مناصب الشغل والمساهمة في الحد من الأزمات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

خاتمة عامة.

مما سبق نجد بأن السياسة تعتبر أحد القطاعات الحيوية التي تفطنت اليها الدول مؤخرا خاصة تلك التي تملك العديد من المقومات السيادة ومن بينها الجزائر.تلك المقومات تمثل الأمكانيات الطبيعية والمادية والصناعية التي يتوفر عليها أي بلد وهي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياسي.ويعتبرتوفر تلك المقاومات والموارد شرطا أساسيا أو من العوامل الرئيسية المحددة للطلب السياسي أغلب الأحيان .أما الخدمات السياحية فتعتبر شرط كفاية لتحقيق الجذب السياحي .وبالتالي فقد سارعت تلك الدول إلى النهوض بهذا القطاع وتنميته من خلال تضمينه في الخطط الالثنوية .ومع تنامي المشكلات البيئية وزيادة حدة خطورتها على وجه الأرض استدعى ذلك توجيه الأنظار نحو دراسة تأثيراتها على التنمية والتعامل مع البيئة بأساليب أكثر عقلانية من أجل تحقيق تنمية تلبي حاجات الأفراد الحالية دون الأضرار بحاجات الأجيال القادمة ،والسياحة مثلها مثل باقي الأنشطة الآقتصادية تسبب العديد من المشاكل البيئية لذا كان من الضروري إدخال مبدأ الاستدامة على التنمية السياحية .

فالسياحة اليوم في الجزائر أصبحت ضرورة حتمية وأكيد أن الجزائر رغم ما تملك من طاقات نفطية الا أن تحقيق التنمية الفاعلة ، خاصة في القطاع الاقتصادي يتطلب الأستعانة بأكثر من مورد(صناعي، زراعي،سياحي).

ورغم تبني الجزائر عدة سياسات تطويرية للقطاع إلا أن النتائج لم تكن تتطابق بشكل كبير مع الأهداف المسطرة، سواء فيما يخص حجم الاستثمارات آو الانجازات المحققة و حتى عدد الوافدين من السياح الأجانب، لذلك سارعت إلى بعث سياسة سياحية جديدة تهدف إلى تنمية وترقية المنتوج السياحي الوطني، وإدماجه في السوق السياحية العالمية في إطار شروط التنمية السياحية المستدامة من خلال جملة من القوانين والتشريعات الخاصة بالتنمية السياحية التي تمثل الإطار الكامل لسياسة سياحية متواصلة، تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف الكمية والنوعية جاءت ضمن تصور تطوير السياحة المستدامة للعشرية 2004-2013. ومنها رفع طاقات الإيواء، زيادة حجم الاستثمارات السياحية، زيادة التدفقات والإيرادات السياحية بالعملة الصعبة، وإحداث مناصب شغل جديدة وتنويع العرض السياحي ...ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد من اتخاذ جملة من الإجراءات والوسائل من بينها تدبير دعم الاستثمار، دعم التكوين والنوعية مع ضرورة وجود مخطط توجيهي للتهيئة السياحية يتماشى والأهداف المرجو تحقيقها، بادرت الجزائر لانجاز ذلك وكان موضع تنفيذ بداية من سنة2008.

وكإجابة عن إشكالية البحث والمتمثلة في: كيف يمكننا الوصول إلى تحقيق ضروريات النمو الاقتصادي من خلال صناعة سياحية متقدمة دون المساس بسلامة البيئة أو مبادئ التنمية المستدامة؟ وبمعنى آخر تجنب الآثار السلبية الاجتماعية والبيئية التي وبكل تأكيد تؤثر في صناعة السياحة واستمراريتها نقول بأنه من الممكن تطوير القطاع السياحي في إطار مبادئ التنمية المستدامة إلا أن المشكلة تكمن في أنه من غير الممكن السيطرة على المتغيرات الهائلة المتضمنة في العملية التنموية المستدامة وبذلك فان تطبيق مبادئ واستراتيجيات التنمية السياحية المستدامة مازالت في المرحلة التجريبية وتعتبر بعيدة عن التطبيق الفعلي.

النتائج:

لقد خلصنا من خلال هذا للبحث الى بعض النتائج الهامة نذكر منها :

- السياحة كصناعة أصبحت تلعب دورا بارزا في دعم اقتصاديات العديد من الدول وتنشيطها كونها أداة فعالة ومؤثرة في قيام صناعات أخرى وتنمييتها مما يعود بالنفع العام على البلد.

- أنّ السياحة تعد سلوكا مكتسبا من البيئة والظروف الطبيعية والاجتماعية، ولابد من توافر الدافع لدى الفرد للسفر، ولهذا لابد أن تتضمن السياحة الطلب عليها، ثم الرغبة في السفر والقدرة على الدفع.
- أنّ التنمية السياحية المطلوبة اليوم هي التنمية السياحية المستدامة التي تعمل على تحقيق التوازن البيئي والحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والاستغلال الخاطئ لها ومن ثم تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة في الاستمتاع بالموارد الطبيعية والحضارية السياحية المختلفة.
- إدراج عنصر البيئة في مشروعات التنمية السياحية واجراء دراسات الجدوى قبل تنفيذها من أجل صيانة البيئة الطبيعية والحفاظ عليها من الهدر والتدمير وأصبح أمر ضروري .
- عدم معالجة الآثار السلبية الاجتماعية والثقافية والبيئية يمكن أن يؤدي إلى الدمار البيئي للمجتمع المحلي بكل منظوماته الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.
- تملك الجزائر مؤهلات سياحية متنوعة من شواطئ ساحلية، وجبال وصحراء شاسعة كما أنها تزخر بالعديد من الينابيع والحمامات المعدنية الطبيعية.
- تعتبر الجزائر بلدا سياحيا واعدا بثرواته الطبيعية وموارده السياحية وسواحله الممتدة لأكثر من 1200 كلم مما يشجع على قيام التنمية المتوازنة والمستدامة في هذا البلد، ومن ثم تحقيق الرفاهية وزيادة تحسين مستوى معيشة السكان .
- توفر العديد من المقومات السياحية في الجزائر أدى إلى تعدد الأنماط السياحية فيها مثل السياحة الساحلية ، السياحة الاستكشافية، التاريخية الدينية وكذا العلاجية، وسياحة المؤتمرات....الخ.
- وجود علاقة وثيقة بين النشاط السياحي والبيئة مما يتطلب أخذها في عين الاعتبار عند التخطيط للمشروعات السياحية المختلفة.
- تعتبر التنمية السياحية في الجزائر ضرورة ملحة لمواجهة مرحلة ما بعد النفط، والعمل على إيجاد الظروف الملائمة لقيام صناعة سياحية جزائرية، وتطويرها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.
- أصبحت تنمية لقطاع السياحي في لجزائر تشكل أولوية من بين أولويات الدولة التي تزعم تنفيذ هذا الخيار تبعا لخطة إستراتيجية ترتكز على ترقية عدة أقطاب سياحية .
- عانى القطاع السياحي من تفوق شبه مطلق للموارد النفطية، لذلك لم يحظ بالاهتمام والعناية الكافية وهو اليوم يتطلب تنمية حذرة تعود على السكان المحليين بالفائدة، ولا تعرضه للإتلاف.أما السياحة فتبقى أهم وسيلة إن لم نقل الوسيلة الوحيدة لتسويق المنتجات الحرفية التقليدية التي رافقت القطاع السياحي في تدهوره وهي اليوم تطمح مرافقته في مشروع التنمية المستدامة.
- إنّ التنمية السياحية المستدامة تضع في اعتبارها نوعا جديدا من العدالة والمساواة هو المساواة بين الأجيال في التمتع بالموارد الطبيعية، وبالتالي فهي تعني الاعتماد على الطبيعة وليس العمل على استغلال مقوماتها .
- إنّ البحوث والدراسات تشير إلى أن ازدهار التنمية يعد من المؤشرات الهامة التي تنطلق منها السياحة في الدول المتقدمة وفي الدول النامية أيضا، غير أن هذا الواقع يستوجب توفير استثمارات ضخمة في الهياكل الأساسية ، والتي غالبا ما تكون متاحة في الدول المتقدمة بينما يصعب تحقيقها في البلدان النامية، نتيجة ضعف معدلات التنمية فيها.
- كانت المقومات التي تتمتع بها الجزائر محل إهمال متعمد ويتجلى ذلك في عدم الاهتمام حتى بما هو كائن، والمحافظة عليه وصيانته من التدهور بل والزوال.

التوصيات:

بعد التطرق إلى النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة خرجنا بالتوصيات التالية:

- تخطيط وتنفيذ البرامج التسويقية والحملات التنشيطية على المستوى القومي في الخارج عملا على رفع صورة البلد السياحي، مع اجتراء دراسات الأسواق السياحية الهامة وكذلك رفع المستوى عن طريق استخدام التكنولوجيات الحديثة للإعلام.
- ضرورة توفير المناخ الملائم للتوسع السياحي المخطط في حدود الطاقة الحاملة للسياحة في مختلف المناطق السياحية ومتواكبا مع نمو الطلب السياحي في المناطق السياحية المختلفة بحيث توضع الأسس المتكاملة للتنمية السياحية المتوازنة والمتواصلة .
- ضرورة الاهتمام أكثر بمراجعة دراسات التقويم البيئي لمشروعات التنمية السياحية والقيام بأعمال المتابعة والرصد لبيئي لهذه المشروعات.
- القيام بالمزيد من الدراسات العلمية الخاصة بالتنبؤ بالطلب السياحي الحالي والمرتقب هذا من جهة، حتى يمكن توفير البنية البنية والخدمات الأساسية التي تلبي احتياجات هذا الطلب من جهة أخرى مثل المياه، الصرف الصحي، والكهرباء والمواصلات، وغيرها من الخدمات الأخرى.إن عدم توفير هذه الخدمات في حالة زيادة الطلب السياحي سوف يؤدي إلى تجاوز القدرات الاستيعابية لهذه المرافق ومن ثم حدوث أضرار بيئية نتيجة لذلك.
- ضرورة التوفيق بين الحاجة إلى تكثيف الاستثمار السياحي لمقابلة النمو المتسارع في التدفقات السياحية ومقتضيات الحفاظ على البيئة وذلك في إطار فكر التنمية السياحية المستدامة.
-لابد من استثمار جميع الأنماط السياحية التي تتمتع بها الجزائر، مثل السياحية الدينية، وسياحة المؤتمرات والسياحة التاريخية... وغيرها من الأنماط السياحية تتميز بها الجزائر وذلك لزيادة الاستثمار السياحي والحد من الضغط على الموارد السياحي (تقليل الضغط على الموارد من خلال توزيع السياح على أنواع السياحة المختلفة).
- ضرورة تنمية الوعي السياحية والوعي البيئي لدى المواطن داخل البلاد، وذلك للحفاظ على الموارد السياحية البيئية من ناحية، وللحفاظ على الهوية الثقافية والعادات والتقاليد. والمبادئ الدينية والأخلاقية من ناحية أخرى. وذلك يتطلب تعاون كل من وزارة السياحة ووزارة الثقافة ووزارة الإعلام لتوعية المواطنين بأهمية التنمية السياحية المستدامة ودورها في الاقتصاد القومي وأثرها على رفع مستوى المعيشة والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة هذا بالإضافة إلى توعية المواطنين والسياح بالآثار الاجتماعية والثقافية السلبية للتنمية السياحية التي يمكن أن يتعرض لها البلد المضيف وكيفية التغلب على هذه الآثار.
- نظرا لحساسية القطاع السياحي وتأثره بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحلية والعالمية، فان الأمر يستدعي عدم الاعتماد على النشاط السياحي بمفرده السياحي بمفرده في المناطق السياحية المختلفة وإنما ينبغي دعم العديد من الأنشطة الخدمية والصناعات الحرفية الخفيفة والمغذية للأنشطة السياحية المختلفة والمتطابقة مع المواصفات البيئية حتى يمكن توفير الاستقرار لهذه المناطق السياحية في حالة وجود أزمات قد يتعرض لها النشاط السياحي.

قائمة المراجع

الكتب:

1- إبراهيم إسماعيل الحديد،" إدارة التسويق السياحي"، دار الإعصار للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

2- ابراهيم حسن العسل، "التنمية في الفكر الإسلامي"، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2006.

3- ابراهيم خليل بظاظو "الجغرافيا والمعالم السياحية"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

4- إبراهيم خليل بظاظو،" السياحة البيئية وأسس استدامتها"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

5- ابراهيم مشورب، " إشكالية التنمية في العالم الثالث"، دار المناهل اللبناني، بيروت، 2006.

6- أحمد فوزي ملوخية، " مدخل إلى علم السياحة"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

7- احمد فوزي ملوخية، "التنمية السياحية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007.

8- أكرم عاطف رواشدة، "السياحة البيئية، الأسس والمرتكزات"،دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

9- الإدارة العامة لتصميم وتطوير المناهج، "تسويق سياحي- سفر وسياحة-" المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر.

10- إياد عبد الفتاح النسور،" أسس تسويق الخدمات السياحية العلاجية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان،2008.

11- إيمان محمد منجي، "سياحة المؤتمرات ودورها في التنمية السياحية المصرية"، الملتقى العربي الثاني الاتجاهات الحديثة في السياحة نحو سياحة عربية غير نمطية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2007.

12- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، "الدليل الإرشادي للسياحة المستدامة في الوطن العربي"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر، 2007 .

13- حميد الطائي، "أصول صناعة السياحة"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2001.

14- خالد مصطفى قاسم، "إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

15- خالد مقابلة " التسويق السياحي والفندقي، مدخل شامل" دار زهران، عمان ،2009.

16- خالد مقابلة، " فن الدلالة السياحية "، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.

17- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، "الوقائع الاقتصادية، العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

18- رواء زكي يونس الطويل، "التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، دار زاهران للنشر، عمان، 2009.

19- زكريا طاحون،"إدارة البيئة نحو الإنتاج الأنظف"، جمعية المكتب العربي للبحوث والبيئة، القاهرة، 2005.

20- زيد منير سلمان، "الاقتصاد السياحي"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

21- سراب إلياس وآخرون، " تسويق الخدمات السياحية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.

22- سعد حسين فتح الله،" التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتجيات والنتائج"، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2، بيروت، 1999.

23- سعيد محمد المصري، "مقدمة في إدارة وتنظيم المنشآت السياحية والفندقية"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.
24- صبري عبد السميع، "التسويق السياحي والفندقي وتجارب بعض الدول العربية" المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
25- صفاء أبو غزالة، "إدارة الخدمات السياحية"، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
26- عبد الخالق عبد الله وآخرون،"دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1998.
27- عبد الكريم حافظ، "الإدارة الفندقية والسياحية"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
28- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، "التنمية المستدامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
29- عثمان محمد غنيم، نبيل سعد، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني وشامل ومتكامل، دار الصفاء والنشر والتوزيع، الاردن، 1999.
30- عصام حسن السعيدي، " الدلالة والإرشاد السياحي"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
31- عصام حسن السعيدي،" التسويق والترويج السياحي والفندقي"، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
32- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر، الأردن، 2010
33- علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر، الأردن، 2010
34- عمر جوابرة الملكاوي، " مبادئ التسويق السياحي والفندقي"، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
35- ماهر عبد الخالق السيسي، " مبادئ السياحة"، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2001..
36- محمد إبراهيم عراقي، فاروق عبد النبي عطا الله، تنمية سياحية مستدامة في جمهورية مصر العربية، دراسة تقويمية بالتطبيق على محافظة الإسكندرية، ورشة عمل السياحة، الإسكندرية،2007.
37- محمد الصيرفي،" مهارات التخطيط السياحي"، المكتب الجامعي الحديث ، دون بلد نشر، 2009.
38- محمد حامد عبد الله،" اقتصاديات الموارد والبيئة" جامعة الملك سعود الرياض، 2000.
39- محمد حسن دخيل،" إشكاليات التنمية المتوازنة-دراسة مقارنة-"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2009.
40- محمد عبد البديع، الاقتصاد البيئي والتنمية، دار الأمين للنشر، مصر، 2006.
41- محمد عبيدات،" التسويق السياحي"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2005.
42- محمود الاشرم،"التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرورت، 2007.
43- محمود محمود ذهبية، الجغرافيا السياحية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
44- مدحت القريشي،"التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
45- نجم الغزاوي، عبد الله النقار، إدارة البيئة، دار ميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
46- نشوى فؤاد: التنمية السياحية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2008م.
47- نعيم الظاهر،"مبادئ السياحة" دار الميسرة للنشر والتوزيع، طبعة 2، عمان، 2001.
48- يسرى دعبس، "الإرشاد السياحي وبحوث في انثروبولوجيا المتاحف"، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الاسكندرية، 2006.

الكتب باللغة الاجنبية:

1- Observatoire de la Responsabilité Sociétale de l'Entreprise, Développement durable et entreprises, AFNOR, 2003.

الأطروحات والرسائل:

- أطروحات الدكتوراه:

- سالمي رشيد، "اثر تلوث البيئة في التنمية الاقتصادية في الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2006.

- عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، شعبة تسيير المؤسسات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010.

- محمد فوزي شعوبي،"السياحة والفندقة في الجزائر"، دراسة قياسية 1947-2002"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع الاقتصاد القياسي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2007.

- رسائل الماجستير:

- عمروش تومية، "السياحة المستدامة في الجزائر الاشكالية والمتطلبات دراسة حالة ميدانية مدينة بومرداس"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير التقنيات الحضرية، فرع التسيير للمحيط الحضري، المسيلة، 2008

- هدير عبد القادر، "واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطويرها"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية و بنوك، جامع الجزائر، 2006 .

- بوعقلين بديعة، "القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية، جامعة الجزائر، 2002 .

- حفصى هدى،" بحوث العلاقات العامة في المؤسسة السياحية-دراسة حالة الديوان الوطني للسياحة- "،رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع تسويق، جامعة الجزائر، 2006.

- رزاق أسماء، "آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008.

- زرنوخ ياسمينة، "إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة تقييميه-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

- سميرة عميش، "الإدارة الإستراتجية لمواجهة الأزمات حالة أزمات القطاع السياحي في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006 .

- عشي صليحة، "الاثار التنموية للسياحة-دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2005.
- محمد كنفوش، "الاقتصاد الخفي وآثاره على التنمية المستدامة"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير؛ تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، 2005.
- منى لخساف،"دراسة مقارنة للتجربة السياحية في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علو التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

الملتقيات والمؤتمرات:

- احمدتي، نصر رحال،"إدارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة-دراسة حالة بعض الدول العربية-"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 7-8 افريل 2008.
- البرنامج الاقتصادي: الأمية والأثر الاقتصادي لتنمية القطاع السياحي، حالة المملكة العربية السعودية، ورقة عمل الهيئة العليا للسياحة لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقات على المملكة، 19-2001/06/12م
- المياه والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي' البند 08 من جدول الأعمال المؤقت، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبورغ، جنوب إفريقيا، 22 أوت-04 سبتمبر، 2002.
- بن نافلة قدور، عاشور مرزيق،" التنمية المستدامة في الوسط الصناعي بين إلزامية التشريعات البيئية والالتزام المؤسسي"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 17-18 ماي 2010.
- بوحرود فتيحة، بن سديرة عمر،"التنمية المستدامة كآلية لتفعيل الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7-8 افريل، 2008.
- جمال جعيل، عيساني عامر،"التنمية السياحية المستدامة الواقع والآفاق"، الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 6-7 جوان 2006.
- حميد قرومي، عبد الرزاق حمدي،"السياحة في الجزائر الواقع وآفاق التطوير"، مداخلة ضمن ملتقى اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 09-10 مارس 2010
- حميدوش علي،"التنمية البشرية والتنمية المستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، 6-7 جوان، 2006.
- دولي سعاد، حاجي كريمة،"تطوير السياحة البيئية كأداة لتفعيل التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 17-18 ماي 2010
- شكيب انور الشريف واخرون، " التنمية المستدامة للقطاع السياحي ما بين التطوير والاستنزاف"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة واقتصاد البيئة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، المدية، 6-7 جوان 2006

- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم،"التنمية البشرية ومقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي"،المؤتمر العربي حول التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر ،2007.
- عشي صليحة، "المحميات الطبيعية ودورها في تحقيق السياحة المستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة واثره على التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 11-12 نوفمبر 2008
- عماري عمر،"إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 07-08 افريل 2008.
- عنابي بن عيسى،" تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر ، حتمية بيئية أم واقع اقتصادي الملتقى العلمي الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،أيام 10-11 نوفمبر،2009.
- فاروق بوراوي،" تقرير المنظمة العالمية للحركة الكشفية في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ للأمم المتحدة"، كوبنهاغن، 7 إلى 18 ديسمبر 2009.
- فريحة حسن،"التنمية المستدامة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 10-11 نوفمبر، 2009.
- فوزي عبد الرزاق،"التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية"، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، 7-8 افريل 2008.
- لطرش ذهبية ، "متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة"،مداخلة ضمن المؤتمر العلمي لدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 7-8 أفريل 2008.
- محمد مرعي مرعي،"دور الإدارة الرشيدة للحكومات المركزية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية المستدامة" مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية ، البحرين ،دون سنة نشر.
- مرزيق عاشور، بن نافلة قدور،" من تنمية بشرية إلى تنمية بشرية مستدامة"، الملتقى الوطني حول التنمية المستدامة والاقتصاد البيئي،معهد علوم التسيير، المركز الجامعي يحي فارس، جامعة المدية،6-7 جوان 2006.

المجلات:

- الحمامات المعدنية منتوج خاص، مجلة الجزائر سياحة، يصدرها الديوان الوطني للسياحة، العدد 33، بدون سنة نشر.
- خالد كواش،"مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، يصدرها مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، عدد 01، 2004
- صالون الصناعات التقليدية، من اجل إنعاش جديد، مجلة الجزائر سياحة، يصدرها الديوان الوطني للسياحة، عدد 26، الجزائر، بدون سنة النشر
- صليحة عشي، "دور التنمية السياحية المستدامة في حماية البيئة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 22، جامعة باتنة، 2010.

- صليحة عشي، "دور التنمية السياحية المستدامة في حماية البيئة"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 22، جامعة باتنة، 2010
- نور الدين هرمز، التخطيط السياحي والتنمية السياحية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والعلوم القانونية، عدد 03، 20-12-2006.
- هواري معراج، محمد سليمان،"السياحة واثرها في التنمية الاقتصادية العلمية-حالة الاقتصاد الجزائري-"، مجلة الباحث، عدد 01، 2004
- وثيقة الجزائر سياحة، نشرة إعلامية تصدر عن الديوان الوطني للسياحة، العدد 26، الجزائر، 2004.

مواقع الانترنيت:

-www.Islam fin.go –forum.net
- www.wekipidia.net
- www.palmoon.net
- www.mohamedmostafa.net
- www.ar.wikipidia.org
- www.algeriantourism.com
- www.coastlearn.org

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
الجدول رقم (01)	المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة	80
الجدول رقم (02)	يوضح المقارنة بين تنمية سياحية تقليدية والتنمية السياحية المستدامة	89
الجدول رقم (03)	توزيع طاقات الإيواء السياحي سنة 1962	105
الجدول رقم (04)	توزيع أهم محطات المياه المعدنية	108
الجدول رقم (05)	خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015	150

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01)	العلاقة بين الطلب السياحي والأسعار	19
الشكل رقم (02)	يوضح مراحل الطلب السياحي	22
الشكل رقم (03)	خصائص العرض السياحي	29
الشكل رقم (04)	يمثل المظاهر المتداخلة لاستدامة السياحة	88
الشكل رقم (05)	يوضح عناصر التنمية السياحية المستدامة	90
الشكل رقم (06)	الخدمات السياحية الضرورية للسياح	130
الشكل رقم (07)	التأثيرات الايجابية المختلفة للسياحة	141

الملخص:

لقد أصبح قطاع السياحة عاملا من عوامل التطور الاقتصادي ونشاط حركيا يكمل بقية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية كما انه يعتبر صناعة متكاملة تتضمن التخطيط والتشييد والترويج والتسويق وتتفاعل مع قطاعات الاقتصاد الأخرى، وهي عامل مساعد لتنمية القطاعات الأخرى.

ومن ثمة يساهم مساهمة ايجابية في التنمية الاقتصادية.

وقد ظهرت حاجة ملحة إلى تحقيق نوع من التوازن بين السياحة والبيئة من ناحية وبينها وبين المصطلح الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، بمعنى تبني مبادئ التنمية المستدامة وإدخالها على السياحة وظهر كنتيجة لذلك ما يعرف بالسياحة المستدامة التي تعتبر خيارا استراتيجيا لتحقيق النهضة الاقتصادية.

لذلك تطمح الدول التي تتمتع بمقومات سياحية متنوعة لان تستمر تلك المقومات بما يعود بالمنفعة على اقتصادياتها ومن هنا فان الجزائر التي تنعم بتنوع بيئي خلاب سعت وتسعى لان تكون في مصاف تلك الدول من خلال زيادة الاهتمام بالسياحة والبيئة وصولاً إلى سياحة مستدامة تعود بالمنفعة على الإقتصاد المحلي باذلة كل الجهود ولتنمية الوعي البيئي الذي أصبح مطلب وحاجة وطنية.

Résumé:

The sector of tourism becomes among the main factors of the economic development, which completes the other economic, cultural and social activities. In addition, it includes planning, building construction publicity and marketing, and it’s interacted with the other economies sectors / sections.

Also it is a helping factor in the development of economy which brings investment to improve the basic services, and it motivates the other section so that, it contributes largely to the economic development.

And it of a great necessity to realize a kind of balance between tourism and environment from one side, and between tourism and the other economic and social services / interests from an other haind, this means it adapts the principles of permanent development and includes it within tourism. So, appears as a result, what is known, as permanent tourism which is considered as a strategic choice to realize the economic rise.

So that, the nations which have different touristic features, want to keep those features to enrich its economy, from that enrich its economy from that point, Algeria which has a different and beautiful environment, wants to be among those nations, through increasing their care about tourism and environment, arriving at a permanent tourism, which enriches the local economy doing its efforts to develop the environment consciousness which becomes a national necessity and demand.